عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية

عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1433هـ - 2012 م

دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية

إعداد:

عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة

بكالوريوس علوم إدارية - جامعة اليرموك - الأردن

المشرف: الدكتور صلاح الزرو التميمي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1433هـ – 2012 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية

اسم الطالب: عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة
الرقم الجامعي:

المشرف: د.صلاح الزرو التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / من لجنة المناقشة المدرجـة اسـماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1433هـ / 2012 م

الإهداء:

وَقَضَى رَبكَ أَلا تَعْبُدُواْ إِلا إِياهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِما يَبْلُغَن عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لهُمَآ أُف وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا ﴿23﴾ وَاخْفِضْ لهُمَا جَنَاحَ الذل مِنَ الرحْمَةِ وَقُل رب ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبيَانِي صَغِيرًا ﴿24﴾ الاسراء الآية "23 _24"

إلى روح والداي.....رحمهم الله

إلى روح شهيد الكرامة العربية محمد البوعزيزي.

إلى زوجتي وأولادي ...

أهدي هذا العمل ...

عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة إنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصـة باستثناء ما أشير إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

الاسم:. **عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة**

التاريخ:.....

شكر وعرفان:

الشكر لله أولاً وأخيراً ، ثم إلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمـل وأخـص بالـذكر الأخ الدكتور صلاح الزرو التميمي المشرف على هذا العمل والذي تحمل الكثير وقدم من وقته وجهـده وعلمه . كما أشكر زملائي في الإدارة العامة للتعاون وخاصة الأخ العزيز غازي أبـو ظـاهر _ مدير التعاون السابق على ما قدمه من دعم ومساعدة وما وفره من إمكانات والشكر إلى طاقم معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس وأخص بالذكر الدكتور زياد قنام والدكتور عبد الوهاب الـصباغ وكافة المعلمين الأفاضل. والشكر موصول إلى زملائي وأصدقائي الدكتور بهاء طـه والأخ نزيـه عرمان ، كما أشكر الأخوة محمود المصري وسلطان جمعة.

وكل الشكر للأحبة أحمد ياسين وسوسن عبيد لما بذلوه من جهد وتعب.

كما أقدم شكري ومحبتي لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل.

عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة

مسرد المصطلحات

التعاون	:	نمط من أنماط التنظيم الإنساني الذي تتحد فيه مجموعة من الأشـخاص تربطهم مصالح مشتركة يقـوم علـى تجميـع القـدرات والإمكانـات الشخصية والمادية على أساس من الطوعية والمـساواة فـي الحقـوق والواجبات ويعتمد أسلوب الإدارة الديمقراطية ويسهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف رفع مستوى حياة الأعـضاء اقتـصاديا واجتماعيا وثقافيا(البرتاوي، 2010).
الجمعية التعاونية	:	منظمة ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحـدون اختياريـا لمواجهـة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وآمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيا (ICA ،2011).
الحركة التعاونية	:	مجموعة المنظمات التعاونية الموجودة في كل بلد بغض النظـر عـن طبيعة نشاطها الاقتصادي، وتشكل جملة أنشطتها الهيكل العام للحركـة التعاونية (الحيالي،2007).
سوق العمل	:	الوسط الذي يسعى فيه العاملون لبيع خدماتهم، ويسعى أصحاب العمـل لاستئجارها مقابل شروط وظروف يتفق عليهـا (الـزرو وآخـرون، 2007، ص59)
البطالة	:	عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة علـى العمـل والرغبة فيه. ويمكن أن تكون البطالة كاملـة أو جزئيـة (العجمـي، 2011).
فرص العمل	:	الفرصة تعرف بأنها فكرة جذابة ومجدية لمشروع / عمل ما والتي يقبلها الذي يريد الدخول في عمل أساساً لقراره الاستثماري (جمعه، 2010).
فرصة عمل شاغرة	:	فرصة عمل موجودة أصلاً في سوق العمل ، ترك شاغلها العمل لسبب أو لآخر فأصبحت شاغرة، بحاجه إلى من يشغلها (مسرد مـصطلحات سوق العمل،2005).

الملخص

أجريت هذه الدراسة في الفترة من تشرين ثاني 2010 حتى كانون أول 2011 حيث مثلت الجمعيات التعاونية العاملة في الضفة الغربية والبالغة (499) جمعية مجتمع الدراسة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية، وذلك من خلال التعرف على واقع الجمعيات التعاونية من حيث إنجازاتها وأنشطتها والامتيازات المقدمة إلى أعضائها وقدرة مشاريعها التشغيلية إضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة سلباً على دورها في توفير فرص العمل، وكذلك معرفة إسهامات الجهات المسؤولة والشريكة في تعزيز العمل التعاوني، ومؤشرات الاستفادة من القروض والمنح التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية ،كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الاختلافات في وجهات نظر المبحوثين في دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها تبعا لمتغيرات الدراسة المستقلة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لإنجاز الدراسة حيث استعان في جمع البيانات والمعلومات بالأدبيات السابقة ذات العلاقة، وباستبانة استهدفت إدارات جميع الجمعيات التعاونية العاملة ، وقد تم تحليل مخرجات الاستبانة ومعالجتها إحصائيا وعرضها باستخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي SPSS .

وقد أظهرت النتائج بان دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها متوسطا ولم يرق إلى الدور المطلوب كما أظهرت النتائج بأنه يتم العمل بشكل محدود بتوصية منظمة العمل الدولية رقم 193 بشان تعزيز التعاونيات من قبل الشركاء ، حيث كانت الخدمات المقدمة من الحكومة للحركة التعاونية كبيرة وكانت الخدمات المقدمة من الاتحادات التعاونية قليلة ، بينما كانت الخدمات المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية أيضا قليلة .وأظهرت الدراسة التأثير السلبي الكبير للعوامل الداخلية للحركة التعاونية على دورها في توفير فرص العمل ، وأما العوامل الخارجية فكانت ذات تأثير متوسط على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل . كذلك لاحظت الدراسة التشتت في استخدام القروض والمنح ، وان هذا الاستخدام يتم بعيدا عن التخطيط ، و خلصت إلى ضعف مشاريع الحركة التعاونية وعدم فعاليتها في توفير فرص العمل و إلى الدور المحدود للاتحادات القطاعية والاتحاد العام.

كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات ذات دلالة في وجهات نظر المبحوثين في دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل تعزى للمتغيرات الخاصة بإدارات التعاونيات، وكذلك الخاصة بالتعاونيات ذاتها.

فقد أظهرت الدراسة وجود اختلافات تعزى للمتغيرات المستقلة الخاصة بإدارات الجمعيات التعاونية باستثناء متغير الجنس الذي تبين عدم وجود اختلافات تعزى إليه، بينما وجدت اختلافات تعزى لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في العمل التعاوني، وطبيعة العمل في الجمعية التعاونية. كما وجدت اختلافات ذات دلالة تعزى للمتغيرات المستقلة الخاصة بالجمعيات ذاتها ، حيث وجدت اختلافات تعزى لمتغيرات أنشطة الجمعية وقيمة موجوداتها وعدد العاملين بأجر. بينما لم توجد فروقات تعزى لمتغيرات عمر الجمعية، ومكان عملها، ونطاق العمل، وحجم العضوية، ونتائج الأنشطة، وعدد المتطوعين.

وقد أوصت الدراسة بسرعة العمل بالخطة الاستراتيجية القطاعية للتعاون المقرة للفترة 2011_2013، وسرعة إقرار قانون تنظيم العمل التعاوني، وضرورة إعادة النظر في البنيان التعاوني بما يمكن من تفعيل الاتحادات القطاعية، و الاتحاد العام، وأهمية تفعيل دور منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، وإشراكها في تعزيز العمل التعاوني، وضرورة توجيه المنح والمساعدات بما يخدم استدامة واستمرارية مشاريع الحركة التعاونية ، والعمل على إيجاد مصادر للإقراض التعاوني .

The role of the Palestinian cooperative societies in creating and promoting job opportunities in the labour market from the perception of their representatives

Prepared by: Abed Al-Kareem Daraghmeh

Supervisor: Dr. Salah Alzaroo Altamimi

Abstract

This study was conducted from November 2010 until December 2011. The study represents the 499 cooperative societies that are registered in the West Bank. it aims to identify the role of the Palestinian cooperative societies in creating and promoting job opportunities market from the perspective of their representatives through identifying its reality by their achievements. The study attempts to identify the factors that negatively affect the cooperative movement's role job creation and to understand the contributions of responsible partners in the promotion of cooperative activities, and to identify indicators of benefit from loans and grants obtained by the cooperative movement. In addition the study also aims to explore differences among the interviewees in the role of the cooperative movement in the creation and promotion of jobs depending on independent variables.

A descriptive approach was used to complete the study. A thorough review of pertinent literature was conducted and a questionnaire was designed and implemented to collect the data. The questionnaire was directed to the administrations of cooperative societies. The collected data was analyzed statistically using the SPSS package.

The results of the study express that the role of the Palestinian cooperative movement in creating and promoting jobs is in the medium range(66.02%) and did not rise to the required role. The study found that the support provided by the Palestinian Authority to the cooperative movement were numerous(77%), but the services provided by the cooperative unions which is (56.80%) and by international and local civil society organizations which is(55%) ,were few. The study shows the substantial negative impact of factors within the cooperative movement on its role in creating employment opportunities, while the effect of external factors are more moderate in regards to the role of the cooperative movement in creating Jobs. The study found that the projects of the cooperative movement are weak and have very little effectiveness in job creation. The study also shows the limited role of sub-unions and the General Union.

As noted earlier, it found that there are significant differences according to the attitudes of the researched individuals as to the role of the cooperative movement in job creation and promotion due to the changes of the departments as well as private variables related to the cooperatives management and to other factors related to the cooperatives themselves. The study noted the existence of differences in regards to the independent variables related to the administrative departments of cooperative societies with the exception of the gender variable, while other differences devolve from the variables of age, academic qualification and years of experience in cooperative work, and the nature of the work in the cooperative. The study also explores the significant differences stemming from the independent variables related to the cooperatives themselves. They found differences related to changes

in the activities of a cooperative, the value of assets, and the number of employees. There were not found any significant changes due to the variables of the cooperative's age, place of its work, scope of its work, number of members, results of activities, or the number of volunteers.

The study recommends to work fast on the national strategic sectorial plan of cooperation for the period 2011- 2013 and to speed up the approval of the cooperative work regulation law. Also, it recommends reconsidering the structure of the cooperative to activate the sub-unions and the General Federation. It also recommends the necessity of an active role for trade unions and employers organizations. The study recommends redirecting grants and aid to serve the sustainability and continuity of the cooperative movement projects.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1. 1 مقدمة

التعاون ظاهرة اجتماعية قديمة قدم البشرية، فقد عرفه الإنسان ومارسه كسلوك فطري في شتى مناحي الحياة، وترك من الشواهد والآثار الحضارية والثقافية ما يدل على ذلك، وجاءت الشرائع السماوية لتشجعه وتحض عليه باعتباره أحد المبادئ السامية التي تضمن للإنسان والمجتمع حياة أفضل حيث جاء في القرآن الكريم: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) [سورة المائدة: آية 2]. وعبر مراحل الزمن تطور التعاون عفويا فلم يعد حاجة اقتصادية، بل أصبح نظاما اجتماعيا وثقافيا ذو بعد إنساني. فالتعاون لا يستهدف فحسب تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجموع أعضائه، بل يستهدف أيضا خلق المواطن الصالح، الذي يستشعر أهميته، وقدرته في بناء المجتمع، وهذا ما عبر عنه التعاون المنظم باعتباره وسيلة وأداة إصلاحية في المجتمع فقد ظهر التعاون المنظم كرد فعل للمساوئ الناجمة عن الرأسمالية، والمتمثلة في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال وانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة، واستغلال النساء والأطفال وظهور الكثير من العلل الاجتماعية الخطيرة (العتيبي،2010).

وسرعان ما تغلغل "التعاون" في شتى القطاعات الاقتصادية وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية باعتباره ركنا أساسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الحلف التعاوني الدولي، 2011). حتى أصبحت الحركة التعاونية واحدة من أهم الحركات الاجتماعية التي شهدتها أغلب دول العالم، وأحدثت تغييرات جذرية في حياة الإنسان، ففيها تمارس الديمقراطية والإدارة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وفيها فوق كل هذا وقبله الممارسة العملية للمواطنة السليمة بمفاهيمها

كافه (افيوني،2010). ومع تعاظم دور التعاونيات في المجال الاقتـصادي والاجتمـاعي والبيئـي للمجتمعات زاد الاهتمام العالمي بالحركة التعاونية من مختلف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، التي اعترفت وأقرت بدور الحركة التعاونية كشريك مهم في تنفيذ خطـط التنميـة التـي شكلتها المؤتمرات العالمية، ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ التـسعينيات فقـد أكـد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهـاجن عـام 1995 علـى أهميـة دور التعاونيات في نهج التنمية التي تركز على الناس ، واعتمدت الحكومات مبـادئ الأمـم المتحـدة التوجيهية الخاصة بالتعاونيات 2001 والتي تستهدف تهيئه بيئة داعمة وتمكينية لتنمية التعاونيـات (الأمم المتحدة،2001).

كما ركزت المنظمات التخصصية المختلفة مثل: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للتعاون الإنتاجي على الحركة التعاونية وباتت تنظر إلى النظام التعاوني كمخرج يمكن اللجوء إليه لمعالجة مشاكل الفقر والبطالـة والتـي أصبحت تهدد معظم دول العالم ، وذهبت منظمه العمل الدولية في توصيتها رقم 193 إلـى حـث الحكومات على تعزيز العمل التعاوني واتخاذ التدابير اللازمة لذلك (منظمه العمل الدولية،2002).

وفي الوقت ذاته امتد البنيان التعاوني إلى المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والدوليـة، بحيـث أصبح الحلف التعاوني الدولي من أكثر المنظمات العالمية تأثيرا وتمثيلا، حيث يقدر الحلف حاليـا وجود أكثر من 249 منظمه تعاونية وطنية ودولية في العالم تتوزع على 94 دولـه ويبلـغ عـدد منتسبيها أكثر من مليار عضو وعدد العاملين فيها أكثر من 100 مليون مشتغل وهي تـوفر سـبل العيش لحوالي3 مليارات نسمه في جميع إنحاء العالم (الحلف التعاوني الدولي،2011).

وفي العالم العربي الذي عرف التعاون المنظم منذ أكثر من قرن يحتل هذا القطاع أهمية كبيرة فـي مجالات التعاون المختلفة، حيث يشارك 20 مليون عضو تعاوني في كافة مجالات التعـاون مـن خلال 40 ألف جمعية تعاونية (الاتحاد التعاوني العربي،2011). وتعمل جامعة الدول العربية مـن خلال المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي على تعزيز دور الحركة التعاونية العربيـة آملـة أن تساهم التعاونيات العربية في التنمية وخاصة في التصدي لمشاكل الفقر والبطالة.

وفي فلسطين تميزت الحركة التعاونية بخصوصية بحكم غياب الاستقلال الوطني، حيـث شـكلت الحركة التعاونية الفلسطينية في ظل الاحتلال وسيلة لدعم مقومات الصمود الوطني، وتعزيز الوجود الفلسطيني ومع إنشاء السلطة الوطنية تغيرت النظرة للتعاونيات ودورها المنشود وساهم فـي هـذا

التغيير الواقع الاقتصادي الفلسطيني الذي مازال يعاني من مشاكل أساسية اجتماعيـة واقتـصادية تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت في نهاية العام 2011 إلى 20.9 في الـضفة الغربيـة، ووصلت إلى 28.7 في قطاع غزة (الجهاز المركزي للاحـصاء، 2011). إضـافة إلـى ارتفـاع مستوى الفقر التي بلغت حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء في نهايـة العـام 2011 إلـى 25.8% وذلك كله في ظل استمرار النمو السكاني السريع الذي يتطلب إيجـاد مـا يقـارب مـن 270,000 فرصة عمل للداخلين الجدد لسوق العمل خلال الأعوام 2010 إلى 2015، وحتى العـام 2025 سوف تكون هناك حاجة لحوالي 835,000 فرصة عمل (وزارة العمل 2010). وهذا كله في ظل استمرار ضعف القطاعات المختلفة الاستيعابية، ويدفع إلى الاهتمـام بالحركـة التعاونيـة باعتبارها ركنا اساسيا في التنمية وتمثل في كثير من الدول قطاعا تشغيليا ثالثا. فقد وصـل عـدد الجمعيات التعاونية المسجلة في فلسطين حتى عام 2010 إلى 877 جمعية تعاونية منها 594 جمعية تعاونية عاملة تضم في عضويتها حوالي 60 ألف عضو، وهي تتوزع على مختلـف المحافظـات الفلسطينية، وتشمل كافة مجالات التعاون (وزارة العمل،2010).

21 مشكلة الدراسة

في الوقت الذي حققت فيه الحركة التعاونية الفلسطينية العديد من الإيجابيات والإنجازات في المجال الاقتصادي، وعملت على تعزيز فلسفة التعاون في تحقيق الأهداف المشتركة للأعضاء والمجتمـع المحلي، فإنه يعول عليها المساهمة في تحقيق سبل التنمية المستدامة و خلق فرص عمل للتخفيـف من حدة البطالة المتفشية في المجتمع الفلسطيني ، تحاول هذه الدراسـة استكـشاف دور الحركـة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظـر ممثلي الجمعيات التعاونية العاملة، من خلال الاجابة على التساؤل التالي: ما دور الحركة التعاونيـة الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني؟

3.1 تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني؟ ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات التالية:

- السؤال الأول: ما هو واقع الحركة التعاونية الفلسطينية من حيـث: إنجازاتهـا ، أنـشطتها وقدرة مشاريعها التشغيلية ؟

- السؤال الثاني: ما هي العوامل المؤثرة سلبا على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني ؟
- السؤال الثالث: ما هو دور الجهات المسؤولة والشريكة في دعم الحركة التعاونية الفلسطينية؟
- السؤال الرابع: ما هي مؤشرات استفادة الحركة التعاونية الفلسطينية من القروض والمنح التي حصلت عليها ؟
- السؤال الخامس: ما هي المقترحات التي تمكن الحركة التعاونية الفلسطينية من أن تأخذ دورها في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني ؟
- أما التساؤل الثاني فيتمحور حول:
- هل يوجد اختلافات في دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها ناجمة عن المتغيرات الخاصة بإدارات الجمعيات أو المتغيرات الخاصة بالجمعيات نفسها ؟

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في: التعرف على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيز هذه الفرص في سوق العمل الفلسطيني. أما الأهداف التفصيلية فهي:

- معرفه واقع الحركة التعاونية من حيث انجازاتها و أنشطتها، وقدرة مشاريعها التشغيلية.
- معرفه العوامل المؤثرة سلبا على قدره الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في السوق المحلية.
- معرفه مدى مساهمة الجهات المسؤولة والشريكة في تعزيز عمل الحركة التعاونية .
- إدراك مدى استفادة الحركة التعاونية الفلسطينية من القروض والمنح التي حصلت عليها.
- تقديم مقترحات لتعزيز دور الحركة التعاونية الفلسطينية في خلق فرص عمل.
- التعرف على الاختلافات في دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا للمتغيرات الخاصة بإدارات الجمعيات التعاونية، وبالجمعيات نفسها.

5.1 أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة في فلسطين التي تتناول دور الحركة التعاونية الفلسطينية

في توفير فرص العمل وتعزيزها في السوق المحلية، وتكمن أهميتها في النقاط الرئيسة التالية:

- التعرف على أهمية الحركة التعاونية الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني.
- إدراك مجالات التعاون النشطة، والتي ساهمت أكثر من غيرها في تشغيل أيد عاملة، وتوليد فرص عمل.
- تحديد المعيقات التي تحول دون قيام الحركة التعاونية بتوسيع نشاطاتها، كما وكيفا، وخاصة في مجال إيجاد وتوليد وتعزيز فرص العمل.
- من المأمول أن تساعد هذه الدراسة المخططين وراسمي السياسات التشغيلية والتنموية في فلسطين على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تساهم في تنمية وتطوير الحركة التعاونية في الأراضي الفلسطينية من جانب، وزيادة وتعزيز فرص العمل المتاحة في سوق العمل الفلسطيني من جانب آخر.

6.1 حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة بمجموعة من الحدود الموضوعية والبشرية والمكانية والزمنية الآتية:

- أولا: الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة على تناول موضوع دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني فحسب، وذلك بالتطرق لموضوع العلاقة بين سوق العمل الفلسطيني والجمعيات التعاونية.
- ثانيا: الحدود المكانية: الجمعيات التعاونية العاملة في الضفة الغربية فحسب حيث تم استثناء قطاع غزة نظراً للأوضاع الخاصة التي يمر بها في الوقت الحاضر وتعذر العمل وجمع المعلومات من تلك المنطقة.
- ثالثا: الحدود الزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية التي تم فيها إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة من تشرين ثاني 2010 إلى كانون أول 2011.
- رابعا: الحدود البشرية: اشتملت الدراسة على جميع الجمعيات التعاونية العاملة في الضفة الغربية ممثلة بواحد من مسؤولي إداراتها.
- كما تحددت هذه الدراسة بالمنهج والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة، ولذلك فإن إمكانية تعميم نتائجها والاستفادة منها ترتبط بحدودها المذكورة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

في ظل استمرار الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والعجز المتواصل في التعامل مع نتائجها خاصة مشاكل الفقر والبطالة، وفي ضوء تراجع الدولة عن الكثير من مسؤولياتها ، بات ينظر إلى النظام التعاوني على أنه البديل ، حيث أظهرت التعاونيات للمجتمع الدولي إنه من الممكن تحقيق التنمية الاقتصادية والقيام بالمسؤوليات الاجتماعية معا ، وأن التعاونيات في طريقها أن تصبح أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة (الأمم المتحدة،2008).

وذلك من خلال ما تمتلكه التعاونيات من فكر و إمكانات وقدرات وآليات للعمل تساهم في تحقيق التنمية الشاملة باعتبارها قطاعاً ثالثاً، فالمتتبع لدور التعاون يلحظ بوضوح ارتباطه بسوق العمل وقدرته على إحداث التوازن بين القطاعات المختلفة، فمشاريع الجمعيات التعاونية هي مشاريع اقتصادية ذات بعد اجتماعي تمكن أعضاءها من الاستفادة القصوى من إمكاناتهم الضعيفة، حيث تدلل المؤشرات العالمية على القدرة التشغيلية للجمعيات التعاونية وتفيد الدراسات أن تكلفة خلق فرصة عمل في القطاع التعاوني هي أقل بكثير منها في القطاعين العام والخاص، وأن بإمكان كل 8 أشخاص يشكلون جمعية تعاونية خلق فرصة عمل(منصور،2010).

فالتعاونيات اليوم تقدم نماذج رائدة في التشغيل والإنتاج والائتمان وغيرها من المجالات المختلفة المتغلغلة في شتى مناحي الاقتصاد حتى أصبحت بحق واحدة من أدوات ووسائل التنمية المنشودة لأي نظام اقتصادي وسياسي. فالحركة التعاونية تؤكد من جديد قدرتها وفعاليتها وامتلاكها للأجوبة

والحلول العملية وهي الطريق لكل تلك الفئات التي تسعى لتحسين أوضـاعها ومواجهـة الجـوع والفقر والبطالة والتهميش. وما أدل على ذلك من القرار الأممي باعتبار العام 2012 سـنه دوليـة للتعاون.

2.2 مفهوم التعاون

لازم التعاون الإنسان منذ وجد على سطح الأرض، فقد وجد الإنسان الأول نفـسه مـضطرا إلـى التعايش مع قوى الطبيعة وموجوداتها الخيرة مستفيدا منها ومستعينا بها للحفاظ على بقاءه ووجـوده ضد المخاطر التي تحيط به من كل جانب، لذلك يمكن القول أن التعاون وليد الحاجة ، والحاجـة أم التعاون كما يمكن أن يعد التعاون صفة من صفات الإنسان الفطرية، كما اقتـرن التعـاون بتبـادل العون والمساعدة بين الفرد وغيره من الأفراد والجماعات، ويمكن أن يعبر عنه بأنه اتحاد قـدرات وموارد كل فرد مع قدرات وموارد الآخرين لتحقيـق الأهـداف التـي يـسعى إليهـا المجمـوع (البرتاوي،2010).

فالتعاون يعني المشاركة والمساعدة المتبادلة والعمل معا، وهو من الطرق المثلى لتأديـة وانجـاز الأعمال بشكل أفضل وأسرع. والتعاون ليس هـدفا بحـد ذاتـه ولكنـه وسـيلة لبلـوغ الهـدف (العتيبي،2009). أما التعاون المنظم بوصفه نظاما اقتصاديا واجتماعيا حديثا، فهو "نمط من أنمـاط التنظيم الإنساني الذي تتحد فيه مجموعة من الأشخاص تربطهم مصالح مشتركة يقوم على تجميـع القدرات والإمكانات الشخصية والمادية على أساس من الطوعية والمساواة في الحقوق والواجبـات، ويعتمد أسلوب الإدارة الديمقراطية، ويسهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف رفـع مستوى حياة الأعضاء اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا" (البرتاوي،2010). وقد اعتبر التنظيم التعاوني إنسانيا كون العضو ينضم إلى الجمعية دون أي تأثير أو اعتبار لمركزه المـالي أو الاجتمـاعي أو السياسي أو الديني، فمثل هذه المراكز لا تعطيه أي امتيازات في الجمعيـة علـى الآخـرين (أبـو حبله،2008). ويرى لقمان في التعاون أنه" أسلوب حياة وأسلوب عمـل، والمنظمـات التعاونيـة مسؤولة عن التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، أنها تحقق التنمية المتوازنة وهدفها أولا وأخيرا الإنسان هدف التنمية وصانعها" (منصور، 2010).

3.2 نشأة وتطور الحركة التعاونية عالميا

فيما يأتي ملخص لنشأة وتطور الحركة التعاونية عالميا:

1.3.2. الفكر التعاوني:

مع انتقال المجتمعات من مرحله إلى أخرى تطور المفهوم التعاوني، فقد ظهرت الأفكار التعاونيـة في كتابات الفلاسفة القدماء وآرائهم، إذ رأى أفلاطون أن الجماعات ظهرت قبل كل شـيء نتيجـة للحاجات البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا حين يكمل الناس بعضهم بعضا. وان التنظـيم الأمثـل للمجتمع هو عندما يتسع نطاق التعاون الاجتماعي إلى أوسع حدوده (البرتاوي،2010).

كما أشار ابن خلدون في مقدمته إلى الاجتماع والتعاون بين الناس، وأن قدرة الواحد مـن البـشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء، وهو لذلك مدفوع إلى"الاستعانة بأبناء جنسه"وإذا كان التعاون حصل له القوت للغذاء، والسلاح للمدافعة (الكفري،2004).

إلا أن نقطة الانعطاف التاريخية في الفكر التعاوني جاءت من خلال ما تقدمت به مجموعـة مـن الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاد والباحثين الذين تصدوا بكتاباتهم لما تركته الثورة الـصناعية من آثار سلبية خاصة على الطبقة العاملة ومن بين هؤلاء كان الرواد الأوائل في انجلتـرا وعلـى رأسهم (روبرت اوين) و(وليم كينج) و(وليم تومسون) فقد أعتبر اوين الأب الروحي للتعاون حيـث نادى بمساعدة الذات من خلال تطوير الفرد، والظروف المحيطة لما لها من تأثير ايجـابي علـى العمل، كما نادى بالإنصاف للعمال ودعاهم إلى تشكيل التعاونيات عبر تطوير ثلاثة أبعـاد تنمويـة وهي التعليم والتخزين والإنتاج، كما نشر ورقه تحت عنوان "الأزمة" وضح فيها مبدأ الإنصاف في التبادل والعمل (web of English History ،2011). كما قدم مقترحات حول إنشاء قرى الاكتفاء الذاتي تزود بالآلات والمكائن والأراضي الزراعية، وحدد عدد العاملين فيها حسب مساحات القرى وبهذا يقوم العمال بالعمل على سد حاجاتهم، ويكتفون ذاتيا. وقد اعتقد أنه سوف ينتهي الصدام بـين الرأسمالية والعمال، ويتم القضاء على الاستغلال والفقر (شوشه،1978).

وعلى الرغم من فشل تجارب اوين التعاونية إلا أن أفكاره وما نادى به مهـد الطريـق للنمـوذج التعاوني الناجح فكانت بريطانيا مهد التعاون الاستهلاكي، وفي الوقت الذي كان الـرواد ينـشرون أفكارهم في بريطانيا كان هناك فريق آخر في فرنسا يقوم بالمهمة نفسها يتصدرهم (سان سـيمون) و(شارلز فوريه) و (لويس بلانك) هدفهم إقامة جمعيات تعاونية إنتاجية عن طريق إنشاء وحـدات صناعية إنتاجية تعاونية.

لم يكن الفكر التعاوني مقصورا على انجلترا وفرنسا بل امتد هذا التيار ليشمل المانيا حيث بذلت

فيها جهود لتحقيق الهدف ذاته ولكن في مجال آخر فقد اهتم الفكر التعاوني الألماني بقـضية رأس المال واعتبره الأساس في نشوء المشكلات الاقتصادية للفقراء وفهمه كأداة حاسمة للتخاص من هذه المشكلات وعليه فقد ركز الرواد الألمان جهودهم على مجال الإقراض لخدمة كـل مـن العامـل الصناعي في المدينة وتقديم العون للفقراء من المزارعين والعمال في الريف فـي محاولـة مـنهم لتخليص الفقراء من سيطرة رأس المال وجبروته (أبو نعمه،2008). وهكذا استمر الفكر التعـاوني بالتطور وصولا إلى مبادئ الحلف التعاوني الدولي التي أصبحت المرشد لملايين البشر على امتداد الكرة الأرضية.

2.3.2. التعاون المنظم:

يذكر الباحثون في مجال التعاون أن سنة 1844 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركـة التعاونيـة عالميا حيث أسست أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشديل التعاونيـة فـي بريطانيا، وبذلك شهدت بريطانيا أول عمل اقتصادي تعاوني رشيد على أسس حددها روبرت اوين وكانت الحاجة والظروف الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك والباعث لمجموعة من العمال بلـغ عددهم 28 شخصاً من بينهم امرأة واحدة، تمكنوا من تجميع 26 جنيها وفتحوا حانوتـا متواضـعا يحوي السلع الضرورية لتوفيرها لعائلاتهم بسعر معقول، ودون غش بالنوعيـة أو الـوزن، وقـد وضعوا دستورا ونظاماً داخلياً مكتوباً لجمعيتهم يتضمن الغايات والأهداف وطريقـة جمـع المـال وتوزيع الأرباح وأسلوب الإدارة وخطة الجمعية، وسرعان ما توسعت الجمعية وأصبحت توفر كافة المستلزمات وأضيفت لها مطحنة حبوب بعد خمس سنوات وأصبح عدد أعضائها بعد سبع سـنوات 600 عضواً ومبيعاتهم 13 ألف جنيه.

وهكذا توال تأسيس الجمعيات التعاونية في انجلترا من مختلف الأنواع وصدر أول تشريع حكومي عام 1852 إدراكا لأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأت تؤديه التعاونيات وفـي عـام 1863 أسس أول اتحاد جمعيات تعاوني ضم 48 جمعية لتوريد وتسويق المواد الغذائية والمنزليـة بالجملة لأعضاء الجمعيات وانتخب احد رواد روتشديل رئيسا للاتحاد وتوالت الحركـة التعاونيـة بالتطور والرقي فأسست أول صحيفة تعاونية عام 1871، ثم رابطة السيدات التعاونية 1883 لتقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة وتحسين أحوال النساء العاملات في المصانع.

وفي نفس الفترة كانت تزدهر حركه تعاونية للتسليف والتوفير التعاوني الزراعي في ألمانيا فقد بادر (فريدريك رأيفايزن) وهو رئيس بلدية لمجموعة قرى بتأسيس أول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير

بنظام داخلي مكتوب ومتفق عليه، وبأسهم واشتراكات متواضعة، وبوشر بإقراض الأعضاء، وهكذا انتشرت التعاونيات في أوروبا وبقية العالم وتنوعـت بتنـوع حاجـات المجتمعـات الاسـتهلاكية والزراعية والإسكانية والصحية وصيد الأسماك والنقل والتسويق والأعمال النـسائية والمدرسـية والعمالية وأعمال أخرى كثيرة تشمل كافة نواحي الحياة، واستطاع التعاون نتيجة النجاح الذي حققه نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي (شيس، بدون تاريخ).

حيث تم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1895 كتنظيم مستقل غير حكومي يتولى الدفاع عن مصالح التعاونيات في جميع أنحاء العالم وممثلا للتنظيمات التعاونية بمختلف أصنافها وقد رسم الحلف لنفسه الأهداف التالية (الحلف التعاوني الدولي،2011):

- تطوير الحركة التعاونية العالمية على أساس التعاون والديمقراطية.
- تطوير وحماية القيم والمبادئ التعاونية.
- تيسير تنمية العلاقات الاقتصادية وعلاقات أخرى خدمة للمصلحة المـشتركة للمنظمـات الأعضاء وذلك على الصعيدين الوطني والدولي
- تقديم الدعم السياسي والفني والمعلوماتي إضافة إلى التدريب وبناء القدرات والتواصل بين التعاونيات.

لقد أسهمت الحركة التعاونية إسهاماً يعتد به في النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، لتميزها في خدمة أعضائها وتلبية احتياجاتهم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتجددة، وإيجاد دخل مستقر كاف لهم، فحسب الإحصاءات التي يقدمها الحلـف التعـاوني الـدولي للأنمـاط الرئيـسية للجمعيات التعاونية في العالم، يوجد سبعة أنماط لهذه الجمعيات موزعة علـى القطاعـات التاليـة: التعاونيات الائتمانية وتقدر نـسبتها ب 33%، والتعاونيـات متعـددة الأغـراض بنـسبة 27%، والتعاونيات الزراعية بنسبة 21%، والتعاونيات الاستهلاكية بنسبة 14%، والتعاونيـات الـسكانية بنسبة 3%، وتعاونيات صيادي الأسماك بنسبة 1%، والتعاونيات الإنتاجية العمالية بنسبة 1% أيضاً (عبيدات،2007).

3.3.2. الهوية التعاونية:

تؤكد "الهوية التعاونية" الحياد السياسي والديني والعرقي وتتبلور وتظهر في مقومات ومكونات

الحركة التعاونية ومبادئها المشكلة والمجسدة للصبغة والصفة التعاونية المميـزة للعمـل التعـاوني المنظم والمتمثلة في: الشعار التعاوني، و القِيَم التعاونية، والمبادئ التعاونية (أيوب،2007).

1.3.3.2. الشعار التعاوني:

إن الشعار المتفق عليه دولياً يتمثل في ثلاث حلقات متصلة وهي تعنـي (اتحـاد، قـوة، عمـل). ويلخص في ثلاثة دوائر ترمز إلي الشمول والاتساع والارتباط بأقـدار متـساوية فـي الحقـوق والواجبات وللشعار جوانب عديدة: فالحلقة الأولى ترمز إلي رأس المال، واليسرى إلى العائد علـى رأس المال واليمنى إلى العائد على المعاملات (توجه مالي)، أما الـدائرة العليـا فتمثـل الجمعيـة العمومية واليمنى مجلس الإدارة، واليسرى الإدارة التنفيذية (توجه إداري). وللـشعار أيـضا قـيم معنوية، حيث تمثل الدائرة العليـا الحريـة، واليمنـى العدالـة أمـا اليـسرى فتمثـل المـساواة (العتيبي،2009).

2.3.3.2. تعريف الجمعية التعاونية:

جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وتطلعاتهم المشتركة من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطيـة الإدارة والرقابـة (الحلف التعاوني الدولي،2011).

3.3.3.2. القيم التعاونية:

تعزز التعاونيات الاعتماد على النفس والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن، ووفقا للتقاليد التي أرساها مؤسسو التعاونيات فان أعضاء التعاونيات يؤمنون بالقيم الأخلاقيـة للأمانـة والـصراحة والمسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالآخرين (الحلف التعاوني الدولي،2011).

4.3.3.2. المبادئ التعاونية:

تعتبر المبادئ التعاونية خطوط مرشدة يمكن عن طريقها وضع القيم موضع التطبيق، وقـد حـدد الحلف التعاوني الدولي هذه المبادئ بسبعة هي (الحلف التعاوني الدولي،2011):

- المبدأ الأول: العضوية الاختيارية المفتوحة: التعاونيات منظمات اختيارية، تسمح بانـضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع إمكاناتهم في خدمة الجمعيـة، وقبـول مـسؤوليات العضوية دون أية تفرقة سواء في الجنس أو في المركز الاجتماعي، أو المعتقدات السياسية والدينية.
- المبدأ الثاني: ديمقراطية الأعضاء العضوية والإدارية والرقابيـة: التعاونيـات منظمـات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها، وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات واتخـاذ القرارات. ويتم مساءلة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء، وللأعضاء فـي الجمعيات الأساسية حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد) ويتم تنظـيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية.
- المبدأ الثالث: المشاركة الاقتصادية للأعـضاء: يـسهم الأعـضاء بعدالـة فـي الرقابـة الديمقراطية، وفي رأس مال تعاونياتهم، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقـل ملكيـة مشتركة. ويحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا به بموجـب شروط العضوية، ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطيـات للأغـراض الآتية: تنمية جمعيتهم التعاونية، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم، وجانـب يخصص كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النـشاط الذي يوافق عليه الأعضاء.
- المبدأ الرابع: الشخصية الذاتية المستقلة: التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون الذاتي ورقابة الأعضاء. وفي حالة إجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى، بما فيها الحكومات، أو في حالة زيادة رأس مالها من مصادر خارجية، فإنها تراعي الاشـتراطات التي تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها.
- المبدأ الخامس: التعليم والتدريب والمعلومات: تتولى التعاونيات تعليم وتـدريب أعـضائها، والممثلين المنتخبين، والمديرين، والموظفين كي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم. كمـا تقوم التعاونيات بإحاطة الرأي العام بطبيعة وفوائد التعاونيات على وجه الخصوص الشباب وقادة الرأي.
- المبدأ السادس: التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكـن مـن الفعالية بالإضافة إلى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلهـا معـاً علـى المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- المبدأ السابع: الاهتمام بشؤون المجتمع: تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتهـا من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء.

4.2 أنواع الجمعيات التعاونية

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية إلى الأنواع التالية (البرتاوي،2010) :

- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية: وهي الجمعيات التي يؤسسها مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة بصفتهم مستهلكين بهدف شراء السلع والمواد وبيعها للأعـضاء بأسـعار معتدلة، وبمواصفات جيدة بعيدا عن الغش والتلاعب بحيث يتم توزيع صافي الربح وفـق نسب محدده بالقانون، على أن يخصص القسم الأكبر من الـربح الـصافي عائـدا علـى المعاملات.
- ويمكن أن يندرج تحت هذا النوع من الجمعيات:
- الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض: وهي تمارس نشاطات متنوعة اسـتهلاكية وخدميـة وإنتاجية وتسليفيه.
- الجمعيات المدرسية: تؤسس في المدارس لتلبية احتياجات طلبة المدارس مـن القرطاسـية وبعض المأكولات المحضرة مسبقا، وهي التعاونيات المعروفـة باسـم المقاصـف (أبـو عون،1994).
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية: وهي الجمعيات التي يؤسسها الأعـضاء بـصفتهم منتجـين زراعيين أو صناعيين أو حرفيين بحيث يتم توزيع صافي الأرباح بحسب ما يقدمـه كـل عضو من عمل ويمكن أن تكون جمعيات إنتاجية زراعية إذا كان نشاطها الأساسـي فـي الإنتاج الزراعي ويمكن أن تكون جمعيات إنتاجية صناعية إذا انصب نشاطها على إنتـاج مواد مصنعة.أو جمعيات تعاونية حرفية إذا كان أعضاؤها من المـشتغلين بحرفـه معينـه كصانعي الأحذية، وفي هذا النوع من الجمعيات يوزع الربح بين الأعضاء بنسبة ما قدم كل عضو من حصص في رأس المال أو ما قدم من مواد أوليه.
- الجمعيات التعاونية الخدمية: وهي الجمعيات التي تقدم الخدمات لأعضائها، ومن أهم هـذه الجمعيات:
- الجمعيات التعاونية السكنية: وهي التي تقوم ببناء المساكن التعاونية وتـسليمها للأعـضاء بسعر الكلفة
- الجمعيات التعاونية للادخار: وتقوم بتجميع الاشتراكات الشهرية من الأعضاء وتسليمها لهم وفق جدول أولوية يتفق عليه الأعضاء، أو تقوم بتوزيع الأموال بعد مده معينه.
- الجمعيات التعاونية للتأمين: وتكون مهمتها تجميع الاشتراكات الـشهرية أو الـسنوية فـي صندوق الجمعية ثم تقوم بدفع تعويضات لمن يصيبهم ضرر نتيجة حدوث الأخطار التـي

تهددهم. وفي هذا النوع يكون للعضو صفة المؤمن والمؤمن له في الوقت نفسه وإذا زاد شي في رصيد الصندوق بعد دفع التعويضات يمكن توزيعه على الأعضاء أو تدويره للعام القادم.

- الجمعيات التعاونية للنقل: وهي الجمعيات التي توفر خدمات النقل للأعضاء وغيرهم باستثمار وسائط النقل المخصصة للركاب أو لنقل البضائع.
- الجمعيات التعاونية للتسليف: ويكون غرضها توفير القروض لأعضائها وبشروط ميسرة لقاء فائدة منخفضة.
- وهناك بعض أنواع من الجمعيات الخدماتية التي تقوم بتقديم خدمات من المفترض أن تقوم بها جهات رسمية أو شبه رسمية كالمجالس البلدية والسلطات المحلية مثل جمعيات التنوير الكهربائي، جمعيات مياه الشرب التعاونية، وتعاونيات التعليم العالي (عبيدات،1989).

5.2 دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر الجمعيات التعاونية أحد الأذرع الهامة في مجال التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تتمتع به من خصائص ومزايا لا تتوافر بغيرها كما وتساهم في البنيان الاقتصادي من خلال دخولها كقطاع هام في سياسة التعددية الاقتصادية وهو القطاع التعاوني الثالث مع القطاعين العام والخاص (وحدة التنمية التعاونية،2002).

حيث تقدم التعاونيات، التي تنشأ كمؤسسات تجاريه لمنفعة أعضائها، نموذجا لمؤسسة تكون لها أهمية كبيرة في الظروف الاقتصادية الصعبة وحالات عجز الأسواق وباعتبار الجمعية التعاونية مجموعة قائمة على المساعدة الذاتية فهي تتميز بسهولة الوصول إليها على نطاق واسع ولاسيما بالنسبة للفقراء والمهمشين وعندما تكون المؤسسة الخاصة أو الحكومة ضعيفة خاصة في المناطق الريفية النائية تمكن التعاونيات السكان المحليين من تنظيم أنفسهم وتحسين ظروفهم وتعمل التعاونيات على تعزيز ودعم تنمية القدرة على تنظيم المشاريع وخلق فرص العمالة الإنتاجية وزيادة الدخل والمساعدة على الحد من الفقر وتعزز في الوقت نفسه الاندماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وبناء قدرات المجتمعات المحلية فبينما تعود بالفائدة المباشرة على أعضائها تكون لها أيضا آثار خارجية ايجابيه على بقية المجتمع كما أن لها اثراً تحويلياً في الاقتصاد.

كما تساهم التعاونيات بمختلف أشكالها عن طريق عملياتها وبرامجها في إنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي، وتتيح فرص الحصول على الخدمات المالية، وتساعد على إقامة نظام مالي قوي

في الوقت الذي تعمل فيه على توفير فرص العمل، وزيادة الدخل، وتعمـل أيـضا علـى تحـسين المهارات، وتثقيف المجتمعات المحلية، وتمكين المرأة والفئات المهمشة في المجتمع وتشكل بفـضل خصائصها الفريدة المبنية على قيمها ومبادئها عاملا مؤسسيا مهما في الحد من الفقـر والارتقـاء بمستويات العيش (الأمم المتحدة،2009).

ونظراً لتميز هذه الجمعيات في قدرتها على استيعاب المواطنين في عضويتها دون تمييـز، فإنهـا تستطيع حشد وتنظيم مواطنين ذوي الإمكانات المحدودة، وتوظيفها لإحداث تغييـر إيجـابي فـي المجتمع من خلال خلق مشاريع تخدمهم بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. كما تعمل على تقويـة شأن المواطنين الضعفاء والفقراء الكادحين عن طريق تكاتف جهودهم وتحويلهم إلى قوة اقتـصادية واجتماعية ضاغطة ذات تمثيل جماهيري واسع على قاعـدة " الاتحـاد قـوة " (وحـدة التنميـة التعاونية،2002). وقد أشار العتيبي إلى دور التعاونيات بشكل أساسي في (العتيبي،2009):

- .توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الاستثمارات المتوسطة والصغيرة.
- التعاونيات وعاء جيد لتنفيذ برامج التنمية البشرية.
- التعاونيات أداة جيدة وفاعلة لمواجهة مشكلة البطالة.
- الإحلال محل الدولة في ملكية الأصول الخاضعة للخصخصة.
- دعم وتطوير أنشطة القطاعات غير الرسمية في الاقتصاد.
- المساهمة في برامج محو الأمية.
- المساهمة في برامج الإرشاد الزراعي الريفي.

فقد لعبت الحركة التعاونية وما زالت دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهـي بحكـم تنوعها وتغلغلها في كافه القطاعات الاقتصادية واعتمادها على الذات ما زالت تـشكل أحـد أهـم الحلول لما يعانيه العالم من أزمات اقتصادية خاصة مشاكل الفقر والبطالة. تبين الحقائق والأرقـام الصادرة عن التحاف التعاوني الدولي مؤشرات ذات أهمية لمدى إسهامات الحركة التعاونية. ولقـد حققت التعاونيات الكثير من النجاحات الكبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة علـى المستوى العالمي منذ قيام تعاونية روتشيديل الناجحة، والتي توجت بقيام وقيادة الحلـف التعـاوني الدولي الذي يضم كافة المنظمات والاتحادات التعاونية على مستوى العالم.

يبين الجدول (1.2) مؤشرات هامه على دور التعاونيات في التنمية المستدامة خاصة فـي تـوفير فرص العمل في العديد من دول العالم وحجم عضوية تلك التعاونيات من مواطني تلك الدول.

جدول1.2: مؤشرات هامة على دور التعاونيات في التنمية المستدامة خاصة في توفير فرص العمل في العديد من دول العالم وحجم عضوية تلك التعاونيات من مواطني تلك الدول (الحلف التعاوني الدولي،2011)

الرقم	الدولة	عدد التعاونيات	أعضاء التعاونيات	النسبه من السكان	فرص العمل الموفرة
1	الارجنتين	12670	3 .9 مليون	%23	233000
2	بوليفيا	1950	3 مليون	%33	12323
3	كندا		4 مليون		155000
4	كولومبيا	8124	4 .8 مليون	%11	137888
5	امريكيا	30000	350 مليون		2000000
6	فرنسا	21000	23 مليون	% 38	1000000
7	ألمانيا	8106	20 مليون	%25	440000
8	اندونيسيا		80 مليون		288600
9	ايران	130000	23 مليون	% 33	
10	الهند		239 مليون		
11	ايطاليا	70400			1000000
12	اليابان			%33	
13	اسبانيا		7 .6 مليون	%15	21% من سوق العمل

6.2 العلاقة بين الحركة التعاونية والجهات الشريكة

رافق تطور الحركات التعاونية وتوسعها وانتشارها في كافـة المجـالات والأنـشطة الاقتـصادية والاجتماعية والبيئية وعملها على كافة المستويات المحلية والوطنية والعالمية ظهور علاقات جديدة ومتعددة ومتشابكة، إلا إن أهم تلك العلاقات هي التي تربطها مع إطراف الإنتاج الثلاثـة (الدولـة، نقابات العمال، ونقابات أصحاب العمل)، فلكي تتمكن التعاونيات من القيام بدورها وفقـا للمبـادئ التعاونية لا بد من توطيد هذه الشراكات وتعزيزها في سبيل المشاركة الواسعة للحركة التعاونية في إشكال التنمية المختلفة.

ومن هنا كانت توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 بشان تعزيز التعاونيات والتي أكـدت علـى الأدوار المختلفة للحكومة خاصة تلك المتعلقة بالتشريعات التي يجب إن ترقى إلى تمكـين سـهولة التسجيل اضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيله بإشراك التعاونيات في التخطيط والسياسات وسـهولة الوصول إلى الأسواق ومنابع التمويل، وفي الوقت ذاته العمل مع القطاع الخـاص علـى أسـاس

التكامل وليس المنافسة واشتراك هذا القطاع في شراكات حقيقية مع الحركـة التعاونيـة وتـشجيع تشكيل التعاونيات، كما يتطلب من منظمات العمال دعم العمال لتشكيل الجمعيات التعاونية المختلفة (منظمة العمل الدولية،2002).

ليس هذا فحسب بل إن توسع الحركة التعاونية وانتشارها أوجد لها علاقات كبيره مـع المنظمـات الدولية المختصة مثل منظمة الأغذية والبنك الدولي وغيرها من الجهات العاملـة فـي المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا ما يفرض على الحركات التعاونية ضـرورة العمـل الجيـد والتنسيق بما يمكنها من استثمار ما توفره تلك الجهات من إمكانات هائلة. لكـن هـذه الـشراكات والمسؤوليات المتبادلة في ظل العولمة وأثارها يجب ان لا تؤدي إلـى فقـدان الحركـة التعاونيـة لاستقلاليتها وبعدها عن المبادئ التعاونية التي هي سر قوتها.

7.2 نشأة الجمعيات التعاونية في الوطن العربي

تتميز الحركة التعاونية بالدول العربية بحداثة النشأة، فلم يعرف المجتمع العربي التعاونيات إلا نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك بعدما تبين ما حققه القطاع التعاوني على مستوى العـالم، وتختلـف الدول العربية فيما بينها في شأن الأخذ بالقطاعات تعاونية بشكل كبير، قياسا بقطاعات أخرى، وذلك لاختلاف الظروف البيئية وطبيعة البلدان والنواحي الجغرافية بها (منصور،2010).

وقد تطور العمل التعاوني العربي عبر العقود الماضية وتنوعت مجالاته رغم التركيز الكبير علـى التعاونيات الزراعية التي تشكل حوالي نصف الجمعيات التعاونية العربيـة وتطـورت مـستوياته القطرية والقومية فقد تم تأسيس الاتحاد التعاوني العربي في العام 1981، وهـو أحـد الاتحـادات العربية النوعية المتخصصة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – جامعة الدول العربية، ويجمع في عضويته المنظمات والاتحادات والجمعيات والهيئات العربية التي تعمـل فـي مجـال التعاون بكافة أشكاله وهو يعمل على تحقيق أهدافه والتي تتمثل في:

- العمل على التنسيق بين التنظيمات والاتحادات التعاونية العربية قطريا وقوميا.
- إجراء الدراسات المتخصصة وجمع وتبويب المعلومات الإحصائية عن الحركة التعاونيـة العربية.
- العمل على نشر الوعي التعاوني وتشجيع وتدعيم نشاط التدريب والتعليم التعاوني.
- اقامة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية التعاونية.

- العمل على توحيد التشريع التعاوني العربي.
- دعم وتنمية التكامل التعاوني بين الأقطار العربية والعمل على تأسيس جمعيات تعاونية عربية مشتركة.
- تطوير الحركة التعاونية العربية والاستفادة من التجارب المتقدمة.
- التوفيق والتحكيم ومحاولة حل القضايا المتعلقة بين الأعضاء.
- الاسهام في الجهود الراميه إلى توحيد الأقطار العربية وتنميتها وتقدمها اقتصاديا.(الاتحاد التعاوني العربي ، 2011).

كما أولت منظمة العمل العربية اهتماما خاصا بالحركة التعاونية العربية من خلال تشجيع الأعضاء على الاهتمام بالعمل التعاوني كأحد روافد التنمية،إلا إن الجمعيات التعاونية العربية ورغم انتشارها الواسع وتعدد مجالاتها مازالت تعاني من الضعف الناتج أساسا عن غياب التشريع وضعف التمويل وتدخل الدولة رغم وجود نجاحات متميزة في كافة المجالات.

يمثل الجدول رقم (2.2) نوع وعدد الجمعيات في الدول العربية الاتحاد التعاوني العربي_المنظمات العربية الاعضاء.

8.2 نشأة الجمعيات التعاونية في فلسطين

لم يكن العمل التعاوني غريبا عن تراث الشعب الفلسطيني وثقافته وتقاليده، فلقد مارس ومنذ القدم أشكالا مختلفة من العمل التعاوني كنمط من التكافل والتعاضد، ومد يد العون للفقراء وصغار المنتجين والمزارعين في تدبير شؤون حياتهم. وشكل هذا الفكر نظاما اقتصاديا مناسبا في حينه للتغلب على محدودية الإمكانات المتوفرة للفرد في مقابل ما يوفره العمل التعاوني، الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من موروثه الاجتماعي والثقافي، لا بل الوطني.

إما العمل التعاوني المنظم في فلسطين فيعتبر من أقدم التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعود تأسيس أول جمعية تعاونية إلى العام 1924 عندما تم تسجيل أول جمعية تعاونية في عكا لمنتجي التبغ وفقا لأحكام القانون الخاص بالمنفعة المتبادلة المقر من المندوب السامي في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (وزارة العمل،2008). لكن الحركة التعاونية الفلسطينية تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الشعب الفلسطيني مما عكس نفسه على مراحل تطورها. ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

جدول 2.2 : بيان إحصائي لعدد وأنواع الجمعيات التعاونية العربية

الدولة	زراعيه	انتاجيه	استهلاكيه	اسكانيه	ث.مائيه	م.الاغراض	خدميه	ادخار	ط.غلال	نحل	مواشي
الاردن	229	3	7	186		437		1			7
لبنان	528	18	60	203	32					34	30
السعوديه	32	1	3	1	4	121					
المغرب	4090		26	719	20	67					
مصر	6682	482	3426	2370	93						
العراق	778	62	186	29			62				
فلسطين	169	15	17	230			39				
سوريا	5463	294	144	2842							
السودان	970		3161				1257		1257		
البحرين	2		19		1	4					
الكويت	4	1	54								
اليمن	279		160								
تونس	302						1950				
الجزائر	1123										
ليبيا	320										
الامارات			17		12						
الاجمالي	21166	876	7103	6740	150	629	3308	1	1257	34	37
41301	%51		%17	%16			%8				

1.8.2. فترة الانتداب البريطاني على فلسطين لغاية عام 1948:

تعتبر الحركة التعاونية الفلسطينية من أقدم الحركات التعاونية في الوطن العربي، فقد سجلت أول محاولة لتأسيس جمعية تعاونية عام 1918، وصدر أول قانون تعاوني عام 1920 عن حكومة الانتداب البريطاني، وفي 1924 سجلت جمعية منتجي التبغ في عكا وقد عانت من ضغوط الاستعمار فلم تستمر أكثر من 3 سنوات. أما في عام 1933 صدر أول قانون تعاوني فلسطيني رقم (50)، حيث شكل نقطة البدء في الحركة التعاونية الفلسطينية. وبالتالي راجت في فلسطين الجمعيات التعاونية في مجال التسليف والادخار ثم نشطت الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض والتسويق والري والنقل، وكذلك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات النقل. ويتبين ذلك من خلال الزيادة في عدد الجمعيات، حيث ارتفعت من جمعية واحدة 1924 إلى حوالي 127 جمعية عام 1937، لتصل إلى 244 جمعية عام 1946، منها 150 جمعية تسليف وتوفير ريفي ومدني بنسبة (64%)، 25 جمعية استهلاك بنسبة (10%)، 23 جمعية زراعية متعددة الأغراض بنسبة (9%)، 18جمعية تسويق زراعي بنسبة (7%)، 7 جمعيات لأغراض مختلفة بنسبة (2%) (الزغموري،1991).

وبحلول عام 1948 بلغت الجمعيات التعاونية المسجلة حوالي 250 جمعية تعاونية بموجب قانون التعاون الفلسطيني لسنة 1933 (الزواتي،1994). وقد بلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية حتى العام 1937 حوالي 5366 عضوا (ابو عون،1994). وبحلول العام 1946 وصل عدد الأعضاء إلى 12571 عضوا (عبيدات،2005). ويمثل الجدول رقم (3.2) واقع العمل التعاوني في فلسطين من حيث عدد الجمعيات ونوعها حتى تاريخ 1946.

جدول3.2: واقع العمل التعاوني في فلسطين من حيث عدد الجمعيات ونوعها حتى تاريخ 1946 (عبيدات،2005)

الرقم	النوع	عدد التعاونيات
1	جمعيات التوفير والتسليف الريفية	148
2	جمعيات التوفير و التسليف الحضرية	2
3	تعاونيات زراعية	23
4	تعاونيات تسويق زراعي	18
5	تعاونيات النقل	21
6	تعاونيات استهلاكية	25
7	تعاونيات متفرقة	7
المجموع		244

2.8.2. فترة الحكم الأردني للضفة الغربية والمصري لقطاع غزة (1948-1967):

بعد احتلال عام 1948 ضمت الضفة الغربية إلى الأردن وضم قطاع غزة إلى مصر، ففي الضفة الغربية التي بلغ عدد الجمعيات التعاونية المسجلة فيها حتى عام 1948 حوالي 42 جمعية تعاونية أغلبها من نوع التوفير والتسليف (ابو عون،1994) توقفت الجمعيات التعاونية عن العمل في بداية الأمر، ثم عاودت نشاطها وبقيت تعمل بقانون عام 1933، حيث قامت الحكومة الأردنية بتنشيط الحركة التعاونية في الضفة الغربية وتأسيس جمعيات جديدة في الضفة الشرقية وصدور أول قانون أردني عام 1952 للجمعيات التعاونية، كما تم إنشاء دائرة الإنشاء التعاوني لرعاية الحركة التعاونية في الضفتين مما أدى إلى تسجيل العديد من الجمعيات التعاونية وتخصيص مبالغ لها في ميزانية الحكومة. وكان أغلبها لأغراض زراعية، ومن أكثر الجمعيات انتشاراً هي جمعيات التسليف والتوفير، حيث وصلت نسبتها إلى حوالي 80% من مجموع التعاونيات العربية في فلسطين (الزواتي،1994).

ونظرا لقدرة الجمعيات التعاونية على حل مشاكل المزارعين في تلبية حاجاتهم المختلفة بدأ الاهتمام بإنشاء جمعيات تعاونية جديدة مختلفة الأغراض مثل الجمعيات الزراعية متعددة الأغراض كعصر الزيتون، وإنماء الثروة الحيوانية، وجمعيات حرفية ومهنية، وجمعيات عمالية، إضافة إلى جمعيات خدماتية تشمل التعليم، والصحة، والاستهلاك، والنقل، والإسكان... الخ وأخيرا الجمعيات المدرسية (كسبري،2008). وتعتبر الفترة الممتدة بين العامين (1952-1967) فترة صحوة تعاونية حيث حققت الحركة التعاونية ذاتها وأصبحت حركة أهلية وشعبية لها مؤسساتها الديمقراطية في ضفتي الأردن، وتمكنت من إقامة بنية تحتية سليمة، حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية حتى بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 حوالي 381 جمعية تعاونية مختلفة الأغراض (الزواتي،1994). و

الجدول رقم (4.2) يبين انواع التعاونيات وعددها إبان الفترة الأردنية كما هو في 1966.

أما في قطاع غزة، فقد عملت الإدارة المصرية على تعديل قانون التعاون البريطاني لسنة 1933 وإعطاء ميزات اقتصادية لقطاع غزة وذلك لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال توفير البيئة الداعمة لهم لتشكيل الجمعيات التعاونية وذلك بإعطاء القطاع ميزة اقتصادية بجعلها منطقة تجارة منخفضة الجمارك وغير خاضعة للضرائب، وكذلك تشكيل جمعيات تعاونية استهلاكية كفروع للمؤسسة الاستهلاكية المركزية المصرية لتمكين الأسر الفلسطينية من شراء حاجياتها الاستهلاكية بأسعار منخفضة، وتعديل القانون الساري لإعفاء الجمعيات التعاونية من الضرائب،

إضافة إلى تشكيل دائرة حكومية خاصة للتعاون في فلسطين لـدعم الجمعيـات وتقـديم الخـدمات اللازمة لذلك (وزارة العمل، 2008).

جدول 4.2 :انواع التعاونيات وعددها ابان الفترة الأردنية كما هو في 1966 (عبيدات،2005)

الرقم	نوع التعاونية	الضفة الغربية	الضفة الشرقية	المجموع
1	توفير التسليف	156	133	289
2	الزراعة	13	14	27
3	متعددة الأغراض	10	22	32
4	تسويق زراعي	4	9	13
5	تجهيزات زراعيه	7	1	8
6	فني	4	8	12
7	حرفي	4	_	4
8	استهلاك	10	5	15
9	إسكان	12	8	20
10	نقل	9	1	10
11	منفعة متبادلة	4	21	25
12	تعليم عالي	2	_	2
13	تامين صحي	1	_	1
14	كهرباء	2	_	2
15	اتحادات تعاونية	1	2	3
المجموع		239	224	436
تعاونيات مدرسية		179	77	256
المجموع		418	301	719

يمثل الجدول رقم (5.2) عدد ونوع الجمعيات في قطاع غزة حتى تاريخ1967.

3.8.2. فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994):

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، تقلـص الكثيـر مـن الخـدمات الأساسية التي كانت تقدمها الجمعيات التعاونية وذلك بسبب تولي سـلطات الاحـتلال الإسـرائيلي الإشراف عليها مما ثبط من مسيرتها ووضع المعوقات في طريق التعاون من حيث عدم التسجيل أو

المماطلة أو الرفض إضافة إلى تحكمها بعملية الدعم الذي تلقته وتتلقاه من مصادر مختلفة، حيـث كانت تطلب الموافقة المسبقة قبل القيام بأي مشروع تعاوني (الزواتي،1994).

جدول 5.2: عدد التعاونيات ونوعها في قطاع غزة حتى عام 1967 (عبيدات،2005)

الرقم	نوع التعاونيات	العدد
1	تعاونيات زراعية	17
2	تعاونيات صناعية	5
3	تعاونيات استهلاكية	35
4	تعاونيات تزويد مياه	1
5	تعاونيات صيد	1
6	تعاونيات اسكان	1
المجموع		60

ففي بداية الاحتلال اتخذت الحركة التعاونية وضع أقرب إلى الركود، حيث لم يسجل فـي الـضفة الغربية سوى جمعية تعاونية واحدة خلال السنوات الخمس الأولى للاحتلال (لغايـة عـام1972)، بسبب تقلص الخدمات والتسهيلات التعاونية مثل الإقراض والتمويل، الإرشاد والتثقيف، والتدريب، التدقيق ومراقبة الحسابات. واستمرت التعاونيات في العمل بعد الاحتلال وحاولت أن تتصدى لكثير من التحديات وبصورة مستمرة رغم ضغوط الاحتلال من رفض تسجيل تعاونيات جديدة لمدة (14) عاما منذ 1977 وحتى تشرين أول 1991، ومنعها من ممارسة عملهـا اليـومي ومنـع وصـول المساعدات الخارجية إليها إضافة إلى فرض الضرائب عليها (عبيدات،2005).

وهكذا بقي عدد الجمعيات التعاونية دون زيادة ملموسة إلى أن بدأت المنظمة التعاونيـة الأردنيـة بتشجيع ودعم التعاونيات فأنشئ عدد كبير منها، ووصل عددها عـام 1991 إلـى (749) جمعيـة تعاونية، ووصل عدد اعضائها لأكثر من 49000 عضو، وبينت دراسة الزعمـوري (1991) أن أغلب هذه الجمعيات جاءت بالدرجة الأولى في الجمعيات غير الزراعية حيث زاد عددها إلى أكثر من الضعف من (42_120) جمعية؛ نظرا لاهتمام المواطنين بجمعيات الخدمات مثـل الإسـكان، والاستهلاك، والتنوير الكهربائي... الخ. ونتيجة للدور الهدام للاحتلال وعدم توفيره البنية التحتيـة في الأراضي المحتلة، وانخفاض مستوى المعيشة لدى الفلسطينيين تشكلت عشر جمعيات استهلاكية فحسب في الفترة الأولى من الاحتلال. وبالدرجة الثانية سجل ارتفاع في عدد الجمعيات التعاونيـة الزراعية من 176 الى 353 جمعية كانت معظمها في التسويق الزراعـي، ومعاصـر الزيتـون،

والثروة الحيوانية (الزغموري،1991). وقد لعبت القروض الممنوحة من الجهـات المختلفـة دورا كبيرا في زيادة عدد الجمعيات التعاونية وهو ما شكل في مرحلة لاحقه سببا في وقف أنشطة بعض من هذه الجمعيات التي أنشأت لغرض الحصول على الدعم والتمويل وليس على أسـاس المبـادئ التعاونية (ابو ظاهر، مقابله مع مدير عام التعاون ،2011).

يظهر الجدول رقم (6.2) حجم القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية من قبل الجهـات المختلفـة (وزارة العمل،2010).

جدول 6.2: كشف إجمالي بالقروض التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية بالضفة الغربيـة مـن خلال المنظمة التعاونية (وزارة العمل،2010)

الرقم	نوع القروض	قيمة القروض بالدولار	عدد القروض	عدد الجمعيات المستفيدة
1	قرض المجموعـة الأوروبيـة (الـسوق الأوروبيـة المشتركة)	273553	17	9 جمعيات
2	قرض صندوق إقراض المنظمة التعاونية الأردنية	140047	35	35 جمعية
3	قرض التنمية (اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة)	12825467	141	88 جمعية
	المجموع	13239067	193	132

لقد لعبت الحركة التعاونية الفلسطينية دورا هاما وأدت عملها في تقديم خدماتها المتنوعـة لفئاتهـا المستهدفة في ظل غياب الدولة، على الرغم من وجود مشاكل عانـت منهـا الحركـة التعاونيـة الفلسطينية أهمها الاحتلال وما رافقها من صعوبة في التسجيل والتمويل، وهذا بـدوره أثـر علـى عمليات التدريب والبحث العلمي، الذي صاحبه نقص في التدريب الفني على أسـاس التكنولوجيـا، وتخلف وسائل الإنتاج النباتي والحيواني وفوضى في النظام التسويقي، إضافة إلـى عـدم وجـود اتحادات نوعية متخصصة ونقص بخدمة تدقيق حسابات الجمعيات التعاونية (أبو الخير،1986).

وفي قطاع غزة لم يحالف الحظ الحركة التعاونية في زمن الاحتلال حيث بلغ عدد الجمعيات قبـل الاحتلال حوالي62 جمعية العامل منها لا يتجاوز 17 جمعية، زادت 10 جمعيات فحسب خلال فترة الاحتلال حيث وصل عدد الجمعيات في قطاع غزة حتى نهاية العام 1991 إلى 72 جمعية فقـط، منها 28 جمعية زراعية، و44 جمعية غير زراعية. اما الجمعيات العاملة فهي 7 زراعيـة بعـدد أعضاء 11610 و 2 جمعية غير زراعية بعدد أعضاء 7463عضوا (ابو عون،1994).

4.8.2. التعاون في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تولت وزارة العمل من خلال الإدارة العامة للتعـاون مهمـة تنظيم وإدارة وتنمية القطاع التعاوني من خلال تطبيق القوانين سارية المفعول وهي القانون رقم 17 لسنة 1956 المعمول به في الضفة الغربية والقانون رقم 50 لسنة1933 ونظـام التعـاون رقـم 1 لسنة1934 والمعمول بهما في قطاع غزة (وزارة العمل،2008).

وكانت أول مهمة تقوم بها الوزارة هي إعادة تسجيل الجمعيات التعاونية في سجل وطني وفحـص مدى توافق هذه الجمعيات مع القوانين والأنظمة المعمول بها وبما يمكن من تصويب اوضاع تلـك الجمعيات، واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة من تصفية والغاء وتحقيق.

وتفيد تقارير الادارة العامة للتعاون إلى ان عدد الجمعيات التعاونية المسجلة ما بين الأعوام 1924 - 2008 بلغت حوالي 1400 جمعية في القطاعات المختلفة حيث تبقى منها 857 جمعية مـسجلة منها 567 جمعية عاملة و290 جمعية غير عاملة (وزارة العمل،2009).

لم يقتصر عمل إدارة التعاون على الإجراءات القانونية المتخذة لتصويب أوضاع الجمعيات بل تعداه ليشمل التوعية والإرشاد في الميدان للجمعيات التعاونية ومراقبة الاجتماعـات للهيئـات العموميـة وانجاز الميزانيات ومراجعة الحسابات وتسجيل الجمعيات الجديدة وفي الوقت ذاتـه تابعـت إدارة التعاون بناء البنيان التعاوني الفلسطيني بتفعيل وتصويب أوضاع الاتحـادات التعاونيـة القطاعيـة والاتحاد التعاوني العام، وبما يمكن تلك الاتحادات من أداء دورها وتحقيق أهدافها في خدمة الحركة التعاونية، ويتيح لها أن تصبح شريكا حقيقيا في تطوير العمل التعاوني في فلسطين.
يمثل الجدول رقم (7.2)عدد الاتحادات ونوعها(وزارة العمل، 2010).

جدول7.2-أ:عـدد الاتحـادات ونوعهـا وأسـماء اتحـادات الجمعيـات التعاونيـة الفلـسطينية التخصصية(وزارة العمل،2010)

الرقم	اسم الاتحاد	عدد التعاونيات الأعضاء	سنة التأسيس
.1	اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون	30	1966
.2	اتحاد الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي.	18	1988
.3	اتحاد تعاونيات الإسكان.	90	1999

جدول7.2-ب:عدد الاتحـادات ونوعهـا وأسـماء اتحـادات الجمعيـات التعاونيـة الفلـسطينية التخصصية(وزارة العمل،2010)

الرقم	اسم الاتحاد	عدد التعاونيات الأعضاء	سنة التأسيس
.4	اتحاد الجمعيات التعاونية لمراقبة الحسابات.	28	1999
.5	اتحاد التعاونيات الاستهلاكية.	تحت التصفية	1999
.6	اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف (نسوي)	12	2005
.7	اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية.	20	2005
.8	اتحاد جمعيات خدمات الإسكان	7	1998

كما توسع العمل التعاوني من حيث الكم والنوع ليصل عدد الجمعيات التعاونية العاملة في الـضفة الغربية إلى حوالي 500 جمعية تعاونية في القطاعات المختلفة.

يمثل الجدول رقم (8.2) عدد الجمعيات التعاونية العاملة وعدد اعضائها في الضفة الغربيـة حتـى تاريخ 4/2010.

جدول 8.2 : كشف إجمالي بالجمعيات التعاونية العاملة بالضفة الغربية حتى 30/4/2010 (وزارة العمل،2010)

الرقم	القطاع	عدد الجمعيات	عدد المؤسسين	عدد الأعضاء الحاليين
1	اسكان	176	5293	7140
2	زراعي / حيواني	72	1852	2947
3	زراعي / نباتي	147	6495	15285
4	استهلاكي	10	543	1097
5	خدمات	80	3501	19049
6	حرفي	14	287	870
	المجموع	499	17971	46388

وفي قطاع غزة التي ظل العمل التعاوني فيها محدودا طوال الفترات السابقة لم تـسعف الظـروف السياسية والاقتصادية الحركة التعاونية وشركائها خاصة الحكومة ممثلة بوزارة العمل من التأثير في مسار الحركة التعاونية في قطاع غزة.

يمثل الجدول رقم (9.2)عدد التعاونيات العاملة في قطاع غزة حتى تاريخ 2008

جدول9.2: نوع وعدد الجمعيات التعاونية العاملة في قطـاع غـزة حتـى تـاريخ 2008 (وزارة العمل،2008)

الرقم	القطاع	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء
1	اسكاني	48	3221
2	زراعي	24	5340
3	استهلاكي	1	7535
4	خدماتي	2	160
المجموع		75	16256

كما تشير سجلات وزارة العمل ،الإدارة العامة للتعاون إلى وجود 286 جمعية تعاونية غير عاملة منها 280 في الضفة الغربية و6 جمعيات في قطاع غزة اضافة إلى ان عدد كبير مـن الجمعيـات المصنفة على أنها عاملة هي في الواقع غير فعالة ومجمدة .مما يعني وفق تصنيف إدارة التعـاون أن حوالي ثلث الحركة التعاونية الفلسطينية معطل ومهدد بعدم الاستمرارية.

مثلت الخطة الاستراتيجية القطاعية للأعوام 2011 _2013 التوجهات الاستراتيجية للقطاع التعاوني حيث تم إعداد هذه الخطة بشكل تشاركي بالتعاون بين وزارة العمل وكافة الأطراف ذات العلاقـة وبمشاركة خبراء محليين ودوليين وممثلي الحركة التعاونية ومنظمة العمل الدولية وخلصت الخطة إلى رؤية القطاع المتمثلة في قطاع تعاوني منتج ولديه استقلالية مالية ومشغل ومساهم في الاقتصاد الوطني ولديه قناعة وثقافة تعاونية كما حددت الخطة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية أهمها:

- ايجاد بيئة مؤسساتية تمكن من تنمية ونمو الحركة التعاونية كأحد القطاعـات الاقتـصادية الرئيسة.
- زيادة قيمة الاستثمارات القائمة للجمعيات التعاونية.
- تحسين الأداء العام للجمعيات التعاونية القائمة وبما ينسجم مع أفضل الممارسات في العمل التعاوني.
- تشجيع مبادرات مجتمعية جديدة لإقامة جمعيات تعاونية قابلة للتطور أو لتطوير مـا هـو قائم. (وزارة العمل،2011).

ترافق ذلك مع اقرار قانون تنظيم العمل التعاوني من قبل مجلـس الـوزراء وهـو الآن بانتظـار الصدور بمرسوم رئاسي مما سيمكن من إنشاء هيئة للتعاون تتمتع بالاستقلالية الإداريـة والماليـة وستكون تتويجا لمشاركة الحركة التعاونية في شؤونها (ابو ظاهر، مقابله2011).

9.2 الدراسات السابقة

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الحركة التعاونية الفلسطينية من جوانبها المختلفة منذ بداياتها إبان الانتداب البريطاني وحتى عهدنا هذا إلا أنه يمكن القول _ بعد مراجعة عدد كبير من المكتبات والمنشورات ودور البحث _ أنه لا يوجد أي دراسة في فلسطين تتنـاول بـصورة مباشـره دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل، وقد تطرقت بعض الدراسات إلى موضوع التشغيل داخل الجمعيات أو الحركة التعاونية بصورة فرعيه وعابره، ويعرض هذا القسم مجموعة من الدراسـات والتقارير وأوراق العمل المحلية، والعربية والدولية التي تطرقت إلى قضايا التشغيل فـي الحركـة التعاونية، ودور الحركة التعاونية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.9.2. الدراسات المحلية:

دراسة الزرو (2012): وهي ورقة علمية بعنوان وجهات نظر أصحاب القرار وصانعي السياسات في أداء القطاع التعاوني الفلسطيني وسبل تطويره، وهدفت إلى استكشاف وجهات نظـر متخـذي السياسات وصانعي القرارات حول واقع الحركة التعاونية الفلسطينية وآفاق تطويرها المستقبلية، وقد خلصت الدراسة إلى غياب البيئة القانونية المناسبة وضعف الهياكل التنظيمية القائمة، وغياب القيادة الفعالة، وغياب البناء المؤسسي، وتبعية التمويل وقلته وسوء إدارته ومحدودية العائـد الاقتـصادي للقطاع التعاوني، وضعف مشاركة المرأة في العمل التعاوني وضعف الوعي التعاوني ومحدوديـة انتشار الفكر التعاوني، و قد أوصت الدراسة بأهمية الاستنهاض التشاركي للقطاع التعاوني، وتوفير بيئة قانونية مناسبة وأهمية دعم الهياكل التنظيمية التعاونية القائمة وتعزيز العائد الاقتصادي للحركة التعاونية ونشر الثقافة التعاونية.

دراسة البرغوثي (2011): وهي دراسة بعنوان واقع الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية و اتحـاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية في الضفة الغربية، و هي دراسة تشخيصية هدفت إلى تحليـل واقع الجمعيات التعاونية في مجال الثروة الحيوانية و وضع دراسة تحليلية و التي يمكـن الركـون إليها في وضع أسس انضمام الجمعيات إلى اتحاد الجمعيات التعاونية للثـروة الحيوانيـة وكـدليل

لاستراتيجية تنمية هذا القطاع التعاوني. وقد خلصت الدراسة إلى ضعف تمثيل الجمعيات التعاونيـة لمربي الثروة الحيوانية. وضعف تمثيل الاتحاد التعاوني للجمعيات التعاونية وعدم تـوفر البيانـات والمعلومات حول العمل التعاوني، وضعف البنى المؤسسية للأجسام التعاونيـة مـن جمعيـات أو اتحادات، وضعف علاقات التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بالعمل التعاوني، و عدم وضـوح المهام والأدوار الملقى على عاتق الشركاء في تنمية التعاون، وتدني مساهمة ومشاركة الجمعيـات التعاونية في المشاريع المشتركة بين التعاونيات أو بإشراك القطاع الخاص، وضعف العمل التعاوني المنتج بين الجمعيات التعاونية عموماً. و قد اقترحت الدراسة إجراء اصلاح هيكلي لقطاع التعاون. وإيجاد نظام معلومات تعاوني، وبناء الطاقات والقدرات والأجسام التعاونية وإنشاء شبكة علاقات مع الشركاء التنمويين، وتشجيع وتنفيذ المشاريع التعاونية الاستثمارية المشتركة.

دراسة المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2011): وهي دراسـة بعنـوان واقـع التعاونيات الزراعية النباتية في الضفة الغربية أعدت لصالح وزارة العمل بدعم وتمويل من الوكالة السويدية للتنمية والمركز التعاوني السويدي ضمن مشروع دعم القدرات المؤسـسية والاقتـصادية للجمعيات التعاونية، وهدفت الدراسة إلى تشخيص واقع التعاونيات الزراعية النباتية باستخدام المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة كبيرة من النتائج أهمها:أن ثلثي أعضاء التعاونيات من المزارعين وان نسبة النساء الأعضاء لا تتجاوز6 % وان 72 %من التعاونيـات لا يوجـد بهـا موظفين دائمين، وان 66 % منها لا يوجد بها متطوعين، وأن 48%من الجمعيات ليس لها مشاريع اقتصادية وأن العجز المالي ثلاثة أرباع الفائض وان 58%من الجمعيات لا تحقق ارباح وان 73 % لا تعمل خطط أو موازنات سنوية وان 63% لا تنتسب إلى اتحادات، وبينت الدراسـة ضـعف الاتحاد وخلصت الدراسة إلى ضعف الفهم والوعي التعاوني، وضعف دور القطاع التعـاوني فـي التوظيف والتشغيل وضعف بنية الاعمال الاقتصادية.

دراسة عدوان و نوفل (2010): وهي دراسة بعنوان "الجمعيات التعاونية الزراعية في الاراضـي الفلسطينية الواقع وسبل التطوير" وقد هدفت بشكل رئيس إلى التعرف على واقع الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية والمشاكل التي تواجهها وتقييم العمل التعاوني الزراعي فـي فلـسطين وقـد لخصت الدراسة المشكلات التي تعاني منها التعاونيات الزراعية وأهمها مشكلات التسويق الزراعي وضعف رؤوس الاموال للتعاونيات الزراعية وتآكلها أضافه إلى ضعف انتـشار الفكـر التعـاوني والنظرة إلى التعاونية باعتبارها أداه لاستقطاب المشاريع الممولة وتواضع مهارات العـاملين فـي التعاونيات وغياب الدعم الحكومي، وسوء إدارة المشاريع الممولة وخلصت الدراسة إلى مجموعـة من التوصيات أهمها ضرورة استمرار الحكومة في مقاطعـه منتجـات المـستوطنات وصـياغة

استراتيجيه التعاون بما ينسجم مع قانون العمل التعاوني ومبادئه واصدار قانون تعـاون عـصري وتقديم تسهيلات حكوميه وتدريب التعاونيين لتعزيز الفكر التعاوني وعمل صـناديق تـامين مـن الأعضاء للحماية من الهزات المالية والتركيز على المشاريع الإنتاجية المدره للدخل، كما أوصـت بضرورة أن تبنى المشاريع الممولة على تقييم حقيقي لاحتياجات التعاونيات.

دراسة وزارة العمل (2009): وهي دراسة بعنوان: الجمعيـات التعاونيـة مـن منظـور النـوع الاجتماعي واحتياجات تطوير الجمعيات النسوية. حيث نفذت هذه الدراسة من قبل فريق خبراء من شركة السهل وقد هدفت الدراسة إلى تفعيل مشاركة النساء في العمل التعاوني الفلسطيني وذلك من خلال تحليل واقع الجمعيات التعاونية من منظور النوع الاجتماعي والتعرف على معيقات مـشاركة المرأة في الجمعيات القائمة ومن ثم وضع توصيات محددة تساهم في تدعيم النـساء فـي العمـل التعاوني بشكل عام وفي الجمعيات التعاونية النسوية بشكل خاص. ومن أهم نتائج الدراسة ان هناك مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية التي تواجه تطور دور المرأة في العمل التعاوني وخاصة في الجمعيات المختلطة أو في الجمعيات الذكورية، وأهم هذه التحديات عدم تحكم النساء في مصادرهن أو في دخلهن حيث لا زالت المرأة في معظم البلدان والقرى لا تحصل علـى حصتها من الميراث، ولا تتحكم في راتبها الشهري أو أي مدخولات خاصة بها، كما أن ضـعف فرص التسويق المتاحة وخاصة للمنتجات الشعبية مثل التطريز والمخللات والتـي ينـاط عملهـا بالمرأة. ورغم شمول معظم الجمعيات التعاونية لوظيفة التوفير والتسليف إلا إن القـروض التـي تأخذها النساء لم تستخدم في إقامة مشاريع اقتصادية إلا في حالات نـادرة بينمـا ذهبـت معظـم القروض لتغطية مصاريف اجتماعية واستهلاكية للأسرة وخاصة لأغراض التعليم والصحة، كمـا وجد أن أكثر من نصف الجمعيات التعاونية النسوية لا تشغل أي موظف، وأن 20% من الجمعيات تشغل أكثر من موظف أو موظفة مما يدلل على صغر الأعمال التي تقوم بها الجمعيات التعاونيـة النسوية، ومن أهم التوصيات تخصيص صناديق خاصة بتمويل التعاونيـات (قـروض ، تمويـل اسلامي) وبمناهج تتماشى مع قيم العمل التعاوني، وقيم المجتمع بدل الاعتماد على الهبات والمـنح في تمويل الجمعيات. كذلك التوصية بالعمل على ايجاد أسواق أو عقود تسويق خاصة في المنتجات الريفية وخاصة المطرزات، والمخللات، والمجففات، واعطاء صفة تفضيلية للمنتجـات التعاونيـة النسوية في مشتريات بعض المؤسسات المحلية أو العمل على ايجاد هذه الصفة في عقود التـصدير لبعض البلدان العربية والاجنبية، كذلك التوصية بتوفير حاضنة لرعاية المشاريع الـصغيرة بحيـث تشمل الحاضنه تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية واللوجستية للجمعيات التعاونية النسوية ومن ضمنها تقديم التدريب والمتابعة والإشراف والتوعية التعاونية.

دراسة صرصور (2009): أجرى دراسة بعنوان: واقع قـدرات الجمعيـات التعاونيـة وقـضايا واستراتيجيات بناء القدرات. حيث هدفت الدراسة إلى استعراض واقع القـدرات المؤسـساتية فـي الجمعيات التعاونية، وإبراز أهم القضايا الواجب معالجتهـا لتحـسين أداء الجمعيـات التعاونيـة. وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج وهي: محدودية الثقافة والمعرفة في قيم، ومبـادئ وطبيعـة العمل التعاوني لدى أعضاء التعاونيات القائمة والمجتمع بشكل عام. كما أن محدودية القدرات الفنية والإدارية والمالية التي تمكن الجمعيات التعاونية من إقامة مشاريع اقتصادية يشارك فيها الأعـضاء وتحقق فائض. كما وجدت الدراسة أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي تحد مـن تطـور الاقتـصاد الفلسطيني بشكل عام، واقتصاديات الجمعيات التعاونية بشكل خاص.

دراسة قادوس (2009): أجرى دراسة بعنوان: واقع تمويل الجمعيات التعاونيـة ودور الاتحـادات والمؤسسات الداعمة. حيث هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تمويـل الجمعيـات التعاونيـة وإبـراز إشكاليات التمويل، وتحديدا محدودية التمويل الذاتي في السواد الأعظم من الجمعيـات التعاونيـة، وانعكاسات ذلك على فاعلية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي من المفترض أن تلعبه الجمعيـات التعاونية. ووجدت الدراسة أن الجمعيات تمتاز بصغر حجم رأسمالها، فالغالبيـة مـن الجمعيـات وخاصة الزراعية يبقى رأسمالها هو إجمالي الحد الأدنى لقيمة السهم العضوي. كما أشارت الورقة إلى أن الاقراض يعتبر أحد الميزات التي قد يجنيها أعضاء التعاونيـات نتيجـة لعـضويتهم فـي الجمعيات التعاونية. وبالرغم من أن تبني العديد من المؤسسات العربية والدولية لبـرامج دعمـت الجمعيات التعاونية في فلسطين قديما وحديثا ساهم في تطوير الجمعيات افقيا وعـزز مـن رؤوس أموالها، إلا أن هذا الدعم ساهم في إضعاف الفكر التعاوني لدى أعضاء الجمعيات وتنميـة ثقافـة الانتفاع لديهم وهو ما يتناقض مع مبادئ الفكر التعاوني.

دراسة كسبري (2008): وهي دراسة بعنوان: التحديات الإدارية والمالية التـي تواجـه جمعيـات التوفير والتسليف النسوية التعاونية في فلسطين. هدفت هذه الدراسة للتعرف على التحديات الإدارية والمالية التي تواجه جمعيات التوفير والتسليف النسوية التعاونية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر أمينات صناديق المجموعات. وكذلك التعرف على واقع عمل أمينات الصناديق فـي المجموعات من خلال التعرف على المهام والمسؤوليات الإدارية والماليـة المنوطـة بهـن فـي مجموعات التوفير والتسليف النسوية في المواقع، بالإضافة إلى التعرف على الاحتياجات التدريبيـة لهن، والتعرف على التحديات الإدارية والمالية التي تواجههن. وكان من أهم النتائج التي توصـلت إليها الباحثة أن هذه الجمعيات تعاني من خرق في تطبيق المبادئ التعاونية التي تميـز الجمعيـات التعاونية عن باقي المؤسسات الاقتصادية، كما هو في مبدئي استقلالية الإدارة والديمقراطيـة فـي إدارة الجمعيات التعاونية، حيث تبين أن غالبية عظمى من أمينات الصناديق في تلـك الجمعيـات

لديهن نقص ملحوظ في إتمام ما هو منوط بهن من مهام ومسؤوليات كونهن يعملن بإنفراد في إدارة مجموعاتهن، وتبين أنهن بحاجة لدورات تدريبية في مجالات كثيرة، كما تبين أن هناك تحديات إدارية وأخرى مالية تقف عائقاً أمامهن لتطوير أعمال تلك الجمعيات. وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة المناداة بتفعيل دور الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل الفلسطينية كونها الجهة المختصة والمشرفة على عمل الجمعيات التعاونية في تحقيق مبادئها التعاونية.

دراسة حنني (2008): أجرى دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية. هدفت الدراسة التعرف إلى واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية من خلال التعرف إلى الخدمات المختلفة، الاقتصادية والتسويقية والاجتماعية والإنتاجية وخدمات الإقراض، التي تقدمها هذه الجمعيات لجمهور لأعضائها المنتسبين إليها، كما هدفت التعرف إلى الواقع الإداري والتنظيمي لهذه الجمعيات، ودور المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بعمل الجمعيات التعاونية ومنها دائرة التعاون في وزارة العمل. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجال تقديم الخدمات التسويقية والاقتصادية كان متوسطًا ولم يرتق للغرض المطلوب منها، بينما أظهرت أن مستوى معرفة الأعضاء وأفراد المجتمع بمفاهيم العمل التعاوني والثقافة التعاونية كان جيدًا. وكذلك أن اتجاهات المبحوثين كانت إيجابية نحو واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في تحقيق أهدافها والأولويات بالنسبة للعضو و في المجال الإداري والتنظيمي والخدمات الاجتماعية وفي مجال الإقراض وخدمات الإنتاج، ومساهمة دائرة التعاون في تطوير عمل الجمعيات التعاونية من الناحية الفنية والتنظيمية، وتقييم لجان الإدارة.

دراسة وزارة العمل (2008): بعنوان: واقع الجمعيات التعاونية في فلسطين. شملت الجمعيات التعاونية على مستوى الوطن وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف الجمعيات التعاونية ليس لديها موظفين مما يشير إلى محدودية الأنشطة. كما أظهرت الدراسة أن الجمعيات التي حققت نجاحاً هي تلك التي التزمت برسالتها وسخرت موارد أعضائها، وعلاقاتهم لتجنيد الأعضاء والتمويل الخارجي لإنجاح المشروع الذي قامت من أجله. ومن أبرز التوصيات تلك المتعلقة بدراسة القطاعات، والمجالات القائمة إضافة إلى امكانية التوسع في المبادرات التعاونية لمجالات جديدة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية، بما يفتح آفاقا جديدة للعمل التعاوني.

2.9.2. الدراسات العربية:

دراسة عبد الظاهر(2010): تناولت هذه الدراسة "الدور الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات

"كمنظمات أهلية شعبية في مجال التنمية الريفية المتكاملة، وهل استطاعت القيام بهذا الـدور طبقـا لمفهوم التعاون، وكيف يمكن الحكم على نجاح أو فشل التعاونيات وما هي مقاييس نجاحها وكيـف يمكن أن تصبح أحد أهم أساليب التنمية في الدول النامية، وذلك بهدف تفعيل دورها المـأمول فـي إحداث التنمية الريفية المتكاملة في القرية العربية. وقد استعرضت الدراسـة الـدور الاقتـصادي والاجتماعي للتعاونيات وخلصت إلى ان التعاونيات ظلت لفترة طويلة من الزمن في الدول العربية واقعه تحت تأثير ظروف ومشاكل وصعوبات متنوعة، مما أدى إلى عدم تحقيق كثير مـن الآمـال التي عقدت عليها كمنظمات شعبية اقتصادية واجتماعية للتنمية، وقد كانت هذه المشاكل سببا رئيسيا في الحد من دورها المأمول في إحداث التنمية الريفية الشاملة في القرية العربية وذلك علـى مـر ألازمنه واختلاف النظم السياسية السائدة والتي يمكن أن تكون متشابهاً في الدول العربية، كمـا تـم استعراض المشاكل والصعوبات التي تواجه التعاونيات وتحد من دورها ومنها العلاقة مـع الدولـة ومشاكل التشريع وصعوبات التمويل والعلاقة بين التعاونيات الأساسية والاتحاد والمشاكل الإداريـة والتنظيمية، ونشر الفكر التعاوني، اضافة إلى استعراض متطلبات تطوير التعاونيات، وخلصت إلى ضرورة الاطلاع على التجارب التعاونية العالمية الناجحة للوصول إلى الاسـلوب الأمثـل لتنميـة الحركة التعاونية العربية لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق مصلحة المجتمعات والأفراد ودراسة كيفية مواجهة المتغيرات والتعامل معها لتؤدي دورها المحوري الهام وصولا إلى ان التعاونيـات ومـا تتضمنه من قوى بشريه من الأعضاء والعاملين ومن قوى انتاجية وخدمية إنما تمثل أحد الروافـد المهمة لسوق العمل الامر الذي يتطلب التركيز على المؤسسات الاقتصادية ذات البعد الاجتمـاعي فالتعاونيات مهيأة أكثر من غيرها لتحقيق وتأكيد وتفعيل البعد الاجتماعي لعمليات التحول وسياسات الاصلاح، والتوجه إلى تطبيق مفاهيم وأساليب السوق.

دراسة منصور (2010): وهي دراسة بعنوان "التعاونيات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي" حيث استعرضت الدراسة نقص الغذاء وعدم كفايته واتجاه الدول للبحث عن سياسات وآليات لتحقيق الأمن الغذائي من خلال برامج مختلفة، وبعد ذكر المشاكل في القطاع الزراعي خلصت إلى قصور الزراعة العربية عن تحقيق الامن الغذائي العربي وهذا ما يدفع إلى تبني برامج متكاملة للإصـلاح المؤسسي في هذا القطاع، ويرى أهمية التوصل إلى الأداة المناسبة لتحقيـق الإنجـازات، وهـذه البرامج وهذا ما يدفع للاعتقاد ان التعاونيات هي الشكل الأنسب لإدارة وتنفيذ هذه البـرامج كـون التعاونيات بطبيعتها منظمات اقتصادية طوعية ذات انتشار نوعي وجغرافي واسع، وتسعى لتلبيـة الحاجات الاساسية للناس، وعلى اساس مشاركتهم على كل المستويات اعتمـادا علـى إمكانـاتهم الذاتية، وتزداد أهمية التعاونيات في ظروف الدول النامية حيث يمكنها القيام بادوار مختلفـة فـي اطار عملية التنمية، ومما يساعد على ذلك وجود شبكة كبيرة من التعاونيات فـي الـدول العربيـة

وتعدد الانشطة التي تقوم بها، وخلصت الدراسة إلى أن التعاونيات يمكنها تحقيق الأمـن الغـذائي القطري وبالتالي القومي.

دراسة السكري (2010): وهي دراسة بعنوان "اتجاهات الاصلاح والتطوير في التعاونيات" حيـث تشير الدراسة إلى أن التعاونيات تمتلك امكانات واعدة وطاقات هائلة لأداء دور حيوي فـي تنميـة الدخل القومي وتوليد فرص العمل ونشر الوعي وبالتالي الاسهام في خطط التنمية وإنجاحها ومـن أجل إنماء وتطوير الحركة التعاونية العربية كي تعيد اكتشاف امكاناتها وطاقاتها كأداة فاعلـة فـي مجمل أدوات وأطر وسياسات التنمية القومية فان هناك محددات لقيام التعاونيات بهذا الدور تتمثـل في تفعيل الدور القيادي للاتحاد التعاوني العربي، وتوحيد التشريعات، والتدريب وتطوير اسـاليب العمل، وتبادل المعلومات ومد أنشطتها إلى أوجه جديدة. وخلصت الدراسة إلى دعـوة الحكومـات العربية والمؤسسات العاملة إلى دعم وتشجيع قيام التعاونيات لما لهذه المنظمـات الاقتـصادية ذات البعد الاجتماعي من قدروه هائلة على خدمة المجتمع الذي تعمل فيه وقدرتها على تـوفير فـرص العمل من خلال إنتاج انشطة تعاونية غير تقليدية في مجالات البيئة والخدمات التعليمية والـصحية والنقل والسياحة، الأمر الذي من شأنه أن يتيح مزيدا من فرص العمل للشباب والمرأة ويساهم فـي مواجهة قضية البطالة.

دراسة Polat (2010): وهي ورقة علمية معدة من قبل منظمة العمل الدولية بعنوان التعاونيات في الوطن العربي حيث هدفت إلى الاطلاع على واقع التعاونيات في الوطن العربي ودورها في التنمية المناطقية والمحلية وإظهار دور منظمة العمل الدولية كشريك اجتماعي في التنمية التعاونية واقتراح الطرق لتقوية التعاون بين الحركات التعاونية والشركاء الاجتماعيين والاستفادة من الدروس والعبر في التخطيط للمستقبل كما أوردت مشاكل الحركة التعاونية وهي غياب الاستقلالية وضعف التنظيم المؤسسي ونقص الشعور بالملكية وضعف السياسات والتشريعات وضعف مشاركة المرأة والاعتماد على الحكومة والممولين وخلصت إلى أن معظم الدول العربية لـيس لـديها تجديـد فـي سياسـة وتشريعات التعاونيات، ورأت الورقة انه يمكن اعتبار "قانون التعاون الفلسطيني " النموذج الأمثـل للمنطقة العربية، وعرضت لنماذج تعاونية ناجحة في محاربة الفقر والبطالة خاصة في الازمـات، وأوصت بتقوية وتفعيل دور التعاونيات في التنمية المحلية والمناطقية، وخصوصا في مجال تخفيف الفقر وتوفير فرص العمل، وأن تكون خطط العمل بمشاركة كافة الاطراف والشركاء الاجتماعيين.

دراسة الغامدي (2000): أجرى دراسة بعنوان: الجمعيات التعاونية وأثرهـا علـى التنميـة فـي الاقتصاد الإسلامي، مع التطبيق على الجمعيات التعاونية في مصر والمملكة العربية الـسعودية ".

هدفت هذه الدراسة التعرف على الدور الكبير للجمعيات التعاونية بشتى أشكالها وأنواعها في تطوير الأرياف وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً والفوائد الكثيرة التي يجنيها الأفراد المنتسبون إليها وخاصة الاقتصادية. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن تعامل الجمعيات التعاونية الحديثة بالفوائد أخذاً أو دفعاً على القروض أو على رأس المال المدفوع من قِبل الأعضاء هو ربا لا يجوز شرعاً أخذه أو إعطاؤه، وإن الاحتجاج بالتبرع للجمعيات التعاونية لا يسوغ لها ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالتدريب التعاوني للقائمين على الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى نشر الوعي التعاوني بين أفراد وفئات المجتمع من أهم نجاح الحركة التعاونية في الدول النامية بشكل عام، وأنه لا بد من التطوير السريع للجوانب النظامية والإدارية والتمويلية للحركة التعاونية بالمملكة العربية السعودية.

3.9.2 الدراسات الدولية

دراسة Dogarawa (2005): في هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية، تم اختبار دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية بهدف تفحص الطرق التي تعمل بها الجمعيات التعاونية كوكالات للتنمية المجتمعية المستدامة، و هي دراسة استقصائية وصفية و خلصت الدراسة أنه حتى تكون التعاونيات فعالة و ناجحة يجب عليها تحقيق هدفين مترابطين داخليا، و هما تعزيز البقاء والسلامة، وتحسين القدرة لخدمة الأعضاء، و الابقاء على المشاريع الاقتصادية المبدعة و المنافسة والمستدامة.

دراسة Sriram (2005): أجرى دراسة بعنوان: التعاونيات المالية في كيوبك كندا، دراسة حالة حركة Disjardins. هدفت الدراسة إلى مناقشة كيف تطورت حركة Disjardins على مدى قرن من الزمن، وكيف واجهت المنافسة و شكلت البيئة السياسية العامة في كيوبك. تربط الدراسة بين النموذجين الكندي و الهندي من حيث الاختلاف و التشابه، و قد سلطت الضوء على وتيرة نمو الحركة حيث بدأت بطيئة في العقود الأولى ثم تصارعت نسبياً بعد تشكيل النظم والإجراءات والقواعد، وسلطت الضوء أيضاً على الارتقاء في المستويات التي تنشأ عن الدورات بدلاً من انشاء البنى الفوقية منذ البداية. وهذا يتوافق مع الكم الكبير من التنظيم الذاتي الذي لجأت إليه سواء من حيث التدقيق الداخلي أو ما يتعلق ببناء صندوق آمن لمعالجة حالات الصعوبة أو التقصير. ونظرت الدراسة إلى التحديات الرئيسية التي واجهت الحركة لا سيما فيما يتعلق بحق الأعضاء و علاقات الأعضاء و خدمات و رعاية الأعضاء. و ناقشت هذا التحدي في سياق الأتمتة و الحوسبة. و قد أوصت الدراسة بتبني إعادة التنظيم التي تتوخاها الحركة، و لكن بأقصى درجات العناية مع استخلاص الدروس من الحركة التعاونية الهندية و الهيكل المالي الريفي.

دراسة Philip (2003): وهي دراسة بعنوان "دور التعاونيات في جنوب افريقيا في توفير فـرص العمل وتقليل الفقر" وقد اعطت الدراسة خلفية عامة عن التعاونيات من حيـث المبـادئ والأنـواع والتحديات، ودرست استراتيجيات مختلفة عالميا مثل تجربة موندراغون فـي اسـبانيا، والتجربـة التعاونية الايطالية، والتعاونيات في الصين والهند، وفي ضوء ذلك تجربة جنوب افريقيـا. وجـدت الدراسة ان التعاونيات في جنوب افريقيا غير متطورة ولكن بعد التركيز على التعاونيات العماليـة وجد انها شكلت العربة لتوفير فرص العمل، وتزويد العمال بالفكر الديمقراطي. وفي مقارنـة بـين تعاونيات العمال وتعاونيات المستخدم وجدت الدراسة حاجة للتركيز على تعاونيات المستخدم التي تساهم في تخفيف الفقر، والتمكين، وتعزيز أشكال التعبئة الاجتماعية.

4.9.2 التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ التنوع الواسع للدراسات حيث شملت قطاعات تعاونية مختلفة لنماذج اقتصاديه متنوعة، كما تناولت الدراسات اوجه مختلفة للعمل التعاوني مع التركيز الواضح على المعيقات والإشكاليات التي تواجه التعاون بالاستناد إلى مقياس المبادئ التعاونية. وقد أكد أغلب هذه الدراسـات علـى الـدور الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات وعلى اهمية الجمعيات التعاونية في نهج التنمية خاصة ما يتعلق بالحد من الفقر والبطالة. كما ظهر التركيز الواضح على التعاونيات الزراعيه ودورهـا ومـشاكلها خاصة الدراسات المحليه كما في دراسة المركز الفلسطيني للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ودراسة عدوان ونوفل، ودراسة وزارة العمل وربما يكون السبب في ذلك حجم التعاونيات الزراعية الكبيـر نسبيا حيث تزيد عن نصف عدد الجمعيات التعاونية.كما تناولت الدراسات في جزء منهـا الـدور التنموي للتعاونيات بشكل عام كما في الدراسة العربية لعبد الظـاهر حـول الـدور الاقتـصادي والاجتماعي للتعاونيات وكذلك ال دراسة العالمية لدوغراوا حول دور الجمعيات في التنمية.

وقد اتفقت الدراسات على تحديد العوائق والمشكلات التي تواجه التعاونيات بشكل عام والتي تحول دون قيامها بدورها وهي المشكلات الداخلية والخارجية مع اختلاف الاهمية في كل دراسـة. كمـا اتفقت الدراسات على امتلاك الجمعيات التعاونية لحاول مميزه لمـا تعانيـه الأنظمـة الاقتـصادية المختلفة من ثغرات وان نجاح خطط التنمية لا بد ان يأخذ بالاعتبار ما يمكن ان تقدمه التعاونيـات التي يجب ان تعمل كمشاريع اقتصاديه ذات بعد اجتماعي في خدمة الأعضاء وفـي ظـل الفكـر التعاوني ومبادئه.

وفي هذه الدراسة التي تتميز عن الدراسات الاخرى بالربط المباشر بين التعاونيات وسوق العمل

وذلك في اطار مؤشرات تطبيق توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 بشان تعزيز التعاونيات في نظرة فاحصة لدور شركاء الحركة التعاونية وفق نموذج تعاوني تكاملي يـستند أساسـا إلـى دور الحركة التعاونية التنموي. لكنها تتفق مع الدراسات في الدور المميز للتعاونيات في التنميـة وفـي المعيقات التي تحول دون قيام التعاونيات بدورها كما استندت الى هذه الدراسات في بنـاء الاطـار العام للدراسة وكذلك في مقارنات النتائج وفي العمل بتوصيات العديد منها بشان ضـرورة عمـل المزيد من البحوث والدراسات المتخصصة وبما يخدم العمل التعاوني ويغني الفكر التعاوني.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وأدواتها

يتناول هذا الفصل المنهجية التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وشرح الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعها في بناء أداة الدراسة ووصفها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

1.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي لاعتمادها على وصف الواقع، وهذا النوع من الأبحاث يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة منهم بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة جودتها، حيث يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها بدقة ويعبر عنها كماً أو كيفاً (ناصر،2009).

2.3 أداة الدراسة:

بعد إطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة وعلى الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وأهدافها قام بتطوير استبانة خاصة من أجل التعّرف إلى دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطينية، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء (ملحق1.3) :

- الجزء الأول: تضمن بيانات أولية عن ادارات الجمعيات التعاونية وعن الجمعيات نفسها.

- الجزء الثاني: تضمن الفقرات التي تقيس دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطينية، حيث بلغ عددها (88) فقرة، توزعـت علـى ثمانية مجالات رئيسة، إضافة إلى المجال الكلي على النحو الآتي:

جدول1.3: توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها الرئيسة.

المحور	عدد الفقرات
المحور الأول: الإنجازات التي حققتها الجمعية	20 فقرة
المحور الثاني :العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية فـي تـوفير فرص العمل	11 فقرة
المحور الثالث :العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في تـوفير فرص العمل	11 فقرة
المحور الرابع:الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	11 فقرة
المحور الخامس: الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	9 فقرات
المحور السادس: الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحليـة والدولية العاملة في المجال	8 فقرات
المحور السابع: القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	10 فقرات
المحور الثامن: المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	8 فقرات
المجموع	88 فقرة

- الجزء الثالث: تضمن الاقتراحات التي تظهر احتياجات الحركة التعاونية الفلـسطينية مـن أجل زيادة مساهمتها في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطينية.

وقد تم تصميم الأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، الـذي تـم اعتمـاده كأساس في تحديد الاتجاهات السلبية والايجابية للفقرات والمحاور. حيث أعطيت للفقرات الدرجات كما يلي:

- موافق بشدة: خمس درجات.
- موافق: أربع درجات.
- محايد: ثلاث درجات.
- معارض: درجتين.
- معارض بشدة: درجة واحدة.

تفسير نتائج مقياس واقع دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطينية (معيار الواقع): بعد تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية تم تفسير النتائج على هذا الأساس وفق المعيار الوارد في جدول (2.3).

جدول2.3: النسب المئوية ودرجة الواقع

الوزن بالنسبة المئوية	درجة الواقع
أقل من 50%	قليلة جدا
50-59.9%	قليلة
60-69.9%	متوسطة
من 70-79.9 %	كبيرة
80% فأكثر	كبيرة جدا

وقد استند الباحث في تفسيره لنتائج المقياس لأسلوب ليكرت الذي يحدد درجة المبحوث على المقياس في ضوء درجة موافقته أو عدم موافقته على بنود المقياس، وتتحدد درجة الواقع بإعطاء أوزان مختلفة للاستجابة.

3.3 تقنين أداة الدراسة:

1.3.3. أسلوب وأداة جمع البيانات:

استخدم الباحث الاستبيان للمسح الميداني لملائمته لأغراض الدراسة. كما تم إجراء مجموعة من المقابلات للمساهمة في تعزيز وتأكيد نتائج الدراسة ومحتوياتها(ملحق2.3)، إضافة إلى حضور الباحث مجموعة من ورش العمل والدورات المتعلقة بموضوع البحث سواء في داخل الوطن أو خارجه، وذلك من أجل الاطلاع على تجارب الحركة التعاونية في الداخل عن كثب، والاطلاع على تجارب وخبرات الدول الأخرى في هذا المجال، الأمر الذي ساعد في تقوية بناء الدراسة النظري، وتعميق وتوضيح بنائها العملي.

2.3.3 صدق الأداة:

فيما ياتي ملخص اختبار صدق الاداة.

1.2.3.3. صدق المحكمين:

استخدم الباحث صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الاستبانة على (12) محكما(ملحق3.3) من ذوى الاختصاص بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت من أجله، من حيث سلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه. وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الاستبانة نحو 90%، وهو ما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بصدق مقبول. ويشير الباحث بأن عدد فقرات الاستبانة بصورتها الأولية قبل عرضها على المحكمين قد بلغ (110) فقرة، إلا أن الباحث أخذ بآراء المحكمين الذين اجمعوا بضرورة زيادة عدد الفقرات في بعض المجالات وحذف الفقرات المكررة التي تحمل نفس المعنى في حالات أخرى، كذلك حذفت تلك الفقرات التي لا تنسجم مع أهداف الدراسة ليصل عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية إلى(88) فقرة.

2.2.3.3. طريقة إعادة الاختبار (Test- Retest Method):

حيث تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية (استكشافية أولية) (Pilot Study) مكونة من (25) جمعية تعاونية، وبفارق زمني (14) يوماً بين التطبيقين، ثم تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات مرتي التطبيق، وقد بلغ (0.80) وهو معامل مرتفع ويمكن الوثوق به.

3.3.3. ثبات الأداة:

وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل حساب معامل الثبات استخدم الباحث طريقة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha)، حيث أظهرت القيم المرتفعة لهذا المعامل جدول(3.3) عند حسابه من جميع محاور الدراسة استقرار هذا المقياس، بمعنى أنه يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس مجموعة البيانات.

جدول 3.3-أ: معامل الثبات

المجال	معامل كرومباخ الفا
الإنجازات التي حققتها الجمعية	87.0
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	81.0
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	83 .0

جدول 3.3-ب: معامل الثبات

المجال	معامل كرومباخ الفا
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	0. 82
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	0. 85
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	0. 83
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	0. 85
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	0. 85
الدرجة الكلية	0. 83

4.3 مجتمع الدراسة

يعني مجتمع الدراسة جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هـو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة (ناصر، 2009). تكـون مجتمـع الدراسة من جميع الجمعيات التعاونية العاملة في محافظات الضفة الغربية، ويقدر عـددها (499) جمعية، وذلك حسب المسح الذي أجراه الباحث بنفسه لهذه الجمعيات خلال فترة الدراسـة تـشرين أول 2010_ كانون ثاني 2011، إضافة إلى لجوئه إلى سـجلات وزارة العمـل (الإدارة العامـة للتعاون).

يظهر الجدول رقم (4.3) مجتمع الدراسة موزعا حسب القطاع.

جدول4.3: يوضح تقسيم مجتمع الدراسة تبعا للقطاع (وزارة العمل،2010)

الرقم	القطاع	عدد الجمعيات
1	إسكاني	176
2	زراعي /حيواني	72
3	زراعي /نباتي	147
4	استهلاكي	10
5	خدماتي	80
6	حرفي	14
	المجموع	499

5.3 خصائص مجتمع الدراسة

أجريت الدراسة على (499 جمعية عاملة) وهي مجتمع البحث كاملاً، تم إسـقاط (119) اسـتمارة أثناء عملية تدقيق الاستمارات حيث تبين أن هذه الجمعيات في معظمها غير عاملة فعليـا، وإنمـا تقدم البيانات المالية السنوية بغرض استمرار حصولها على تراخيص المزاولة فحسب، والجـداول (5.3_18.3) توضح وصفاً لمجتمع الدراسة تبعاً لمتغيراته المستقلة.

جدول 5.3: متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية(%)
ذكر	257	%67.6
أنثى	123	%32.4
المجموع العام	380	%100

يتضح من الجدول رقم (5.3) ان أكثر من ثلثي ممثلي الجمعيات العاملة هم من الذكور وأن نـسبة الإناث تقترب من الثلث، وهي في رأي الباحث نسبة عالية إذا مـا قورنـت بنـسبة النـساء فـي التعاونيات بشكل عام ويعود ذلك إلى شمول الدراسة لكافة جمعيات التوفير والتـسليف وهـي فـي معظمها نسائية.

جدول 6.3 : متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 30 سنة	82	%21.6
من 30-45 سنة	170	%44.7
أكثر من 45 سنة	128	%33.7
المجموع العام	380	%100

يتضح من الجدول رقم (6.3) ان تمثيل الشباب في الفئه العمرية أقل مـن 30 سـنة فـي إدارات الجمعيات التعاونية هي النسبة الاقل وفي رأي الباحث أن هذا يمثل عزوفا لهذه الفئة العمرية عـن العمل التعاوني وعدم معرفة بأهمية التعاون حيث يتجهون نحو الوظائف والعمل الحر في القطاعات المختلفة خاصة وأن عمل الإدارات التعاونية تطوعي.

جدول7.3: متغير المؤهل العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية(%)
ثانوية عامة فما دون	123	%32.4
دبلوم كلية مجتمع	127	%33.4
بكالوريوس	103	%27.1
ماجستير فأعلى	27	%7.1
المجموع العام	380	%100

يتضح من الجدول رقم (7.3) أن حوالي ثلثي ممثلي الإدارات التعاونية هـم مـن حملـة الـدبلوم المتوسط فما دون، وأنه كلما ارتفع المؤهل العلمي انخفض التواجد على رأس الهرم التعاوني. وفي رأي الباحث أن هذا يعود لكون المؤهلات العلمية العليا لديها فرص عمل في امـاكن أخـرى فـي الغالب، ويصعب عليها التطوع وأحيانا التفرغ للعمل التعاوني.

جدول8.3: متغير سنوات الخبرة في العمل التعاوني

سنوات الخبرة في العمل التعاوني	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 5 سنوات	131	%34.5
من 5-10 سنوات	149	%39.2
أكثر من 10 سنوات	100	%26.3
المجموع العام	380	%100

يتضح من الجدول رقم (8.3) أن أكثر من 65% من ممثلي الجمعيات لديهم خمس سـنوات مـن الخبرة على الأقل وهو مؤشر على توفر الخبرة بينما يلاحـظ أن 34% مـن ممثلـي الجمعيـات خبراتهم أقل من خمس سنوات وهو في رأي الباحث مرتبط بزيادة عدد التعاونيات فـي الـسنوات الأخيرة والتزامها بالديمقراطية.

يتضح من الجدول رقم (9.3) أن الإدارات التعاونية التي مثلت جمعياتها متنوعة، ويبـدو أن عـدم وجود مقرات وعناوين لعدد كبير من الجمعيات أثر على هذا التنوع. كما أن هذه الجمعيات يديرها الشخص المتفرغ وأحيانا الأقرب للمكان حتى وإن لم يكن من الإدارة وأن الجمعيات التي وجد فيها مدير متفرغ مرتبط بوجود مشروع اقتصادي للجمعية.

جدول9.3: متغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	التكرار	النسبة المئوية(%)
رئيس لجنة إدارة	143	%37.6
مدير جمعية	87	%22.9
عضو لجنه إدارة	95	%25.0
أخرى	55	%14.5
المجموع العام	380	%100

جدول10.3: متغير مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل	التكرار	النسبة المئوية(%)
زراعي	204	%53.6
إسكاني	50	%13.2
حرفي	50	%13.2
خدماتي	34	%8.9
استهلاكي	6	%1.6
أخرى حدد	36	%9.5
المجموع العام	380	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (10.3) أن أكثر من نصف الجمعيات التعاونية العاملة هي بالقطـاع الزراعي يليه الإسكاني والحرفي إلا أن قطاعات الخدمات والاستهلاك ما زالت قليلة نسبيا ويلاحظ وجود جمعيات خارج نطاق التصنيف المعتمد لإدارة التعاون (متعددة الاغراض) وفي رأي الباحث أن العمل التعاوني الفلسطيني ما زال في القطاعات التقليدية وتغيب عنه المبـادرات الجديـدة فـي مجالات التكنلوجيا والاتصالات وغيرها وربما يكون سبب ذلـك راجعـا إلـى اهتمـام مؤسـسي الجمعيات بقطاعي الزراعة والإسكان نظرا لتلقي هذين القطاعين الاهتمام وأيضا لارتباط الزراعـة والإسكان بالأرض .

يوضح الجدول رقم (11.3) أن نسبة الجمعيات حديثة النشأة حوالي ثلثي عـدد الجمعيـات62.4% والتي يقل عمرها عن 10سنوات. وان اقل من 24 % هي ما تبقى من الجمعيات القديمة قبل مجيء السلطة وهو مؤشر على عدم استدامة الجمعيات القديمة وفي رأي الباحث ان معظم تلك الجمعيـات وجدت من اجل الحصول على التمويل وليس على اساس المبادئ والقيم التعاونية وقد توقفت

بالانتهاء من المشروع كما يؤشر ذلك على اهتمام السلطة الفلسطينية بتشجيع العمل التعاوني ودعمه

جدول11.3: متغير عمر الجمعية التعاونية

عمر الجمعية التعاونية	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 10 سنوات	237	%62.4
من 10-15 سنة	53	%13.9
أكثر من 15 سنة	90	%23.7
المجموع العام	380	%100

جدول12.3: متغير المنطقة من الضفة الغربية

المنطقة من الضفة الغربية	التكرار	النسبة المئوية(%)
محافظات الشمال	168	%44.2
محافظات الجنوب	55	%14.5
محافظات الوسط	134	% 35.2
محافظه القدس	23	%6.1
المجموع العام	380	%100

كما يتضح من الجدول رقم (12.3) ان التعاونيات العاملة تتركز في شمال الضفة الغربية ووسطها وتضعف في الجنوب وهي جيدة في القدس وحافظت على بقائها رغم المضايقات، ويرى الباحث أن زيادة العدد في الشمال يعود إلى الاهتمام بالزراعة.

جدول13.3: متغير نطاق عمل الجمعية

نطاق عمل الجمعية	التكرار	النسبة المئوية(%)
مدينة	163	%42.9
قرية	120	%31.6
مخيم	97	%25.5
المجموع العام	380	%100

يتضح من الجدول رقم (13.3) أن نطاق عمل الجمعيات يتركز في المدن على خلاف الشائع من

تركز العمل التعاوني في الريف ويلاحظ اهتمام المخيم بالعمل التعاوني. ويرى الباحث أن للهجـرة الداخلية دور في ذلك خاصة توجه الموظفين في المدن نحو تأسيس جمعيات إسكان.

جدول14.3: متغير عدد العاملين في الجمعية بأجر

عدد العاملين في الجمعية بأجر	التكرار	النسبة المئوية(%)
اقل من 5 موظفين	299	% 78.6
من 5 - 10 موظفين	31	%8.2
11موظف فأكثر	50	%13.2
المجموع العام	380	%100

يعكس الجدول رقم (14.3) ضعف القدرة التشغيلية للجمعيات التعاونية حيث ان أكثر مـن 78 % من الجمعيات تشغل اقل من خمسة موظفين، وهذا مؤشر على محدودية قدرة مـشاريعها، ويـرى الباحث أن هناك نماذج رائدة تعكسها القدرة التشغيلية ل13.2% من الجمعيات، وهي التـي تـشغل أكثر من 11 موظفاً، كما أن هذا يتوافق مع حجم المنشآت في سوق العمل الفلسطينية، والتي هـي في معظمها صغيرة وبالغة الصغر.

جدول15.3: عدد المتطوعين في الجمعية

عدد المتطوعين في الجمعية	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 10 متطوعين	277	%72.9
من 10 -15 متطوع	68	%17.9
من 15 متطوع فأكثر	35	%9.2
المجموع العام	380	%100

يعكس الجدول رقم (15.3) ضعف العمل التطوعي في القطاع التعاوني، حيث هناك 277 جمعيـة يقل عدد متطوعيها عن 10 متطوعين، وهذا العدد اقل من مجموع عدد الادارة ولجان الرقابة فـي الغالب.

يعكس الجدول رقم (16.3) محدودية العضوية، حيث يقل عدد أعضاء أكثر من ثلثي الجمعيات عن 100 عضو، وفي رأي الباحث أن هذا يعكس ذاته على مشاريع الحركة التعاونية، بحيـث تكـون صغيرة ومحدودة.

جدول16.3: متغير عدد أعضاء الجمعية

عدد أعضاء الجمعية	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 100 عضو	278	%73.2
من 100 - 200 عضو	50	%13.2
أكثر من 200 عضو	52	%13.7
المجموع العام	380	%100

جدول17.3: متغير نتيجة أنشطة الجمعية

نتيجة أنشطة الجمعية	التكرار	النسبة المئوية(%)
تحقق أرباح	185	%48.7
تحقق خسائر	48	%12.6
تغطي تكلفتها	147	%38.7
المجموع العام	380	%100

يتضح من الجدول رقم (17.3) أن 48 % من التعاونيات العاملة تحقق انشتطها ارباحـاً، ويـرى الباحث أن الجمعيات التي تحقق انشطتها خسائرا والتي تغطي تكلفتها مهددة بعدم الاستدامة.

جدول 18.3: متغير موجودات الجمعية حسب آخر سنة مالية

موجودات الجمعية حسب آخر سنة مالية	التكرار	النسبة المئوية(%)
20 ألف دينار فأقل	196	%51.6
من 21 - 50 ألف دينار	56	%14.7
من 51 - 100 ألف دينار	37	%9.7
أكثر من 100 ألف دينار	91	%23.9
المجموع العام	380	%100

يظهر الجدول رقم(18.3) حجم موجودات الجمعيات التعاونية العاملة حسب آخر سنة مالية، حيـث يشير إلى محدودية موجودات أكثر من نصف الجمعيات، والذي لا يتعدى 20 ألف دينـار، وهـو وضع طبيعي إذا ما قورن بالجدول السابق، لكنه مهدد بالاستنزاف إذا ما اسـتمرت الجمعيـات بالخسارة أو حتى بمجرد تغطية تكاليفها .

6.3 إجراءات الدراسة

تم إتباع الخطوات الآتية في تطبيق إجراءات الدراسة :

- بناء أداة الدراسة، وعرضها على محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص.
- التنسيق مع وزارة العمل ومخاطبة الدوائر التابعة لها في المحافظات للتنسيق مع الجمعيات وترتيب موعد زيارتها وتوزيع أداة الدراسة.
- قام الباحث باختيار مجتمع الدراسة كاملا وفق سجلات ادارة التعاون.
- بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة توجه الباحث إلى الجمعيات في الـضفة الغربيـة، بهدف توزيع الاستبيانات.
- استعان الباحث بموظفي ادارة التعاون في وزارة العمل لتعبئة الاستبيانات من قبل الجمعيات العاملة ومن اداراتها فحسب بحيث تكون استمارة واحده لكل جمعية .
- قام الباحث بجمع الاستبيانات التي تم الحصول عليها، للتأكد من صلاحيتها، كما تم استبعاد الاستبيانات التي لم تفي الشروط المطلوب مراعاتها.
- تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والبالغ عددها (380) استبانة وتم استبعاد (119) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي.
- تم إعطاء الاستبيانات الصالحة أرقاما متسلسلة وإعدادها لإدخالها للحاسوب.
- قام الباحث بتفريغ الاستبيانات بوساطة الرزمة الإحـصائية للعلـوم الاجتماعيـة (SPSS) لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

7.3 المعالجة الإحصائية:

بعد إجراء عمليات الترميز والتدقيق والتفريغ لجميع الاسـتمارات مـن خـلال برنـامج SPSS المحوسب وتدقيق البيانات المدخلة. تم استخدام هذه البيانـات فـي ايجـاد المقـاييس الإحـصائية المطلوبة، وهي:

- النسب المئوية والتكرارات.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل ارتباط بيرسون ومعامل كرومباخ الفا.
- اختبار t لاختبار الفرق بين وسطين في حالة العينات المستقلة.
- تحليل التباين الأحادي واختبار LSD.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

في هذا الفصل تم مناقشة نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها من خلال الاجابة على تساؤلاتها.

1.4 النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول والذي نصه:

ما هو دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطينية؟ للإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدم مقياسي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك النسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال والدرجة الكلية كما تبين نتائج الجداول التسع التالية .

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم(1.4) أن تأثير الإنجازات التي حققتها الحركة التعاونية على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان كبيرا وفق وجهات نظر مسؤولي الجمعيات التعاونية. حيث يظهر الدور الكبير للحركة التعاونية في تقديم الخدمات لأعضائها، وتبين ما يجنيه الأعضاء من خلال التحاقهم في التعاونيات كما اظهرت النتائج نشاط الحركة التعاونية في التشبيك وإقامة العلاقات وخدمة المجتمع المحلي، والدور التنموي للجمعيات التعاونية في إقامة المشاريع وتحسين الوضع الاقتصادي للأعضاء وتوفير فرص العمل الجزئية والموسمية، لكن الفقرات رقم (13،14,15) أظهرت الدور المتوسط والمحدود لمشاريع الحركة التعاونية التشغيلية المباشرة وغير المباشرة وكذلك التشغيل الذاتي للأعضاء كما بينت الفقرات (6,19) الدور المتوسط في تقديم ضمانات الإقراض للأعضاء كما أن الجمعيات لم تعمل على توزيع فائض على الأعضاء إلا بنسبة متوسطة، كما بينت الفقرة رقم(7) الدور الكبير جدا للحركة التعاونية في نشر الفكر التعاوني بين الاعضاء.

1.1.4. مجال تأثير الإنجازات التي حققتها الجمعيات التعاونية على دور الحركة التعاونيـة فـي توفير فرص العمل وتعزيزها

جدول 1.4: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة الأهمية للإنجازات التي حققتها الجمعية

الرتبة	الرقم بالاستبانة	الإنجازات التي حققتها الجمعية	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	7	نشرت الفكر التعاوني بين الأعضاء	4.02	1.04	80.37	كبيرة جدا
2	3	ساهمت في تنميه قدرات الأعضاء	3.94	1.05	78.79	كبيرة
3	10	أقامت شبكه علاقات مع مؤسسات داعمة	3.94	1.03	78.74	كبيرة
4	1	أقامت مشاريع اقتصادية	3.93	1.09	78.68	كبيرة
5	8	قدمت خدمات للمجتمع المحلي	3.92	0.93	78.37	كبيرة
6	2	قدمت خدمات اجتماعيه للأعضاء	3.89	1.20	77.89	كبيرة
7	4	ساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي للأعضاء	3.80	1.16	76.00	كبيرة
8	11	وفرت خدمات بأسعار منخفضة	3.71	1.06	74.26	كبيرة
9	5	ساهمت في تحسين شروط عمل الأعضاء	3.65	1.14	73.00	كبيرة
10	17	وفرت فرص عمل جزئيه	3.62	1.19	72.47	كبيرة
11	9	دعمت اقامه مشاريع صغيره	3.61	1.17	72.26	كبيرة
12	18	ساهمت في بقاء أعضائها في أعمالهم	3.56	1.20	71.16	كبيرة
13	20	وفرت مبالغ ماليه على الأعضاء	3.56	1.26	71.11	كبيرة
14	16	وفرت فرص عمل موسمية	3.55	1.22	71.05	كبيرة
15	12	وفرت سلع بأسعار منخفضة	3.52	1.15	70.47	كبيرة
16	14	وفرت فرص عمل غير مباشرة	3.48	1.19	69.68	متوسطه
17	13	وفرت فرص عمل مباشره للأعضاء	3.48	1.21	69.53	متوسطه
18	15	ساهمت في تامين تشغيل ذاتي للأعضاء	3.43	1.22	68.53	متوسطه
19	6	قدمت ضمانات قروض للأعضاء	3.35	1.32	67.00	متوسطه
20	19	وفرت دخل سنوي للأعضاء (توزيع فائض)	3.22	1.25	64.32	متوسطه
الدرجة الكلية			3.66	0.62	73.20	كبيرة

إن النتيجة لهذا المجال لا تتوافق مع نتائج العديد من الدراسات التي أظهرت ضعف الحركة

التعاونية بنشر الفكر التعاوني وضعف القدرة التشغيلية لهذه الحركة فقد بينت دراسة المركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والاجتماعية (2011) ضعف الوعي التعاوني وضعف دور القطاع التعاوني في التوظيف والتشغيل وضعف بنية الأعمال الاقتصادية وقلة المشاريع الاقتصادية للجمعيات.

كما اظهرت دراسة البرغوثي(2011) تدني درجة اهتمام الأعضاء بشؤون الجمعية والتزامهم بأهدافها وضعف ثقافة التعاون والاتكالية واللامبالاة، كما بينت دراسة عدوان ونوفل (2010) ضعفا عاما في أنشطة وإنجازات الحركة التعاونية وأن النظرة إلى التعاونيات كانت أنها أدوات لاستقطاب المشاريع الممولة، كذلك بينت دراسة وزارة العمل(2008) أن الجمعيات التي حققت نجاحا، هي تلك التي التزمت برسالتها وسخرت موارد أعضائها.

وفي رأي الباحث أن إنجازات الحركة التعاونية الفلسطينية لم تساعد في خلق فرص عمل رغم وجود بعض المبادرات التعاونية المميزة، كما ان النتيجة لهذا المجال لا تعكس مساهمة الحركة التعاونية في تعزيز بقاء منتسبيها في أعمالهم، فالجهود المتعددة والكبيرة للحركة التعاونية لا تتوافق مع مخرجات هذه الحركة في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل، حيث يساهم النمط التعاوني السائد في وجود هذه الفجوة فهو نمط ذاتي فردي يعكس حالة انغلاق للجمعيات التعاونية على ذاتها وفي حدود مشروعها، مما ينفي مبدأ التعاون بين التعاونيات على ارضية الاندماج والشراكة، ليس هذا فحسب بل إن حدود عمل الجمعية التعاونية مرتبط زمنيا بانجاز المشروع التعاوني وهو ما يحول دون الاستدامة والاستمرارية، ويعيق تحول الحركة التعاونية الى رافد لسوق العمل، ويبقيها في حالة عجز تحول دون تفعيل قدراتها الكامنة بشكل أكثر كفاءة وفعالية وبعيدا عن دورها التنموي المنشود.

2.1.4. مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (2.4) أن تأثير العوامل الداخلية على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان سلبيا بدرجة كبيرة جدا. حيث جاءت درجة الأهمية (كبيرة جدا) على جميع الفقرات وكذلك على الدرجة الكلية للعوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (82%).

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهميـة للعوامـل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

الرتبة	الرقم بالاستبانة	العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا علـى مـساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	1	عدم تفرغ أعضاء الهيئة الإدارية بشكل كاف	4.24	0.70	84.84	كبيرة جدا
2	4	عدم وجود موازنة سنوية	4.16	0.71	83.36	كبيرة جدا
3	8	عدم المرونة في النظام الداخلي للجمعية	4.16	0.71	83.21	كبيرة جدا
4	11	عدم وجود بنية تحتية ملائمة (اجهزة، معدات...)	4.14	0.68	82.94	كبيرة جدا
5	2	المستوى العلمي لأعضاء الهيئة الإدارية	4.13	0.67	82.68	كبيرة جدا
6	9	غياب الانسجام بين الهيئة العامة والهيئة الادارية	4.11	0.66	82.26	كبيرة جدا
7	10	ضعف التفاعل مع المجتمع المحلي	4.11	0.71	82.21	كبيرة جدا
8	6	عدم توزيع الموارد على الانشطة بالشكل الصحيح	4.11	0.71	82.21	كبيرة جدا
9	5	غياب نظام المحاسبة الشفافة	4.07	0.72	81.52	كبيرة جدا
10	7	لا يتم التوظيف وفق عملية تنافسية شفافة	4.05	0.72	81	كبيرة جدا
11	3	عدم تحويل الفائض في رأس المال إلى استثمارات	4.01	0.72	80.36	كبيرة جدا
12	12	ضعف الوعي التعاوني	4	0.72	80	كبيرة جدا
الدرجة الكلية			4.10	0.70	82.21	كبيرة جدا

وهذا يؤكد أن الحركة التعاونية إذا ما تعرض كيانها الداخلي لسمات ضـعف تنخـر فـي بنيانهـا الاداري والتنظيمي والمالي والمؤسسي، فإن ذلك سيؤدي الى الحيلولة دون قيامها بدورها التنمـوي خاصة في توفير فرص العمل، وتتوافق نتيجة هذا المجال مع العديد من الدراسات التي ربطت بين سلامة البناء الداخلي للجمعيات وقيامها بدورها التنموي، فقد بينت دراسة المركز الفلسطيني للتنمية (2011) أن ضعف العوامل الداخلية في الجمعيات التعاونية الزراعية النباتية قاد الى ضعف بنيـة الأعمال الاقتصادية للجمعيات وضعف دور هذا القطاع في التوظيف والتشغيل، كما اكدت دراسـة صرصور (2009) على محدودية القدرات الفنية والادارية والمالية للجمعيات التعاونية وكيف حالت دون تمكنها من اقامة المشاريع الاقتصادية التي يشارك فيها الاعضاء وتحقق فائض، كما اشـارت

دراسة عبد الظاهر (2010) إلى أن التعاونيات ظلت واقعة تحت تأثير ظروف ومـشاكل داخليـة وخارجية حالت دون وصولها الى تحقيق كثير من الآمال التي عقدت عليهـا كمنظمـات شـعبية اقتصادية واجتماعية كما أظهرت دراسة الزرو (2012) تأثير العوامل الداخلية السلبي على الـدور التنموي للحركة التعاونية.

ويرى الباحث أن مشاركة الحركة التعاونية، وأخذها لدورها التنموي خاصة في مجال توفير فرص العمل مرتبط بشكل كبير في البناء الداخلي للتعاونيات وعلى كافة المستويات الإداريـة والتنظيميـة والمؤسساتية والمالية وغيرها، فالسلامة الداخلية للحركة التعاونية شرط نجـاح العمـل التعـاوني وانطلاقه نحو ممارسته لدوره التنموي المؤسس على مبادئ الفكر التعاوني. كما تؤكد هذه النتيجـة على خروج الحركة التعاونية الفلسطينية من عقدة العوامل الخارجية التي طالما حملتهـا مـسؤولية الحالة التعاونية رغم اهمية تلك العوامل، وادراكها لمسؤولياتها لتلافي القصور والـضعف وعلـى قاعدة البناء الداخلي الذاتي السليم اولا وفق النماذج التعاونية الرائدة محليا ودوليا.

3.1.4. مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها:

جدول3.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة الأهمية للعوامـل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

الرتبة	الفقرة الاستبانة	العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	1	غياب الاستثمارات الخارجية	3.55	1.32	70.95	كبيرة
2	2	ضعف القوانين المحلية	3.54	1.2	70.79	كبيرة
3	3	ضعف الرقابة الخارجية	3.4	1.18	68.05	متوسطة
4	11	إجراءات الاحتلال	3.24	1.32	64.84	متوسطة
5	7	ضعف الاتحادات التعاونية	3.18	1.26	63.63	متوسطة
6	10	ضعف الدعم من القطاع الخاص	3.18	1.31	63.58	متوسطة
7	6	عدم وجود معهد تدريب تعاوني	3.13	1.23	62.53	متوسطة
8	8	ضعف الدعم الحكومي	3.03	1.36	60.58	متوسطة

جدول3.4-ب: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة الأهمية للعوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

الرتبة	رقم الاستبانة	العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
9	5	عدم وجود بنك تعاوني	3.01	1.3	60.26	متوسطة
10	9	ضعف الدعم من نقابات العمال	2.98	1.3	59.53	قليله
11	4	ضعف الوعي التعاوني للمجتمع	2.93	1.37	58.63	قليله
الدرجة الكلية			3.2	0.78	64.00	متوسطه

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (3.4) أن درجة تأثير العوامل الخارجية السلبي على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان متوسطا. كما يلاحظ من نتائج الفقرات (1،2) التأثير السلبي الكبير لغياب الاستثمارات الخارجية وضعف القوانين المحلية على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل، وهو ما ينسجم مع نتائج معظم الدراسات المحلية ومنها دراسة وزارة العمل(2008) التي أظهرت أهمية الاستثمارات الخارجية في القطاع التعاوني وكذلك دراسة السكري(2010) التي أكدت اهمية تفعيل التشريعات. كما أظهرت نتائج الفقرات(9،4) التأثير المتدني لضعف الدعم المقدم من النقابات العمالية للجمعيات التعاونية في توفير فرص العمل، وكذلك التأثير المتدني لضعف الوعي التعاوني في توفير فرص العمل. وهو ما يشير إلى عدم إدراك الحركة التعاونية لدور النقابات العمالية، والوعي المجتمعي في العمل التعاوني. وفي الإجمال فقد أظهرت نتائج هذا المجال أن تأثير العامل الخارجي على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها كان متوسطا، خلافا لمعظم الدراسات التي ربطت ضعف الدور التنموي للحركة التعاونية بالمؤثرات الخارجية وفي مقدمتها الاحتلال، وضعف التسويق، وقلة الدعم الخارجي، وغياب مؤسسات الاقراض التعاوني.

وفي رأي الباحث ان هذه النتيجة لا تقلل من اهمية العوامل الخارجية انما تشير الى اعتراف الحركة التعاونية بحقيقة واقعها الداخلي الذي أعطته الأولوية على العوامل الاخرى، فخلال فترة طويلة من الزمن ظلت الحركة التعاونية تحمل قصورها وضعفها للعوامل الخارجية المختلفة وهذا الاعتراف جاء بعد أن اختبرت الحركة التعاونية ذاتها عبر سنوات عمر السلطة، وقدمته كاساس

للتعامل مع الحركة التعاونية مستقبلا، وقد بدأ هذا الاعتراف يؤتي أكلة بتوجهات الحركة التعاونية المستقبلية التي عبرت عنها الاستراتيجية القطاعية للتعاون والتي أكـدت ان مواجهـة المتغيـرات الخارجية والحد من تأثيرها السلبي على الحركة التعاونية يتطلب بنيانا تعاونيا قويا ومتماسكا تحكمه الأسس التعاونية وينطلق بمشاريع اقتصادية ذات جدوى وقابلة التطور والتميز والإبداع.

4.1.4. مجال تأثير الخدمات المقدمة للجمعيات التعاونية من الحكومة على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها

جدول 4.4 : المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهمية للخـدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

رقم	ترتيب	الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	8	قدمت خدمات قانونية	4.08	1.16	81.63	كبيرة جدا
2	6	قدمت خدمات المعلومات الإدارية	3.98	1.16	79.68	كبيرة
3	7	قدمت خدمات استشارية بشأن التكنولوجيا	3.98	1.10	79.58	كبيرة
4	1	ساهمت في برامج تنمية الموارد البشرية للجمعية	3.96	1.22	79.11	كبيرة
5	11	قدمت منح ومساعدات مختلفة	3.94	1.26	78.84	كبيرة
6	5	قدمت خدمات المحاسبة	3.88	1.19	77.63	كبيرة
7	10	قدمت خدمات لدعم التسويق	3.86	1.19	77.11	كبيرة
8	4	ساعدت في قيام الجمعية بالاستثمار	3.85	1.11	76.95	كبيرة
9	9	قدمت تسهيلات ضريبية	3.83	1.25	76.53	كبيرة
10	2	ساهمت في خدمات البحوث التعاونية	3.59	1.19	71.84	كبيرة
11	3	ساعدت في حصول الجمعية على التمويل	3.39	1.20	67.74	متوسطة
الدرجة الكلية			3.85	0.71	77.00	كبيرة

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (4.4) أن تأثير الخدمات المقدمة للحركة التعاونية من الحكومة

على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان كبيرا.

وهو يؤكد أن الحركة التعاونية لمست الدور الهام للسلطة الفلسطينية في الاهتمام بالحركة التعاونية، كما أن نتائج هذا المجال تتوافق مع تبني السلطة للقطاع التعاوني وتقديم اشكال الدعم المختلفة له خاصة في السنوات الأخيرة حيث تعاملت السلطة مع الحركة التعاونية كشريك حقيقي قاد العمل معها الى تبني الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني، كما أدى ذلك الى التوافق على قانون تنظيم العمل التعاوني، كما يشير ذلك الى التزام الحكومة بتوصية منظمة العمل الدولية رقم 193 بشان تعزيز التعاونيات وهو ما يعني أن قيام الحكومة بمسؤولياتها تجاه الحركة التعاونية يؤدي الى خلق فرص عمل. ويرى الباحث ان الحكومة نجحت في لملمة الحركة التعاونية بحيث أصبح لديها رؤيا عكست نفسها في استراتيجية القطاع التعاوني كما عملت على تأمين بيئة مؤسساتية، ونقله في المنظومة الإدارية والمؤسساتية والقانونية للتعاونيات.

وتظهر نتائج الفقرة رقم (3) من الجدول الدور المتوسط للحكومة في توفير مصادر التمويل للحركة التعاونية، وهذا الموضوع هو أحد أهم اهتمامات الحركة التعاونية وإليه يعزى في الغالب قصور الحكومة عن أداء دورها تجاه الحركة التعاونية كما جاء في بعض الدراسات ومنها دراسة عدوان ونوفل (2010) والتي أشارت الى ضعف الدعم الحكومي للقطاع التعاوني، كما تعكس نتائج الفقرة رقم (8) قيام الحكومة بدورها تجاه تقديم الخدمات القانونية وهو ما تمارسه ادارة التعاون في وزارة العمل كجزء من مسؤولياتها اليومية تجاه الحركة التعاونية من تسجيل وتدقيق حسابات ودمج وتصفية وغيرها من الاجراءات القانونية. لكن هذا الدور الذي ظهر كبيرا لا يعفي الحكومة ممثلة بوزارة العمل من استمرار المساعدة والتدخل الايجابي لصالح تطوير القطاع التعاوني، وقيامة بدوره التنموي المنشود وفي مقدمة هذا التدخل الاقرار والعمل بالاطار القانوني المنظم لعمل الحركة التعاونية، وقيادة شركاء الحركة التعاونية لإحداث التكامل في الادوار لكافة الجهات الشريكة.

5.1.4. مجال تأثير الخدمات المقدمة للجمعيات التعاونية من الاتحادات التعاونية على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهمية للخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، يعرضها جدول (5.4).

جدول5.4: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهميـة للخـدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية.

الرتبة	الرقم بالاستبانة	الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	8	أقامت تحالفات وشراكات دولية بين التعاونيات	3.19	1.29	63.74	متوسطه
2	6	نشرت الإحصاءات حول الحركة التعاونية	2.93	1.24	58.53	قليله
3	1	ساهمت بخلق بيئة مواتية لتنمية العمل التعـاوني للجمعية	2.87	1.26	57.47	قليله
4	5	وفرت تبادل خبرات	2.87	1.28	57.32	قليله
5	9	عززت القيم والمبادئ التعاونية	2.81	1.18	56.16	قليله
6	4	مثلت الحركة التعاونية	2.76	1.28	55.21	قليله
7	2	قدمت خدمات التدريب	2.76	1.31	55.16	قليله
8	3	فتحت أسواق جديدة	2.71	1.29	54.11	قليله
9	7	أقامت علاقات تجارية بين التعاونيات	2.67	1.16	53.37	قليله
		الدرجة الكلية	2.84	0.84	56.80	قليله

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (5.4) أن تأثير الخدمات المقدمـة مـن الاتحـادات التعاونيـة للجمعيات التعاونية على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزهـا فـي سوق العمل الفلسطيني كان قليلا.

وهو ما يشير الى الحالة القائمة للاتحادات القطاعية التعاونية وكذلك وضع الاتحاد العام للتعـاون ويربط الباحث هذه النتيجة بمجموعة من الأسباب أهمها عدم اشتراك كل الجمعيات في الاتحـادات القطاعية واقتصار تلك الاتحادات على عدد محدد من الجمعيات، وعدم فاعليـة هـذه الاتحـادات القطاعية، كما ترتبط هذه النتيجة بالاشكاليات القائمة في الاتحاد العام والتـي حالـت دون قيامـه بواجباته وصولا الى انسحاب أربعة اتحادات قطاعية من عضويته هي الزراعي، عصر الزيتـون، مراقبة الحسابات، والتوفير والتسليف وهو ما يعني انتهاء دور الاتحاد العام وهذه النتيجـة تعكـس واقع البنيان التعاوني الهش للحركة التعاونية. وفي رأي الباحث ان محدودية ما تقدمـه الاتحـادات

للحركة التعاونية يشير إلى ضعف الحركة التعاونية، وبالتالي قدرتها على أداء دورهـا التنمـوي، وتحديدا توفير فرص العمل ويؤكد هشاشة البنيان التعاوني الفوقي، وبعده عن المعايير الدولية فـي تمثيلة للحركة التعاونية خاصة توجهات الحلف التعاوني الدولي، ويرى أن هذه الاتحادات مازالـت تتحرك وتعمل على أسس غير تعاونية، وتؤثر فيها العوامل الحزبيـة والشخـصية اضـافة الـى محدودية صفتها التمثيلية، وتتوافق هذه النتيجة مع واقع الحال في الاتحادات القطاعية والاتحاد العام كما تتوافق مع معظم الدراسات ومنها دراسة وزارة العمل(2009) ودراسة البرغوثي(2011) حيث اكدتا على ضعف الاتحادات القطاعية والاتحاد التعاوني العام. لم تشكل الاتحادات في معظمها دافعا للجمعيات التعاونية بل قادتها الى الانشغال بمشاكلها وخلافاتها وصـراعاتها، وسـاهمت بحـرف الحركة التعاونية عن مسارها التنموي ولم تمكنها من الانطلاق في الفضاء الرحب لعـالم التعـاون المحلي والعربي والعالمي، وحالت دون إثراء فكرها وتجربتها ودورها .

6.1.4. مجال تأثير الخدمات المقدمة للجمعيات التعاونية من منظمات المجتمع المـدني المحليـة والدولية على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها

جدول6.4: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهميـة للخـدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال

الرتبة	الرقم بالاستبانة	الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
1	6	فتحت آفاق للتعاون الدولي مع ممثلي التعاونيات	2.92	1.27	58.32	قليله
2	3	تبنت برامج إقراض للجمعية	2.85	1.29	57.00	قليله
3	7	زودت الجمعية بالخبرات والتجارب الناجحة دولياً	2.82	1.23	56.47	قليله
4	8	مكنت من تبادل المعلومات والإحصاءات التعاونية	2.82	1.21	56.37	قليله
5	4	تبنت برامج البحوث والدراسات	2.82	1.28	56.37	قليله
6	5	أقامت شراكات مع الجمعية	2.63	1.24	52.63	قليله
7	2	قدمت منح للجمعية	2.63	1.25	52.63	قليله
8	1	تبنت برامج بناء قدرات الجمعية	2.55	1.20	51.00	قليله
الدرجة الكلية			2.75	0.85	55.00	قليله

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (6.4) أن تأثير الخدمات المقدمة للحركة التعاونية من منظمـات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان قليلا. و تعكس هذه النتيجة غياب الأسـس التي تعمل بموجبها هذه الجهات وضعف التنسيق بينها في ظل غياب السياسات والخطط وهذا كلـه في ظل وجود أعداد كبيرة من هذه المنظمات تعمل فـي كافـة القطاعـات التعاونيـة وتـصرف الموازنات الكبيرة تحت عنوان دعم وتطوير القطاع التعاوني في ظل غياب تام للرقابة والإشـراف والتوجيه والشراكة الحقيقية. كما وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة عـدوان ونوفـل(2010) والتـي أشارت إلى مساهمة الجهات الداعمة في تحول الجمعيات التعاونية إلى أدوات استقطاب للمـشاريع الممولة ،كما أشارت دراسة قادوس (2009) إلى مساهمة الجهات الداعمة فـي اضـعاف الفكـر التعاوني ونشر ثقافة الانتفاع.

وفي رأي الباحث أن درجة التأثير القليلة تؤشر على قصور دور هذه الجهات في دعـم الحركـة التعاونية وتعزيزها وذلك عائد لدوافع هذه المؤسسات العاملة في المجال والذي غالبا مـا تحكمـه اعتبارات غير تعاونيه سواء سياسيه او حزبية وتشير إلى ضعف الشراكة المفترضة مـع القطـاع التعاوني بخلاف ما تصرح به هذه المنظمات وما تقوم به على ارض الواقع ويشير الى العـشوائية والانتقائية في دعم الحركة التعاونية بعيدا عن التخطيط والتنسيق مما يؤدى الى بعثرة الدعم وعـدم تأثيره في واقع التعاون أو بناءه على أسس تنموية مستديمة. ويرى الباحث أن استمرار عمل هـذه الجهات في القطاع التعاوني بعيدا عن المرجعيات والمحاسبة سيؤدي الى استمرار بعثرة الامـوال والدعم على أسس غير تنموية موجهة ويعزز ثقافة تكوين الجمعيات لغايات الحصول على الـدعم فقط. ويجعل من القطاع التعاوني قطاعا تابعا موجها فاقدا لاستقلاليته فالجمعيات التي تنشأ للحصول على الدعم سرعان ما تتوقف أو تنهي مشروعها عند انتهاء الدعم.

7.1.4. مجال تأثير القروض التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية على دور الحركة التعاونيـة في توفير فرص العمل وتعزيزها

يتضح من نتائج الجدول رقم (7.4) أن تأثير القروض التي حصلت عليهـا الجمعيـة علـى دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمـل الفلـسطيني كـان متوسطا. وتبين ان استخدام القروض لإقامة مقر جديد او تأهيل المقر القائم كان قليلا كما تبين أن هناك (89) جمعية لم تحصل على قروض وان (291) جمعية حصلت على قروض وهو عدد كبير نسبيا. وبالنظر الى مؤشرات استخدامات القروض من قبل الجمعيات الحاصلة على قروض يظهـر

التشتت الواضح في تلك الاستخدامات حيث لم تكن موجهة، وان القروض المخصصة للمشاريع كانت بنسبة متوسطة، وفي رأي الباحث ان عدد الجمعيات الحاصلة على قروض يؤشر الى ان الحصول على القرض أو التمويل هو هدف بحد ذاته، كما يشير الى أن بعض الجهات المانحة للقروض لا تشترط الجدوى الاقتصادية للمشاريع ،وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قادوس (2009) والتي اشارت الى ان الاقراض هو أحد أهم الامتيازات التي قد يجنيها الاعضاء نتيجة العضوية، كما اظهرت دراسة وزارة العمل (2009) أن القروض التي تأخذها النساء لا تستخدم في اقامة المشاريع الاقتصادية، ويرى الباحث انه لو حسن استخدام القروض الممنوحة للحركة التعاونية والتي لم يتم تسديد غالبيتها حتى اليوم لكان لها أثر كبير في دور الحركة التعاونية التنموي. فقد تلقت الحركة التعاونية قروضا كبيرة خاصة من قبل اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة وغيرها من الجهات لكن هذه القروض لم تسدد ولم يتم تدويرها لصالح الحركة التعاونية كما لم يتم وضع الاسس والمعايير للاستفادة منها في حال التسديد حيث كان بالإمكان أن تشكل هذه الاموال نواة لصندوق التنمية التعاوني المنشود.

جدول7.4: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهمية للقروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

الرقم	الرقم بالاستبانة	القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
1	4	إقامة مشروع اقتصادي	3.45	1.30	68.95	متوسطه
2	5	تشغيل أيدي عاملة	3.35	1.31	67.00	متوسطه
3	6	لم تصرف في أي نشا ط	3.21	1.27	64.16	متوسطه
4	10	مصاريف إداريه	3.17	1.22	63.32	متوسطه
5	8	تقديم خدمات اجتماعيه للأعضاء	3.15	1.29	62.95	متوسطه
6	9	بناء قدرات الأعضاء	3.09	1.21	61.79	متوسطه
7	7	إعادة الإقراض للأعضاء	3.07	1.24	61.42	متوسطه
8	3	شراء معدات حديثة	3.01	1.30	60.21	متوسطه
9	1	بناء مقر جديد للجمعية	2.79	1.27	55.84	قليله
10	2	إعادة تأهيل مقر الجمعية القائم	2.75	1.26	55.00	قليله
الدرجة الكلية			3.10	0.83	62.00	متوسطه

8.1.4. مجال تأثير المنح التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها

جدول8.4: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهمية للمنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

الرتبة	الرقم بالاستبانة	المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	1	خدمات اجتماعيه للأعضاء	3.13	1.22	62.63	متوسطه
2	5	لخدمة البيئة	3.06	1.39	61.11	متوسطه
3	4	الاطلاع على تجارب تعاونية	2.98	1.33	59.58	قليله
4	8	دعم شراكات ثنائيه مع الجمعية	2.98	1.38	59.53	قليله
5	6	أجور عمال	2.96	1.38	59.26	قليله
6	3	تدريب الأعضاء	2.74	1.31	54.84	قليله
7	7	مبالغ ماليه وزعت على الأعضاء	2.72	1.37	54.32	قليله
8	2	بنيه تحتية للجمعية	2.64	1.34	52.84	قليله
الدرجة الكلية			2.90	0.93	58.00	قليله

يتضح من نتائج الجدول رقم (8.4) أن تأثير المنح التي حصلت عليها الحركة التعاونية على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان قليلا. أما بالنسبة للدرجة الكلية للمنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية فلقد كانت درجة التأثير (قليله) حيث وصلت النسبة المئوية للإستجابة إلى(58%).وتشير نتائج الفقرتين(1،5) الى تقديم منح بشكل متوسط كخدمات اجتماعية للأعضاء وايضا لخدمة البيئة. وتبين أن هناك (50) جمعية لم تحصل على منح وأن (330) جمعية قد حصلت على منح.

وفي رأي الباحث ان المنح المقدمة للحركة التعاونية كانت محدودة من حيث الكم والنوع ولم تكن لتصل الى الدرجة التي تصبح معها مؤثرة على سير عملها وجاءت في السياق الإغاثي لا التنموي من خلال عشرات البرامج الاغاثية الحكومية وغير الحكومية والتي اتسمت بالعشوائية والتشتت والتكرار والتداخل بعيدا عن أية أسس، خاصة خلال السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، ويلاحظ

أيضا شمولية المنح المقدمة لكافة الجمعيات وفي كافة القطاعات ويفسر الباحث عـدم حـصول 50 جمعية على منح بخمول هذه الجمعيات، وعدم وجود مقرات أو عناوين لتلك الجمعيـات، أو حتـى أنشطة.

9.1.4. الدرجة الكلية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها

جدول9.4: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الأهمية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني

رقم المجال	رقم	دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
2	1	العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا علـى مـساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	4.11	0.70	82.21	كبيرة جدا
4	2	الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	3.85	0.71	77.00	كبيرة
1	3	الإنجازات التي حققتها الجمعية	3.66	0.62	73.20	كبيرة
3	4	العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مـساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	3.20	0.78	64.00	متوسطه
7	5	القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	3.10	0.83	62.00	متوسطه
8	6	المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	2.90	0.93	58.00	قليله
5	7	الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	2.84	0.84	56.80	قليله
6	8	الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمـع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	2.75	0.85	55.00	قليله
		الدرجة الكلية	3.30	0.78	66.02	متوسطة

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (9.4) أن درجة التأثير كانت (كبيره جدا) على مجال (العوامل الداخلية المؤثرة سلبا على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمـل الفلسطيني) وكبيرة على مجالات(الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، والانجازات التي حققتهـا الجمعية), و كانت درجة التأثير (متوسطة) على (العوامل الخارجية المؤثرة سلبا على دور الحركة

التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها والقروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية) وكانت قليلة على مجالات(المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، الخدمات المقدمة من الاتحادات التعاونية، والخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني). أما بالنسبة للدرجة الكلية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني فلقد كانت درجة التأثير (متوسطة) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى 66.02 وهو ما يعني الدور المتوسط للحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني. وهذه نتيجة تتوافق الى حد كبير مع الواقع في رأي الباحث وتظهر القصور في الدور المأمول للحركة التعاونية خاصة في التشغيل والتنمية، ومحدودية قدرتها على توفير فرص العمل. وتعكس مؤشرات هامة على ضعف القدرة التشغيلية لمشاريع الحركة التعاونية سواء المباشرة أم غير المباشرة، لكن هذه النتيجة لا تلغي وجود بعض المبادرات المتميزة في الحركة التعاونية والتي أظهرت قدرة عالية في التشغيل .

2.4 النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي نصه :

ما الاختلافات في دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في السوق المحلية والناتجة عن المتغيرات الخاصة بإدارات الجمعيات وكذلك المتغيرات الخاصة بالجمعيات نفسها؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام اختبار t لمتغير الجنس، وتحليل التباين الأحادي لباقي المتغيرات بهدف التعرف على مدى تأثير مستويات هذه المتغيرات على محاور وفقرات الدراسة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ مرفق (ملحق 1.4)، كما تم استخدام اختبار المقارنات المتعددة (LSD) للفقرات التي وجد اختلافات بين معدلات مستويات أي من متغيراتها، مرفق (ملحق 2.4) وذلك بهدف معرفة أي من المستويات يوجد بينها فروقات، ولصالح أي مستوى منها.

1.2.4. تأثير الجنس على محاور الدراسة:

لا توجد اختلافات ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية في دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير الجنس في مجالات (الإنجازات التي حققتها الجمعية، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة

في المجال، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، المنح التي حـصلت عليهـا الجمعيـة التعاونية، والدرجة الكلية).

بينما وجدت اختلافات ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية نحو دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير الجنس في مجالي (العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، والعوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل)، حيث كانت الاختلافات لصالح الإنـاث فـي العوامل الخارجية، ولصالح الذكور في العوامل الداخلية.

تبين أن نظرة الادارات التعاونية من كلا الجنسين متوافقة تجاه دور الحركة التعاونية فـي تـوفير فرص العمل وتعزيزها وتشير إلى فهم متقارب وإدراك لدور وواقع الحركة التعاونيـة وأهميتهـا خاصة أنه لا يوجد تمييز ايجابي نحو التعاونيات النسوية، رغم اختلاف وجهات نظر هذه الادارات تجاه الدور السلبي للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها (ملحق 1.4- جدول ملحق رقم (10.4))، حيث يعود هـذا الاخـتلاف فـي رأي الباحث للأهمية التي توليها الادارات التعاونية النسوية في الجمعيات التعاونية للعوامـل الخارجيـة نظرا لطبيعة عمل الجمعيات التعاونية النسوية، والتي هي في معظمها جمعيـات تـوفير وتـسليف وجمعيات حرفية تقوم على التسويق وبيع المنتجات مثل المطـرزات والمخـلات وغيرهـا مـن المنتجات اليدوية مما يجعلها أكثر تأثراً، خاصة بالنسبة للدعم المالي كونها جمعيات مستهدفة مـن قبل الممولين، وكذلك ارتكازها على تسويق المنتجات والتزامات الاعضاء، اضافة إلى أن الجمعيات النسوية حديثة النشأة قياسا بغيرها من الجمعيات. بينما ترى الادارات الذكورية تأثيرا سـلبيا أكبـر للعوامل الداخلية على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل ويعزي ذلك إلى الاهمية التـي توليها هذه الادارات للبناء التعاوني الداخلي، كما أن الادارات التعاونية الذكورية تتفاعل بشكل أكبر مع الحراك التعاوني، والنقاشات الدائرة حول هموم ومشاكل الحركة التعاونية، وهـي ذات خبـرة بالعمل التعاوني، حيث أنها في الغالب من يقود الجمعيات القديمة.

2.2.4 تأثير العمر على محاور الدراسة

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية نحو دور الحركة التعاونية الفلـسطينية فـي توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير العمر في مجالات (الخـدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية).

بينما وجدت فروق ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية تجاه دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير العمر في مجالات (العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الإنجازات التي حققتها الجمعية، العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني ،المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، والدرجة الكلية). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم اختبار LSD للمقارنات المتعددة (ملحق 2.4– جدول ملحق رقم (1)، رقم (2)، رقم (3)، رقم (4)، رقم (5)) حيث كانت على النحو التالي :

- في مجال الإنجازات التي حققتها الجمعية: بين (أقل من 30 سنة) و (من 30-45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح (من 30-45 سنة). وبين (أقل من 30 سنة) و (أكثر من 45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 45 سنة). ويتضح من الاختلاف في الرأي أن النظرة الايجابية لإنجازات الحركة التعاونية تزداد بزيادة عمر القائمين عليها وهذا مرتبط بالخبرة والتجربة والعقلانية تجاه تقييم الامور وتراكم الانجازات الصغيرة، وتطور الايمان بالفكر التعاوني، كما ان الفئات العمرية الأكبر غالبا ما يكون تمثيلها للجمعيات الأقدم التي تكون انجزت مشروعها التعاوني، أو كادت.على مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل: بين (أقل من 30 سنة) و (من 30-45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح (أقل من 30 سنة). يعكس هذا الاختلاف مدى تأثر الأعمار الصغيرة بالعوامل الداخلية للحركة التعاونية حيث غالبا ما تكون هذه الفئه لا تمتلك الخبرة والتجربة اللازمة وسريعة التأثر بالمعيقات خاصة في غياب نموذج مؤسساتي تعاوني تسير عليه اضافة الى ضعف التأهيل والتدريب التعاوني المسبق.
- وفي مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل: بين (من 30-45 سنة) وكل من الفئتين (اقل من 30 سنة) و (أكثر من 45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح الفئتين(اقل من 30 سنه وأكثر من 45 سنة). حيث ترى هاتين الفئتين الدور السلبي الكبير للعامل الخارجي وفي رأي الباحث أن الفئة العمرية من(30 الى 45)أكثر قدرة على التكيف والتصدي للمؤثرات المختلفة، بينما تكون الادارات الصغيرة تكون في بداية مسيرتها.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين (أقل من 30 سنة) و (من 30-45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح (من 30-45 سنة). حيث ترى هذه الفئة دورا ايجابيا لخدمات الحكومة وقد يكون السبب في قدرة هذه الفئة على تعظيم الفائدة من الخدمات المقدمة خلافا للفئة الاخرى التي تكون في بداياتها ولم تتراكم لديها خدمات حكومية كبيرة.

- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال: بين (من 30-45 سنة) و (أكثر من 45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 45 سنة). وفي رأي الباحث أن هذا عائد الى قدرة الفئة العمرية الأكبر على التواصل والتشبيك واستخدام المعرفة والخبرة في تحقيق مكاسب من الجهات ذات العلاقة.
- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين (أقل من 30 سنة) و (من 30-45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح (أقل من 30 سنة). وبين (أقل من 30 سنة) و (أكثر من 45 سنة) حيث الفروق كانت لصالح (أقل من 30 سنة). إن هذا الاختلاف يؤشر للاهتمام بالفئة الشابة واحتياجاتها من قبل مقدمي المنح كما أن الفئة العمرية أقل من 30سنة غالبا ما تمثل جمعيات مسجلة حديثا تلقى الاهتمام من أكثر من جهة وهو ما عكس ذاته ايجابا على آراء هذه الفئة العمرية.
- وعلى الدرجة الكلية وجدت فروق بين :(30 _45) وأكثر من (45 سنه) لصالح أكثر من (45 سنة). حيث ترى الفئة العمرية الأكبر دورا ايجابيا للحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في السوق المحلية.
- يتبين أن دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني يكون أكبر في حال كان القائمين عليها من الفئات العمرية الكبيرة (ملحق 1.4– جدول ملحق رقم (11.4)) ، وذلك يعطي انطباعا بالمسؤولية والاهتمام، كما تلعب الخبرة والتجربة دورا مهما نحو هذا الاتجاه الايجابي. وفي رأي الباحث ان هذا مرتبط بمدى الايمان والقناعة بالفكر التعاوني الذي غالبا ما يكون نضج وخرج من حالة التجربة لدى الفئات العمرية الأكبر.
- كما تبين أن الجمعيات المدارة من قبل فئة الشباب اقل من 30 سنة تحصل على منح ومساعدات أكثر من غيرها نظرا لاستهدافها من قبل الجهات الداعمة، وكذلك تؤثر فيها العوامل الداخلية والخارجية بشكل سلبي أكثر من غيرها من الفئات العمرية وهذا مرتبط بالخبرة والتجربة. كما اختلف حصول الجمعيات على الخدمات من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حيث كانت الفئة العمرية الاصغر هي الاقل حظا في الحصول على الخدمات. ويعزي الباحث ذلك الى حداثة التجربة كما أن أولويات فئة الشباب تختلف عن غيرها من الفئات الأخرى.

3.2.4 تأثير المؤهل العلمي على محاور الدراسة

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء ممثلي التعاونيات حول دور الحركة التعاونية في توفير فرص

العمل وتعزيزها تبعا لمتغير المستوى العلمي وعلى مجالات (العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية).

بينما وجدت فروق ذات دلالة في توجهات ممثلي التعاونيات حول دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها على المجالات (الإنجازات التي حققتها الجمعية، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، الدرجة الكلية). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبارLSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (6)، رقم (7)، رقم (8)، رقم (9)، رقم (10) ، رقم (11)) حيث كانت على النحو التالي :

- مجال الانجازات التي حققتها الجمعية: بين ثانوية فما دون و دبلوم حيث الفروق كانت لصالح دبلوم متوسط. وبين ثانوية فما دون وماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح ثانوي فما دون. وبين دبلوم و ماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح دبلوم. وبين بكالوريوس و ماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح بكالوريوس. أن تقييم المستويات العلمية اقل من ماجستير لإنجازات الحركة التعاونية ايجابي أكثر من حملة الماجستير فأعلى، وفي رأي الباحث ان هذا عائد لتوقعات حملة الماجستير فأعلى العالية من الحركة التعاونية كما ان تقييمهم مرتبط بنظره اشمل. كما ان فئة الدبلوم تقيم ايجابا انجازات الحركة التعاونية بشكل افضل من حملة الثانوية فما دون ويعتقد ان هذا ايضا مرتبط بتقييم أكثر موضوعية لدى فئة الدبلوم وهذه الفوارق تعكس اهتمامات كل مستوى علمي.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين ثانوية فما دون وماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح ثانوي فما دون. وبين دبلوم وماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح دبلوم. وبين بكالوريوس وماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح بكالوريوس. حيث ترى المستويات العلمية الثلاث الأولى رأي ايجابي أكثر فيما تقدمه الحكومة في حين يقلل مستوى الماجستير فأعلى من هذا الدور ويعتقد الباحث ان توقعات المستوى العلمي الأعلى من الحكومة كبيرة كما ان فهم الدور الحكومي يكون أكثر وضوحا وبالتالي جاء التقييم اقل ايجابية.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية: بين ثانوية فما دون وماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح ماجستير فأعلى. وبين دبلوم وبكالوريوس

حيث الفروق كانت لصالح دبلوم. وبين بكالوريوس وماجستير فأعلى حيث الفروق كانـت لصالح ماجستير فأعلى. وهو ما يظهر مدى الاختلاف على دور الاتحادات تجاه الحركـة التعاونية ففي الوقت الذي يرى فيه حملة الماجستير فأعلى وكذلك حملة الدبلوم رأيا ايجابيا تجاه خدمات الاتحادات التعاونية فان المستويات الاخرى تقلل من ذلك وفي رأي الباحث ان عوامل غير موضوعية تؤثر في هذه التوجهات ومنها حالة الاستقطاب في أوسـاط ادارات التعاونيات كما ان هناك خلط في الدور المتوقع من الاتحادات إضافة إلى العـضوية فـي الاتحادات.

- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال: بين ثانوية فما دون ودبلوم حيث الفروق كانت لصالح دبلوم. وبين ثانوية فمـا دون و بكالوريوس حيث الفروق كانت لصالح بكالوريوس. وبين ثانوية فما دون وماجستير فأعلى حيث الفروق كانت لصالح ماجستير فأعلى. حيث تقيم المستويات العلميـة الاعلـى دور المنظمات العاملة في المجال بشكل أكثر ايجابية من المستويات الثلاث الاخرى، وفي رأي الباحث إن مستوى الماجستير فأعلى أكثر قدرة على تقييم ما تقدمة المنظمات العاملـة في المجال وهذا مرتبط بسعة المعرفة والاطلاع والقدرة على تحقيق الفائدة لجمعياتهم بحكم المعرفة بمتطلبات الجهات الداعمة مثل مقترحات المشاريع.
- وعلى مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين ثانوية فمـا دون ودبلـوم حيث الفروق كانت لصالح دبلوم. وبين ثانوية فما دون وبكالوريوس حيث الفـروق كانـت لصالح بكالوريوس. وبين ثانوية فما دون و ماجستير فأعلى حيث الفروق كانـت لـصالح ماجستير فأعلى. ويشير هذا إلى أنه كلما زاد المؤهل العلمي كانت النظرة أكثـر ايجابيـة لمؤشرات الاستفادة من القروض وهو الى حد كبير مـرتبط بموضـوعية التقيـيم لـدى المستويات العلمية الأعلى وقدرتها على الاستفادة من الاستثمارات للقروض.
- وعلى الدرجة الكلية: بين ثانوية فما دون ودبلوم حيث الفروق كانت لصالح دبلـوم. وبـين ثانوية فما دون و بكالوريوس حيث الفروق كانت لصالح بكالوريوس. يتبين وجود فـروق ذات دلالة لصالح المستويات العلمية الاعلى حيث خدمات الاتحادات التعاونية ومنظمـات المجتمع المدني والحصول على القروض تزداد بزيادة المؤهل العلمي الكبيرة (ملحق 1.4– جدول ملحق رقم (12.4- أ)، رقم (12.4- ب))، وهو في رأي الباحث مرتبط بالمعرفـة ومدى الاطلاع للدور التنموي للتعاونيات، إضافة لما تمتلكه المستويات العلمية الاعلى مـن قدرات وامكانات ومهارات، وبالتالي كانت نظرتهم لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها أكثر ايجابية.

4.2.4. تأثير سنوات الخبرة على محاور الدراسة:

لا توجد اختلافات ذات دلالة في توجهات الادارات التعاونية بشان دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها تبعا لمتغير سنوات الخبرة في العمل التعاوني على مجـالات (الإنجـازات التي حققتها الجمعية، العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمـة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، القروض التـي حـصلت عليها الجمعية التعاونية).

بينما وجدت فرق ذات دلالة في توجهات الادارات التعاونية للمجالات (الخدمات المقدمة للجمعيـة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، والدرجة الكلية). ولتحديد لصالح من كانت الفـروق اسـتخدم الباحـث اختبـار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (13)، رقم (14)، رقم (15)) حيث كانت على النحو التالي :

- الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال. بين (اقل من5 سنوات) و (من 5-10 سنوات) حيث الفرق كانت لصالح (5-10 سنوات). وبين (اقل من 5 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات) حيث الفرق كانت لصالح (أكثر مـن 10 سنوات). وترى الادارات التعاونية ذات الخبرة الأكثر دورا ايجابيا لمنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال أكثر من اصحاب الخبرة اقل من 5 سنوات وهو امـر طبيعـي حيث القدرة لذوي الخبرة القليلة على تلمس خدمات المنظمات العاملة فـي المجـال تبقـى محدودة قياسا بما تراكم لدى الفئات الاخرى.
- المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية. بين (اقل من 5 سـنوات) و (أكثـر مـن 10 سنوات) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 10 سنوات). وبـين (5-10 سـنوات) و (أكثر من 10 سنوات) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 10 سنوات). ويعزي الباحـث الرأي الايجابي لدى اصحاب الخبرة الى المجموع التراكمي لما قدم من منح علـى مـدار سنوات الخبرة خاصة ان هذه الادارات تكون قد شاهدت أثر المنح وحجمها في فتـرة ذروة تقديم هذه المنح في الفترات الزمنية المتعاقبة.
- الدرجة الكلية. بين (اقل من 5 سنوات) و (من 5-10 سنوات) حيث الفروق كانت لـصالح (5-10 سنوات). وبين (اقل من 5 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات) حيث الفروق كانـت

لصالح (أكثر من 10 سنوات). ويتبين ان دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني يكون أكبر في حال كان القائمين عليها من اصحاب الخبرة أكثر من 10 سنوات (ملحق 1.4 – جدول ملحق رقم (13.4)). ويتضح من الجدول أنه كلما زادت خبرات القائمين على هذه الجمعيات في العمل التعاوني كلما زادت فرص مساهمة هذه الجمعيات في توفير فرص عمل، وفي تحقيق أهدافها بشكل عام خاصة في مجالات التواصل مع منظمات المجتمع المدني والحصول على المنح والمساعدات وهذا مرتبط بالخبرة والتجربة والقدرة على مواجهة التحديات كما تشكل الخبرة مصدر المعرفة الاساسي في غياب التعليم والتدريب التعاوني الموجه إلى القيادات التعاونية قليلة الخبرة، كما أن من أهداف تسجيل الجمعيات الحديثة خلق فرص عمل، والتي غالبا ما تواجه صعوبة في البدايات.

5.2.4. تأثير طبيعة عمل المبحوث على محاور الدراسة:

توجد فروق ذات دلالة في آراء القيادات التعاونية على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية وعلى كافة المجالات باستثناء مجال العوامل الداخلية. حيث تتفق الادارات التعاونية بغض النظر عن مسماها على التأثير السلبي للعوامل الداخلية وهذا يتوافق مع الواقع المعاش للحركة التعاونية وحجم تحدياتها.

ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (16)، رقم (17)، رقم (18)، رقم (19)، رقم (20) ، رقم (21)، رقم (22) ، رقم (23)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال الإنجازات التي حققتها الجمعية: بين رئيس لجنة إدارة وأخرى حيث الفروق كانت لصالح رئيس لجنة إدارة. وبين مدير جمعية وأخرى حيث الفروق كانت لصالح مدير جمعية. وبين عضو لجنة إدارة وأخرى حيث الفروق كانت لصالح عضو لجنة إدارة. وهو ما يعني ان الشكل الرسمي في التعاونيات يرى وجود انجازات بشكل اوضح من المسميات الاخرى ، وهو امر طبيعي حيث تبالغ ادارات التعاونيات الرسمية من حجم انجازاتها عادة، كما أنها مطلعة بشكل أكبر وافضل على واقع جمعياتها.
- وعلى مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل: بين رئيس لجنة إدارة وعضو لجنة إدارة حيث الفروق كانت لصالح عضو لجنة

إدارة. وبين رئيس لجنة إدارة وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين مدير جمعية وعضو لجنة إدارة حيث الفروق كانت لصالح عضو لجنة إدارة. وبـين مـدير جمعيـة و أخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. ويرى الباحث ان ضعف اطلاع اعـضاء لجـان الادارة والمسميات الاخرى على تفاصيل العمل في الجمعيات يجعلهم يعظمون الاثر السلبي الخارجي أكثر من رؤساء اللجان ومدراء الجمعيات الذين غالبا ما يكونون أكثـر معرفـة واطلاعاً على تفاصيل العمل اليومية.

- أما بالنسبة للخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين رئيس لجنة إدارة و مـدير جمعيـة حيث الفروق كانت لصالح مدير جمعية. وبين مدير جمعية وعضو لجنة إدارة حيث الفروق كانت لصالح عضو لجنة إدارة. وبين عضو لجنة إدارة وأخرى حيث الفروق كانت لصالح عضو لجنة إدارة. تظهر هذه الفروق التقييم الايجابي لأعضاء اللجان أكثر مـن المـدراء والمسميات الاخرى تجاه خدمات الحكومة كما تظهر الفرق بين المدراء الـذين يقيمـون ايجابا دور الحكومة ورؤساء اللجان الذين يرون دورا اقل للحكومة. وهو في رأي الباحـث مرتبط بمدى المعرفة والدور المناط بكل مستوى حيث في الغالب ما يكون رؤساء اللجـان هم الأكثر تواصل مع الحكومة.
- وعلى الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية: بين رئيس لجنـة إدارة وعـضو لجنة إدارة حيث الفروق كانت لصالح عضو لجنة إدارة. وبين رئيس لجنة إدارة وأخـرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. حيث يرى اعضاء اللجان والمسميات الاخـرى اهميـة أكثر لخدمات الاتحادات التعاونية مقابل رأي رؤساء الجمعيات الذين غالبـا مـا يكونـون منخرطين في اشكاليات الاتحادات التعاونية والى ذلك يعزى موقفهم، كما يؤثر الخلط فـي الأدوار على آراء المسميات غير الرسمية.
- وعلى الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة فـي المجال: بين رئيس لجنة إدارة و عضو لجنة إدارة حيث الفروق كانت لصالح رئيس لجنـة إدارة. وبين مدير جمعية وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين عضو لجنة إدارة وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى.
- حيث يرى الرؤساء والمسميات الاخرى أهمية أكثر لخدمات المنظمات العاملة في المجـال على حساب رأي الاعضاء ومدراء الجمعيات وفي الغالب يعود ذلك الى العلاقات الشخصية التي غالبا ما تربط رؤساء الجمعيات بهذه المنظمات اضافة الى معرفة المدراء للمـشاريع التي يديرونها.
- وعلى القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين رئيس لجنة إدارة وعضو لجنـة إدارة حيث الفروق كانت لصالح رئيس لجنة إدارة. وبين مدير جمعية وعضو لجنـة إدارة

حيث الفروق كانت لصالح مدير جمعية. وبين عضو لجنة إدارة وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. ويتبين من هذا الاختلاف انه باستثناء الاعضاء ترى بقية المسميات دورا أكبر للاستفادة من القروض ويعزى ذلك إلى إن اعضاء اللجان في الغالب غير متابعين ومعرفتهم اقل من غيرهم.

- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين رئيس لجنة إدارة وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين مدير جمعية و أخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين عضو لجنة إدارة و أخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. تزيد المسميات الاخرى من اهمية دور المنح في حين تقلل المسميات الرسمية من ذلك وهو مرتبط في رأي الباحث بتقييم غير موضوعي من قبل المسميات الاخرى وذلك من باب التهويل المتعارف عليه في الاوساط التعاونية والذي يبنى في الغالب على السماع وليس الواقع الفعلي.
- وعلى الدرجة الكلية: بين اخرى ومدير جمعية حيث كانت الفروق لصالح اخرى. يتضح أن دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان أكبر في حال توفر للجمعية رئيس للهيئة الإدارية ومدير للجمعية (ملحق 1.4 – جدول ملحق رقم (4. 14 - أ)، رقم (4. 14 - ب))، وذلك عائد إلى أن التخصص في العمل يؤدي الى رفع مستوى أداء الجمعيات ويخفف من عبء الأعمال الملقاة على مؤسستها القيادية وهذا يعكس أهمية توزيع الادوار على اسس مؤسساتيه بين ادارات التعاونيات بعيدا عن ترك العمل على اسس فردية ويؤكد الحاجه للفصل بين المستويات الإدارية في الجمعية مع ضرورة مراعاة ان الجهة الادارية ليس بالضرورة قادرة على ادارة المشاريع. وتبين أن معظم الجمعيات التي لها مشاريع لديها مدير وأحيانا موظفين كما يظهر مدى الحاجة لالتزام كل مستوى بدوره وتنفيذه لهذا الدور والى ذلك تعزى الاختلافات في آراء الادارات التعاونية.

6.2.4. تأثير نوع النشاط التي تمارسه الجمعية على محاور الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة في توجهات الادارات التعاونية تجاه دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها تبعا لمتغير طبيعة عمل الجمعية ونشاطها على مجال (العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل). حيث تتوافق الادارات التعاونية في الرأي تجاه العوامل الداخلية ودورها السلبي وفي رأي الباحث أن هذا يمثل دليلا على معاناة القطاعات التعاونية المختلفة من الوضع الداخلي لها مما عكس نفسه على آرائهم.

بينما وجدت فروق ذات دلالة في آراء القيادات التعاونية للمجالات (الإنجازات التي حققتها الجمعية، العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، الدرجة الكلية). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (24)، رقم (25)، رقم (26)، رقم (27)، رقم (28) ، رقم (29)، رقم (30) ، رقم (31)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال الانجازات التي حققتها الجمعية: بين زراعي وإسكاني حيث الفروق كانت لصالح زراعي. وبين إسكاني وحرفي حيث الفروق كانت لصالح حرفي. وبين إسكاني وخدماتي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين إسكاني وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وهو ما يظهر انه باستثناء الادارات التعاونية الاسكانية هناك توجه ايجابي لمنجزات الحركة التعاونية وهذا الاختلاف يتوافق مع الواقع الذي يشير الى بطئ الانجازات في التعاونيات الاسكانية كما ان الاستثمار في قطاع الاسكان يحتاج الى امكانيات كبيرة.
- وعلى مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل: بين زراعي وإسكاني حيث الفروق كانت لصالح إسكاني. وبين زراعي وخدماتي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين إسكاني وحرفي حيث الفروق كانت لصالح إسكاني. وبين إسكاني واستهلاكي حيث الفروق كانت لصالح إسكاني. وبين إسكاني وأخرى حيث الفروق كانت لصالح إسكاني. يتضح الاختلاف ما بين ادارات الاسكان والإدارات الاخرى حيث ترى الادارات في جمعيات الاسكان تأثيراً سلبياً أكبر للعوامل الخارجية وفي رأي الباحث ان هذا يتوافق مع الواقع حيث تعاني جمعيات الاسكان من صعوبة التمويل وحجمه واجراءات الاحتلال خاصة في مناطق (ج) وقلة اهتمام الممولين بهذا القطاع. كما تظهر فروق في الآراء بين الادارات الزراعية والخدماتية حيث ترى الادارات الخدماتية تأثيراً سلبياً أكبر للعوامل الخارجية، وفي رأي الباحث ان هذا مرتبط بطبيعة عمل جمعيات الخدمات كما ان الجمعيات الزراعية تشكل قطاع كبير ومؤثر.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين زراعي و خدماتي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين إسكاني و خدماتي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين إسكاني و استهلاكي حيث الفروق كانت لصالح إسكاني. وبين حرفي واستهلاكي حيث الفروق كانت لصالح حرفي. وبين خدماتي و استهلاكي حيث الفروق كانت لصالح

خدماتي. وبين استهلاكي و أخرى حيث الفروق كانت لصالح أخـرى. بخـلاف الادارات التعاونية المختلفة تقلل ادارات الجمعيات الاستهلاكية من خدمات الحكومـة وفـي الغالـب تكون هذه الجمعيات محلات تجارية وقليل ما تتلقى دعم حكومي. إضافة إلى ذلـك إدارات الجمعيات الخدماتية ترى دور افضل لخدمات الحكومة عن إدارات الزراعة والاسكان وهو ما يفسر تراجع الخدمات الحكومية في قطاعي الاسكان والزراعة من وجهة نظرهم خاصة ان احتياجات هذين القطاعين كبيرة ومتنوعة.

- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية: بين زراعي وإسكاني حيث الفروق كانت لصالح إسكاني. وبين زراعي وحرفي حيث الفروق كانت لـصالح حرفـي. وبين حرفي وخدماتي حيث الفروق كانت لصالح حرفي. تعتقد الإدارات فـي الجمعيـات الزراعية أن دور الاتحادات أقل، في حين تراه الادارات في جمعيات الاسكان والحرف أنه افضل، كما تختلف ادارات الحرف عن ادارات الخدمات التي تقلل من دور الاتحادات وقـد ترتبط هذه النظرة بما تعانيه الاتحادات من هموم ومشاكل تعكس تقييمـا شخـصيا لـدور الاتحادات، كما أن عدد الجمعيات المنتسبة للاتحادات يلعب دورا في ذلك اضافة إلى تجربة كل قطاع مع الاتحاد الممثل له.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال: بين زراعي و خدماتي حيث الفروق كانت لصالح خـدماتي. وبـين زراعـي وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين إسكاني و أخرى حيـث الفـروق كانـت لصالح أخرى. وبين حرفي وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبـين خـدماتي و استهلاكي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين استهلاكي وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. يتضح من ذلك أن الادارات التعاونية في الجمعيات خـارج التـصنيف أي الاخرى ترى دوراً افضل للمنظمات العاملة في المجال حيث تقلل ادارات جمعيات الزراعة والاسكان والحرف والاستهلاك من هذا الدور كما ترى ادارات جمعيـات الخـدمات دورا ايجابيا للمنظمات العاملة في المجال خلافا لرأي الجمعيات الزراعية والاستهلاكية، وهذا في رأي الباحث ما يشير الى غياب الدور التنموي للمنظمات العاملة فـي المجـال، كمـا ان توقعات القطاعات الرئيسة من هذه المنظمات تكون أكبر.
- وعلى مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين زراعي وأخـرى حيـث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين إسكاني وخدماتي حيث الفروق كانت لصالح خـدماتي. وبين إسكاني واستهلاكي حيث الفروق كانت لصالح استهلاكي. وبين إسكاني وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين حرفي وأخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. يتبين ان الجمعيات المصنفة اخرى تقدر فائدة أكثر لاستخدامات القروض حيـث لا تـرى ذلـك

ادارات الزراعة والاسكان والحرف، كما ترى ادارات جمعيـات الخـدمات دورا أفـضل لاستخدام القروض من ادارات الاسكان وبرأي الباحث ان استخدامات القروض في جمعيات الخدمات والاخرى تظهر لها نتائج أوضح من باقي الجمعيات وذلك لصغر مشاريعها كمـا ترتبط الآراء بالتجربة وحجم الاستثمار.

- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين زراعـي و خـدماتي حيـث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين إسكاني و خدماتي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين حرفي وخدماتي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين خدماتي واستهلاكي حيـث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين خدماتي وأخرى حيث الفروق كانت لصالح خـدماتي. يتبين من هذه الفوارق انها لصالح الادارات الخدماتية حيث ترى دورا لاستخدامات المـنح افضل من غيرها من الادارات ويفسر الباحث ذلك ان جمعيات الخدمات هي أكثر من يتلقى المساعدات نظرا لطبيعة عملها اضافة الى حجم كل نشاط فالزراعي والإسكاني لا تظهـر فيه نتائج المنح بشكل كبر.
- وعلى الدرجة الكلية: بين زراعي و خدماتي حيث الفروق كانت لصالح خـدماتي. وبـين زراعي و أخرى حيث الفروق كانت لصالح أخرى. وبين إسكاني و خدماتي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين حرفي و خدماتي حيث الفروق كانت لصالح خـدماتي. وبـين خدماتي واستهلاكي حيث الفروق كانت لصالح خدماتي. وبين استهلاكي وأخـرى حيـث الفروق كانت لصالح أخرى. تبين الدرجة الكلية ان ادارات التعاونيات الخدماتية ترى دورا افضل من الجمعيات الاخرى كما تميزت الجمعيات الحرفية والاخرى عن الزراعية (ملحق 1.4 – جدول ملحق رقم (15.4 - أ)،رقم (15.4- ب)). يفسر الباحث ذلك بنظرة ايجابية من قبل ادارات التعاونيات الخدماتية والحرفية والاخرى لدور الحركة التعاونية على حساب القطاعات الرئيسة الاخرى وهي الزراعية والاسكان والاستهلاك وهي قطاعـات التعـاون التقليدية والتي يتركز فيها العمل التعاوني وهو مرتبط بكبر حجم هذه القطاعات وقدم هـذه الجمعيات بالنسبة للجمعيات الخدمية.

7.2.4. تأثير عمر الجمعية على محاور الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء القيادات التعاونية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية فـي تـوفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل تبعا لمتغير عمر الجمعية التعاونيـة للمجـالات (العوامـل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، والخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، والخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدوليـة

العاملة في المجال، والدرجة الكلية). ويرى الباحث في توافق وجهات نظر القائمين على الجمعيات بغض النظر عن عمر الجمعية التعاونية إلى استمرار المؤثرات السلبية الخارجية وتواصلها على الحركة التعاونية، كما يعكس التوافق بشأن خدمات الاتحادات التعاونية محدودية دور تلك الاتحادات عبر الزمن، ومن الملفت توافق وجهات النظر بشأن دور المنظمات العاملة في المجال خاصة أن جزء كبيراً يعمل منذ فترة طويلة تحت شعار دعم التعاونيات.

بينما وجدت فروق ذات دلالة في الآراء للمجالات (العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الإنجازات التي حققتها الجمعية، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (32)، رقم (33)، رقم (34)، رقم (35)) حيث النتائج كانت كما يلي :

- على مجال الانجازات التي حققتها الجمعية: بين أقل من 10سنوات و من (10-15) حيث الفروق كانت لصالح أقل من 10سنوات. وبين أقل من 10سنوات وأكثر من 15 سنة حيث الفروق كانت لصالح أقل من 10سنوات. ترى ادارات التعاونيات حديثة النشأة في مساهمة إنجازات الحركة التعاونية في توفير فرص العمل أنها أفضل وتساهم بشكل أكبر ، وفي رأي الباحث ان هذا عائد للإجراءات المتخذة من قبل ادارة التعاون عند تسجيل الجمعيات حيث تشترط وجود مشروع وجدوى اقتصادية وايضا فرص حصولها على التمويل أعلى.
- على مجال العوامل الداخلية: بين أقل من 10سنوات وأكثر من 15 سنة حيث الفروق كانت لصالح أكثر من 15 سنة. حيث يؤكد هذا الاختلاف في آراء ادارات الجمعيات التعاونية على تأثر الجمعيات الأكبر عمراً بشكل أكبر من الجمعيات حديثة النشأة وهو ما يدلل على فعالية الاجراءات المتخذة من الجهة الحكومية المشرفة خاصة الرقابية والمتابعة وهذه الاجراءات تركز على الجمعيات الجديدة كما أن التجربة التعاونية لدى الجمعيات القديمة تكون أكثر نضوجا.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين أقل من 10سنوات و أكثر من 15 سنة حيث الفروق كانت لصالح أقل من 10سنوات. حيث ترى الادارات الحديثة دورا أكبر لخدمات الحكومة وهو في رأي الباحث يتوافق مع الواقع بشكل كبير.
- وعلى مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين أقل من 10سنوات و من (10-15) حيث الفروق كانت لصالح من 10-15 سنة. وبين من 10-15 سنة و أكثر من

15 سنة حيث الفروق كانت لصالح من 10-15 سنة. يتـضح ان الادارات التـي تمثـل جمعيات بعمر 10 _15 سنة ترى ان مؤشرات الاستفادة من القروض كبيرة مقارنة بالفئات الاخرى ويعتقد ان هذا ناتج عن الوعي والرقابة وتشديد الشروط للجهات المقرضة في فترة السلطة وكذلك التجربة الخاصة للجمعيات ووجود ضمانات حقيقية على القروض والنظـرة الى التعاونيات على اساس انها مشاريع اقتصادية .

- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين أقل من 10سنوات ومن (10-15) حيث الفروق كانت لصالح من 10-15 سنة. وبين أقل من 10سنوات وأكثر مـن 15 سنة حيث الفروق كانت لصالح أكثر من 15سنة. إدارات الجمعيات ذات العمر الأكبر ترى مؤشرات مفيدة للمنح وهذا طبيعي حيث تقلصت المنح المقدمة في السنوات الاخيرة وبالتالي كانت الاستفادة منها لدى الجمعيات صغيرة العمر قليلة كما أن المنح المقدمـة للجمعيـات الحديثة في الغالب تتركز في بناء القدرات والتدريب بينما كانت عينية وماليـة للجمعيـات كبيرة العمر.
- وبشكل عام فان الفروق واضحة لصالح الجمعيات ذات العمر الأكبر وذلـك فـي مجـال القروض، والمنح. وذلك عائد إلى أن هذه العوامل تحتاج إلى خبرة، كما أن عمليـة تقـديم القروض تحتاج لضمانات كثيرة من بينها عمر الجمعية. ووجد أن الجمعيـات ذات العمـر الاقل والاحدث حصلت على خدمات مقدمة من الحكومة أكثر من مثيلاتها، وهـذا يظهـر مدى اهتمام السلطة الفلسطينية بالعمل التعاوني ودعمه والمحافظة على اسـتمراريته. كمـا تبين أن الجمعيات ذات العمر الأقل كانت انجازاتها أكبر. وذلك عائد للإجراءات الجديـدة المتعلقة بتسجيل الجمعيات ومنها تسديد الأسهم وإعداد الجدوى وتشديد الرقابـة والتـدريب والتأهيل للجمعيات الحديثة (ملحق 1.4 – جدول ملحق رقم (16.4)).

8.2.4. تأثير مكان عمل الجمعية على محاور الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها تبعا لمتغير المنطقة من الضفة الغربية وعلى مجالات (القروض التـي حـصلت عليهـا الجمعية التعاونية، الدرجة الكلية). حيث لا تختلف نظرة الادارات التعاونية لمؤشرات الاستفادة من القروض بسبب المنطقة الجغرافية وهذا يدلل على محدودية فائدة تلك القروض، ودورها في تعزيز العمل التعاوني. بينما كان هناك فروق ذات دلالة في الآراء لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها تبعا لمتغير المنطقة من الضفة وعلى المجالات (الإنجازات التي حققتها الجمعيـة، العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، العوامل الخارجيـة

التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخـدمات المقدمـة للجمعيـة مـن الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونيـة). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (36)، رقم (37)، رقم (38)، رقم (39)، رقـم (40) ، رقم (41)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال الانجازات التي حققتها الجمعية: بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب حيث الفروق كانت لصالح محافظات الشمال. وبين محافظات الجنوب ومحافظات الوسط حيـث الفروق كانت لصالح محافظات الوسط. ترى الادارات التعاونية في الـشمال والوسـط أن انجازات الحركة التعاونية تسهم في دورها بتوفير فرص العمل بشكل أكبـر مـن ادارات تعاونيات الجنوب ويعود هذا في رأي الباحث الى وجود انجازات ملموسـة فـي منـاطق الشمال والوسط، وقد أثر في ذلك جمعيات الاسكان المنفذة في الوسط خاصـة، والطبيعـة الزراعية في الشمال، وعدد الجمعيات.
- وعلى مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل: بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب حيث الفروق كانت لصالح محافظـات الجـوب. وبين محافظات الشمال ومحافظات الوسط حيث الفروق كانت لصالح محافظـات الوسـط. حيث ترى ادارات التعاونيات في الوسط والجنوب دورا سلبيا أكبر للعوامل الداخلية وتقلـل من ذلك ادارات تعاونيات الشمال ويعتقد الباحث ان تعاونيات الشمال أكثر تنظيما وقربا من الفكر التعاوني والى هذا يعود سبب الاختلاف وكذلك تركز الجمعيات في الـشمال خاصـة الزراعية.
- وعلى مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية فـي تـوفير فـرص العمل: بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب حيث الفروق كانت لـصالح محافظـات الشمال، ووبين محافظات الشمال ومحافظات الوسط حيث الفروق كانت لصالح محافظـات الشمال، ووبين محافظات الوسط ومحافظة القدس حيث الفروق كانـت لـصالح محافظـة القدس. حيث ترى ادارات تعاونيات الشمال دورا سلبيا أكبـر للعوامـل الخارجيـة مـن الادارات التعاونية الاخرى ويفسر الباحث ذلك بالإجراءات الاسرائيلية في الشمال والقـدس إضافة إلى الاعتماد على الدعم الخارجي أكثر.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين محافظـات الـشمال ومحافظـات الجنوب حيث الفروق كانت لصالح محافظات الشمال. وبين محافظات الشمال ومحافظـات

الوسط حيث الفروق كانت لصالح محافظات الشمال. وبين محافظـات الوسـط ومحافظـة القدس حيث الفروق كانت لصالح محافظة القدس. وفي رأي الباحـث ان هـذا الاخـتلاف يعكس اهتمام الحكومة بتعاونيات الشمال على حساب الوسط والجنوب، كما يظهر الاهتمام بالقدس على حساب الوسط وهو انطباع سائد في الاوساط التعاونية وطبيعة العمل الزراعي في الشمال.

- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية: بـين محافظـات الـشمال ومحافظات الوسط حيث الفروق كانت لصالح محافظات الوسط. وبين محافظات الـشمال و محافظة القدس حيث الفروق كانت لصالح محافظة القـدس. وبـين محافظـات الجنـوب ومحافظة القدس حيث الفروق كانت لصالح محافظة القدس. ويفسر ذلك بتركـز مقـرات الاتحادات وانشطتها في مناطق الوسط والقدس.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال: بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب حيث الفروق كانت لصالح محافظات الجنوب. وبين محافظات الشمال ومحافظات الوسط حيث الفروق كانت لصالح محافظـات الوسط. وبين محافظات الشمال ومحافظة القدس حيث الفروق كانت لصالح محافظة القدس. حيث ترى ادارات التعاونيات في الشمال محدودية خدمات المنظمات العاملة فـي المجـال خلافا لإدارات تعاونيات الوسط والقدس والجنوب ويفـسر الباحـث ذلـك باهتمـام تلـك المنظمات بالوسط والقدس والجنوب بشكل أكبر وهو انطباع سائد في الوسط التعاوني.
- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين محافظات الشمال ومحافظات الوسط حيث الفروق كانت لصالح محافظات الوسط. ان تركز الجهات المقدمة للمـنح فـي الوسط يفسر النظرة الايجابية من الادارات التعاونية في الوسط لدور مؤشرات الاستفادة من المنح في توفير فرص العمل. تبين أن الفروق لصالح محافظات الـشمال والوسـط علـى محافظات الجنوب وذلك على مجالات الانجازات، وذلك عائد إلى أن محافظـات الـشمال تعتبر ناشطة جدا في مجال العمل التعاوني وتضم العديد من الجمعيات الفاعلـة كمـا هـو موضح في جدول مجتمع الدراسة. وكانت لصالح القدس ومحافظات الشمال علـى مجـال الخدمات المقدمة من الحكومة وذلك عائد إلى أن السلطة الفلسطينية تعمل جاهدة على تعزيز صمود القدس في مواجهة عمليات التهويد الصهيونية والتصدي للهجمة الموجهة من قبـل الاحتلال، لذلك فإن السلطة ومن خلال توجه عام تسعى إلى توفير الخدمات والمـساعدات والمنح، وتوجيه المساهمات الدولية نحو تعزيز صمود القدس، كما تشير الى ضعف ما يقدم لجمعيات الجنوب. وظهر اهتمام الاتحادات ومنظمات المجتمع المدني بجمعيـات الوسـط والقدس والجنوب حيث تركزت المنح في الوسط (ملحق 1.4 – جدول ملحق رقم (17.4 -

أ)،رقم (17.4- ب)). وفي رأي الباحث ان هذا مرتبط بمكان عمل تلك المؤسسات والـذي هو في الغالب في الوسط والقدس. وكذلك قيام السلطة بتوزيع أراضي خاصـة لجمعيـات الإسكان حيث يتركز الموظفين في الوسط.

9.2.4. تأثير نطاق عمل الجمعية على محاور الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل تبعا لمتغير نطاق عمل الجمعية للمجـالات (الإنجـازات التـي حققتهـا الجمعية، العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخـدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونيـة، الدرجـة الكلية). ويفسر الباحث عدم الاختلاف على هذه المجالات بانحصار عمل الجمعيات التعاونيـة فـي نطاقها ومشروعها.

بينما وجدت فروق ذات دلالة في الآراء للمجالات (العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعيـة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بـين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (42)، رقم (43)، رقـم (44)، رقـم (45)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل: بين مدينة وقرية حيث الفروق كانت لصالح مدينة. وبين مدينة ومخيم حيث الفروق كانـت لصالح مدينة. وهو ما يظهر تأثر العمل التعاوني في المدن بشكل سلبي أكثر مـن القـرى والمخيمات وهو وضع طبيعي اذا ما ربط بالأسواق والاسعار ودرجـة الاعتماديـة علـى الخارج.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة. بين مدينة ومخيم حيث الفروق كانـت لصالح مدينة. وبين قرية ومخيم حيث الفروق كانت لصالح قرية. تقلل ادارات التعاونيـات في المخيمات من دور خدمات الحكومة وهو يفسر الاهتمام الحكومي بالريف والمدن فـي العمل التعاوني وربما يعود ذلك الى طبيعة عمل الجمعيات واهتماماتها حيـث قلـة عـدد جمعيات الاسكان والزراعة في المخيمات.

- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال: بين مدينة وقرية حيث الفروق كانت لصالح مدينة. وبين مدينة ومخـيم حيـث الفروق كانت لصالح مخيم. وبين قرية ومخيم حيث الفروق كانت لـصالح مخـيم. ادارات الجمعيات التعاونية في المخيمات ترى دور ايجابي لخدمات المنظمات العاملة في المجـال وهو امر طبيعي حيث تلمس جمعيات التعاون في المخيمات خدمات هذه المنظمات والتـي غالبا ما تكون مساعدات اجتماعية واغاثية.
- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين مدينة و قرية حيث الفـروق كانت لصالح مدينة. حيث تحصل الجمعيات في المدن على منح أكثر من غيرها فـي رأي الباحث نظرا لقربها من مراكز تواجد الجهات المقدمة للمنح وتؤثر أيضا ثقافـة الأعـضاء ووعيهم. يتبين أن دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها فـي سوق العمل الفلسطيني كان أكبر لدى الجمعيات في توفير فرص عمـل هـي الجمعيـات المقامة في مدينة، يليها المقامة في المخيم، واخيرا تلك المقامة في القـرى (ملحـق 1.4 – جدول ملحق رقم (18.4))، وذلك عائد إلى أن الجمعيات المقامة في المدن تلقى اهتمامـا اوسع من قبل المجتمع والمؤسسات، إضافة إلى أن هناك اهتمام مـن قبـل العديـد مـن المؤسسات بالمخيمات مما يجعلها تحتل اولوية في توفير فرص العمل ويعكس ذلك تراجـع الاهتمام في الجمعيات الريفية خاصة أن معظمها زراعية وكذلك زيادة الهجرة من القريـة والمخيم نحو المدينة.

10.2.4 تأثير حجم الجمعية على محاور الدراسة

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء الإدارات التعاونية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها تبعا لمتغير عدد الاعضاء وذلك على المجالات (الإنجازات التي حققتها الجمعية، العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال، الدرجة الكلية) .

لا تختلف الادارات التعاونية بغض الظر عن حجم الجمعيـة فـي نظرتهـا للمـؤثرات الداخليـة والخارجية والانجازات والخدمات المقدمة من المنظمات العاملة في المجال ويفسر الباحـث ذلـك بصغر الجمعات التعاونية الفلسطينية من حيث الحجم. بينما وجدت فـروق فـي الآراء للمجـالات (الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعيـة مـن الاتحـادات التعاونيـة،

القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، المنح التي حـصلت عليهـا الجمعيـة التعاونيـة). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق 55)، (56)، (57)، (58)) حيث كانت النتائج كانت كما يلي:

- مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة بين (من 100-200 عضو) و (أكثـر مـن 200عضو) حيث الفروق كانت لصالح (من 100-200 عضو). يـرى القـائمين علـى الجمعيات ذات الحجم الوسط ان خدمات الحكومة أكبر وتسهم فـي دور ايجـابي للحركـة التعاونية في توفير فرص العمل ويعتقد الباحث أن هذا الرأي مرتبط بما تقدمـه الحكومـة لهذه التعاونيات وعدد التعاونيات من هذا الحجم.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية بين (اقل من 100 عضو) و (أكثر من 200 عضو) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 200 عضو). بين (مـن 100-200 عضو) و(أكثر من 200 عضو) حيث الفوق كانت لصالح (أكثـر مـن 200 عضو). يفسر الباحث هذا الاختلاف الى اهتمام الاتحادات التعاونية بالجمعيات الكبيرة التي هي في الغالب اعضاء في الاتحادات.
- وعلى مجال القروض التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية . بين (اقل من 100 عضو) و (من 100-200 عضو) حيث الفروق كانت لصالح (من 100-200 عضو). بين (مـن 100-200 عضو) و (أكثر من 200 عضو) حيث الفروق كانت لصالح (مـن 100-200 عضو). ويعتقد الباحث أن حجم الجمعية الوسط من حيث عدد الاعضاء تستفيد مـن القروض أكثر وتلمس اثرها ويبدو أن لذلك علاقة بالتنظيم والرقابة والسيطرة.
- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية . بين (اقل من 100 عضو) و (من 100-200 عضو) حيث الفروق كانت لصالح (من 100-200 عضو). يرى الباحث ان هذا الحجم نموذجي ومسيطر عليه وقادر على التواصل والاستفادة من المنح . يتـضح أن دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزهـا فـي سـوق العمـل الفلسطيني كان أكبر لدى الجمعيات التي تستوعب من 100-200 عضو تعتبر أكثر نجاحا (ملحق 1.4 – جدول ملحق (19.4))، وربما يكون السبب في ان هذا العدد يمثل نمـوذج يمكن قبوله حيث انه يمثل حجم وسطي للجمعيات يمكن من المتابعة والتواصل بين الهيئات.

11.2.4. تأثير نتائج أنشطة الجمعيات من حيث الربحية على محاور الدراسة

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء القيادات التعاونية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل

وتعزيزها تبعا لمتغير نتيجة انشطة الجمعية على المجالات (العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا علـى مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمـة للجمعية من الاتحادات التعاونية، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المـدني المحليـة والدولية العاملة في المجال، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، الدرجة الكلية).

يشير هذا التوافق بين الادارات التعاونية على المجالات المذكورة الى أهمية نتائج انشطة الجمعيات حيث يرى الباحث ان الخسارة وتغطية التكلفة تؤدي الى عدم الاكترات والسلبية في التقييم.

بينما وجدت فروق ذات دلالة على المجالات (الإنجازات التي حققتها الجمعية، العوامل الخارجيـة التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، المنح التي حصلت عليهـا الجمعيـة التعاونية). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بـين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (59)، رقم (60)، رقـم (61)، رقـم (62)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال الانجازات التي حققتها الجمعية: بين تحقق أرباح و تحقق خسائر حيث الفـروق كانت لتحقيق الأرباح. وبين تحقق أرباح و تغطي كلفتها حيـث الفـروق كانـت لتحقيـق الأرباح. وهو وضع منطقي حيث ترى الادارات التعاونية المحققة للأربـاح انهـا تنجـز وتساهم في دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل.
- وعلى مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية فـي تـوفير فـرص العمل: بين تحقق أرباح و تحقق خسائر حيث الفروق كانت لتحقيق الخسائر. وبين تحقـق خسائر وتغطي كلفتها حيث الفروق كانت لتحقيق الخسائر. يفسر الباحث هذا الاختلاف الى أن الجمعيات التي تخسر تلقي باللائمة على الظروف والعوامل الخارجية.
- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين تحقق أرباح وتغطـي كلفتهـا حيث الفروق كانت لتغطي كلفتها. وبين تحقق الخسائر وتغطي كلفتها حيث الفروق كانـت لتغطي كلفتها. يعتقد الباحث أن هذه الجمعيات تبذل جهودا كبيرة للخروج من وضعها بما في ذلك البحث عن المنح والمساعدات خوفا من الانزلاق في الخسارة ولهذا تعطي أهميـة للمنح ودورها.
- وقد برزت الفروق في مجال الإنجازات لصالح الجمعيات التي تحقق ارباح، وذلك عائد إلى أن الجمعيات التي تحقق أرباح تكون انجازاتها مرتفعة وذلك لأنها تحقق اهدافها كمـا هـو مخطط لها. حيث أن الجمعيات التي تربح من الطبيعي أن ترى دور ومـساهمة للحركـة

التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في السوق المحلية (ملحق 1.4 – جدول ملحـق رقم (20.4)).

12.2.4. تأثير قيمة الموجودات في الجمعيات حسب آخر سنة مالية على محاور الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء القيادات التعاونية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل تبعا لمتغير موجودات اخر سنة ماليه للمجالات (الإنجازات التي حققتهـا الجمعية، والعوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية فـي تـوفير فـرص العمـل، والخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدوليـة العاملـة فـي المجـال، والقروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية).

لا تتأثر كل من الانجازات والعوامل الخارجية المؤثرة وخدمات المنظمات العاملـة فـي المجـال والقروض بالرأي تجاهها من قبل ادارات الجمعيات أيا كانت موجوداتها وهو في رأي الباحث يعود بشكل عام الى صغر حجم الموجودات في التعاونيات . بينما كانت هناك فروق ذات دلالـة لـدور الحركة التعاونية للمجالات (العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونيـة، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، الدرجة الكلية). ولتحديد لصالح مـن كانـت الفـروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحـق 2.4 – جـدول ملحق رقم (63)، رقم (64)، رقم (65)، رقم (66)، رقم (67)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمـل: بين (20 ألف دينار فأقل) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (20 ألف فأقـل). وبين (20 ألف دينار فأقل) و (100 ألف فأكثر) حيث الفروق كانـت لـصالح (20 ألـف فأقل). يرى الباحث ان إدارات التعاونيات الاقل موجودات هي الأقل تأثرا بالعوامل الداخلية ويعود هذا إلى صغر الجمعية من حيث الموجودات والعكس لـلإدارات ذات الموجـودات الأكبر.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين (20 ألف دينـار فأقـل) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (20 ألف فأقل). وبين (20 ألـف دينـار فأقـل) و (100 ألف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (20 ألف فأقل). وبـين (21-50 ألـف) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (21-50 ألف). وبين (21-50 ألف) و (100

ألف فأكثر) ألف حيث الفروق كانت لصالح (21-50 ألف). يفسر هذا الاختلاف نظرة الإدارات التعاونية ذات حجم الموجودات الأكبر إلى أن الجمعيات ذات حجم الموجودات المتوسطة والقليلة هي التي تحصل على خدمات حكومية بشكل افضل ويعتقد الباحث صحة ذلك حيث لا تولي الحكومة اهتماما كبيرا بالجمعيات ذات حجم الموجودات الكبيرة بشكل عام نظرا لإمكانياتها وكادرها.

- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية: بين (20 ألف دينار فأقل) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (51-100) ألف. وبين (20 ألف دينار فأقل) و (100 ألف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (100 ألف فأكثر). وبين (21-50 ألف) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (51-100 ألف). وبين (21-50 ألف) و (100 ألف فأكثر) ألف حيث الفروق كانت لصالح (100 ألف فأكثر). تقوم آراء ادارات التعاونيات الكبيرة على ان الاتحادات التعاونية تقدم خدمات بشكل ايجابي وفي رأي الباحث ان هذه التوجهات تقوم فعلا على اهتمام الاتحادات بالجمعيات ذات الموجودات الأكبر والتي هي في الغالب اعضاء في الاتحادات وقد يكون لهذه الجمعيات مناصب فيها.
- وعلى مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بين (20 ألف دينار فأقل) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (51-100) ألف. وبين (20 ألف دينار فأقل) و (100 ألف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (100 ألف فأكثر). وبين (21-50 ألف) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (51-100 ألف). تقدم المنح للجمعيات الأكبر وعلى هذا تستند الجمعيات الكبيرة من حيث الموجودات وترى فيها ذات دور في تعزيز العمل التعاوني ويعتقد الباحث ان هذه جمعيات معروفة ويمكن الوصول اليها والعمل من خلالها كما تبحث الجهات المانحة عن الجمعيات التي لديها قصص نجاح.
- وعلى الدرجة الكلية: بين (20 ألف دينار فأقل) و (51-100) ألف حيث الفروق كانت لصالح (51-100) ألف. وبين (20 ألف دينار فأقل) و (100 ألف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (100 ألف فأكثر). يتضح أن دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني كان أكبر لدى الجمعيات التي بها موجودات 51-100 الف دينار فأكثر لها دور في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني (ملحق 1.4 – جدول ملحق رقم (4. 21 - أ)،
- رقم (4. 21 - ب))، وذلك عائد إلى أن هذه الجمعيات قادرة على المحافظة على توازنها مما يؤدي إلى حفاظها على حجم الخدمات المقدمة رغم انها ليست كبيرة لكنه مؤشر على تطورها المتزن وطبيعة مشاريعها.

13.2.4. تأثير عدد المتطوعين في الجمعيات على محاور الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها تبعا لمتغير عدد المتطوعين للمجالات (العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، الدرجة الكلية) . لم تتأثر الادارات التعاونية وبالتالي لم تختلف تجاه العوامل الداخلية المؤثرة سلبا وخدمات الاتحادات والقروض والمنح وهذا يدلل على محدودية تأثير عامل التطوع على المجالات المذكورة خاصة أن عمل الإدارات التعاونية تطوعي.

بينما وجدت فروق ذات دلالة للمجالات (الإنجازات التي حققتها الجمعية، العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل، الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقم (51)، رقم (52)، رقم (53)، رقم (54)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال الانجازات التي حققتها الجمعية: بين (أقل من 10 متطوعين) و (من 10-15 متطوع) حيث الفروق كانت لصالح (من 10-15 متطوع). وبين (من 10-15 متطوع) و (15 متطوع فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (من 10-15 متطوع). يرى الباحث الاثر الإيجابي للتطوع في حدود عدد أعضاء الادارة واللجان وهذا ما يفسر رأي الادارات التي يوجد في جمعياتها متطوعين بعدد وسط.
- وعلى مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل: بين (أقل من 10 متطوعين) و (من 10-15 متطوع) حيث الفروق كانت لصالح (أقل من 10 متطوعين). وبين (من 10-15 متطوع) و (15 متطوع فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (15 متطوع فأكثر). الادارات التي ليس في جمعياتها متطوعين كفاية وتلك التي لديها متطوعين كثر ترى تأثير للعوامل الخارجية بشكل سلبي أكبر وفي رأي الباحث ان النقص والزيادة في التطوع لها سلبيات كبيرة والافضل أن لا يشكل التطوع ذاته عبء على التعاونيات سواء بنقصه أو زيادته خاصة أن التطوع ليس وظيفة.

- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين (أقل من 10 متطـوعين) و (15 متطوع فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (أقل من 10 متطوعين). وبـين (مـن 10-15 متطوع) و (15 متطوع فأكثر) حيث الفروق كانت لـصالح (مـن 10-15 متطـوع). لا تحظى الجمعيات التي لديها متطوعين بأعداد كبيرة بخدمات حكومية كافية في رأي اداراتها ويفسر الباحث هذا بالخلط بين التطوع والعمل من قبل المراقبين وعدم فهم للدور الحكومي الارشادي والرقابي والمتابعة.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال: بين (أقل من 10 متطوعين) و (من 10-15 متطوع) حيـث الفـروق كانـت لصالح (من 10-15 متطوع). وبين (أقل من 10 متطوعين) و (15 متطوع فأكثر) حيـث الفروق كانت لصالح (15 متطوع فأكثر). وبين (من 10-15 متطـوع) و (15 متطـوع فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (15 متطوع فأكثر). يفسر الباحث هذا الاتجاه الايجـابي لدى الادارات الممثلة لجمعيات بها متطوعين أكثر بالاهتمام الذي تولية العديد من المنظمات العاملة في المجال بالتطوع والأثر الايجابي المباشر على الاعـضاء خاصـة الخـدمات. ويتضح أن دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها فـي سـوق العمل الفلسطيني كان أكبر لدى الجمعيات التي بها عدد متطوعين 10-15 متطوع حيـث كان لها دور في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني (ملحـق 1.4 – جدول ملحق رقم (4. 22))، وذلك عائد إلى أن توفر ثقافة التطوع مـن قبـل الجمعيـة وأفرادها يعمل على تقوية وتنمية قدراتها ويساعد في تحقيق أهدافها ويؤكـد علـى اهميـة التطوع ولكن في الحدود المعقولة بحيث لا تصبح عبْء على الجمعية ان كانـت الاعـداد كبيرة، وأن طبيعة مشاريع هذه الجمعيات لا تحتاج إلى أعداد كبيرة .

14.2.4. تأثير عدد العاملين بأجر في الجمعيات على محاور الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة في آراء الادارات التعاونية لدور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل على متغير عدد العاملين في الجمعية باجر للمجالات (الإنجـازات التـي حققتها الجمعية، العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فـرص العمـل، العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل). وفي رأي الباحث ان توافق الادارات التعاونية على الرأي بشان الانجازات والعوامل المؤثرة سلبا علـى الجمعيـات ودورها والذي لم تؤثر فيه عدد العمالة يتوافق مع القول انجازات تعاونية كبيرة وتحديات داخليـة وخارجية أكبر.

بينما وجدت فروق ذات دلالة للمجالات (الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة، الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية، الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المـدني المحليـة والدولية العاملة في المجال، القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية، المنح التـي حـصلت عليها الجمعية التعاونية، الدرجة الكلية). ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبـار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (ملحق 2.4 – جدول ملحق رقـم (46)، رقـم (47)، رقم (48)، رقم (49)، رقم (50)) حيث النتائج كانت كما يلي:

- على مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة: بين (أقل من 5 موظفين) و (11 موظف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (أقل من 5 موظفين). الادارات التعاونيـة التـي تمثـل جمعيات بها عدد عمالة اقل من 10 ترى إيجابا دور الحكومة وخدماتها وفي رأي الباحـث يتوافق هذا مع الواقع حيث تقدم الحكومة خدمات أكبـر للجمعيـات قليلـة العمالـة وذات المشاريع الصغيرة.
- وعلى مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية: بين (أقل من 5 موظفين) و (من 5-10 موظفين) حيث الفروق كانت لصالح (من 5-10 موظفين). وبين (أقل مـن 5 موظفين) و (11 موظف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (11 موظف فـأكثر). يفـسر اهتمام الاتحادات بالجمعيات الناجحة والمشغلة لعمالة كبيرة هـذا الاخـتلاف وفـي رأي الباحث يرتبط ذلك بعدم توازن الاتحادات وانحرافها في اتجاهات غيـر تعاونيـة ورغبـة الجمعيات الكبيرة في الانتساب للاتحادات والسيطرة عليها
- وعلى مجال الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني: بين (أقل مـن 5 مـوظفين) و (11 موظف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (11 موظف فأكثر). وبـين (مـن 5-10 موظفين) و (11 موظف فأكثر) حيث الفروق كانت لصالح (11 موظـف فـأكثر). وهـذا مرتبط بشروط بعض المنظمات لتقديم الدعم بالتشغيل وهو ما تشعر به ادارات الجمعيـات كثيفة العمالة وهي الأكثر استفادة من برامج التشغيل المؤقت والطارئ والبرامج الموجهـة للعاطلين عن العمل
- وعلى مجالي القروض والمنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية: بـين (أقـل مـن 5 موظفين) و (من 5-10 موظفين) حيث الفروق كانت لصالح (من 5-10 موظفين). وبـين (أقل من 5 موظفين) و (11 موظف فأكثر) حيث الفـروق كانـت لـصالح (11 موظـف فأكثر). الجمعيات كثيفة العمالة تعكس واقعها نحو القروض والمنح حيث تلمـس فائـدتها ودورها ولها أثر مباشر في التوظيف والتشغيل.

- وعلى الدرجة الكلية: بين (أقل من 5 موظفين) و (11 موظف فأكثر) حيث الفروق كانـت لصالح (11 موظف فأكثر).
- برزت الفروق واضحة لصالح الجمعيات التي تضم أقل من 5 موظفين وذلك على مجـال الخدمات المقدمة من قبل الحكومة. وذلك عائد إلى أن السلطة الفلسطينية تعمل جاهدة على دعم القطاع التعاوني ومساندته وبالتالي فإنها تقدم الخدمات للمؤسسات والجمعيات الحديثـة والضعيفة بهدف شد أزرها ومساندتها لتحقيق أهدافها.
- ولصالح أكثر من 5 موظفين على مجال الخدمات المقدمـة مـن الاتحـادات التعاونيـة، والقروض والمنح. وذلك عائد إلى أن معايير المؤسسات الدولية في تقديم الخدمات غالبا ما تبنى على حجم المصروفات الواقعة على عاتق الجمعيات وتعطي اهمية للتـشغيل، وهـذا يستدعي المؤسسات الدولية أن تقدم مساعدات ومنح وتسهيلات اقـراض لهـذه الجمعيـات (ملحق 1.4 – جدول ملحق رقم (4. 23)).

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرض لاستنتاجات الدراسة، وتوصياتها:

1.5 الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة تتضح الاستنتاجات التالية:

- محدودية دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني.
- القدرات الكامنة في الحركة التعاونية الفلسطينية تؤهلها للمساهمة بشكل أكبر في توفير فرص العمل في السوق المحلية.
- ما زالت الحركة التعاونية الفلسطينية تعمل في إطار مفهوم التعاون التقليدي مع صغر حجم مشاريعها الاقتصادية.
- _ أن الوضع الداخلي للحركة التعاونية يشكل عاملا سلبيا يحول دون مشاركتها بفعالية في سوق العمل.
- ضعف التزام شركاء الحركة التعاونية ما عدا الحكومة بتعزيز العمل التعاوني خلافا لتوصية منظمة العمل الدولية رقم 193.
- تعاني الحركة التعاونية من الضعف الشديد للبنيان والهياكل التعاونية المشرفة عليها والمتمثلة في الاتحادات القطاعية والاتحاد العام.

- ضعف مصادر التمويل الموجهة للحركة التعاونية والصناديق الضامنة وعدم تنظيم آليـات الدعم والتمويل التعاوني.
- غياب التخطيط الاستراتيجي للقطاع التعاوني وضعف التنسيق بين الشركاء.
- تعاني الحركة التعاونية من عشوائية المنح وصغرها وتدني مستوى الاسـتغلال للقـروض وتشتتها وضعف التنسيق بين الجهات الممولة.
- أغلب المنظمات العاملة في المجال التعاوني لا تعمل على أسس تعاونية ومهنية.
- افتقار مشاريع الحركة التعاونية الى الاستمرارية والاستدامة.
- تركيز الحركة التعاونية على المنح والمساعدات بعيدا عن الاعتماد على الذات
- ضعف البيئة القانونية والاستثمارية للقطاع التعاوني .

2.5 التوصيات

تعزيزاً لقدرة الحركة التعاونية على توفير فرص العمل، ومن أجل تجاوز نقاط الضعف التي تعاني منها الحركة التعاونية، والتي تم الإشارة إليها في هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- تبني "الاستراتيجية القطاعية التعاونية" باعتبارها الخطة المستقبلية لتطور الحركة التعاونية.
- العمل على اقرار قانون تنظيم العمل التعاوني بمرسوم رئاسي .
- رصد الامكانيات لإنشاء هيئة تنظيم العمل التعاوني.
- إعادة بناء الاتحادات القطاعية والاتحاد العام على أسس تعاونية وفق قانون تنظـيم العمـل التعاوني.
- تعزيز الشراكة مع المنظمات ذات العلاقة وتحديدا نقابات العمال ونقابات أصحاب العمـل وفي إطار توصية منظمة العمل الدولية رقم 193.
- إيجاد مصادر تمويل تعاونيه تساهم فيها الحركة التعاونية
- استغلال الموارد المتاحة لدى الحركة التعاونية بالشكل الاستثماري الأمثل .
- وضع آلية لاستعادة القروض الممنوحة للحركة التعاونية واعادة اقراضها على أسس تعاونية سليمة.
- وضع آليات لتوجيه المنظمات المحلية والدولية العاملة في فلسطين نحو القطاعات التعاونية التنموية.
- ربط التعاونيات ببرامج سوق العمل ونظام معلوماته والاسـتفادة مـن الخـدمات المقدمـة للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر خاصة للخريجين العاطلين عن العمل.

- توجيه الفئات الضعيفة وتلك المستفيدة من الخدمات الاجتماعية نحو تأسيس تعاونيات خاصة بها.
- تبني رزمة حوافز من قبل الحكومة لتشجيع العمل التعاوني (ضـريبيه ،تـسويقيه، ماليـه، وغيرها)
- وضع آلية لاستثمار المنح بشكل أفضل ومراقبة تنفيذها وضـمان اسـتمرارية المـشاريع الممولة وربطها بتوفير فرص عمل.

المراجع

القرآن الكريم , سورة المائدة , الآية(2) .

- أبو الخير، ك. (1986): النظم التعاونية في الدول المختلفة.المطبعة العالمية، القاهرة.
- أبو حبلة، ع. (2008): العمل التعاوني هل يستحوذ على اهتمـام الحكومـة الفلـسطينية. صـحيفة دنيـا الـوطن الالكترونيـة بتـاريخ 2008/5/2 ، علـى الـرابط: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/132058.html.
- أبو عون، ج. (1994): الحركة التعاونية الفلسطينية ودورها في التنميـة. مجلـة صـامد الاقتصادية، السنة.97 ، العدد.16 ، رام الله: منشورات المجلس الاقتـصادي الفلـسطيني للتنمية والاعمار.
- أبو نعمة، ع. (2008): واقع الجمعيات التعاونية في محافظة اريحا والاغوار، دراسة حالة، بحث غير منشور، جامعة القدس، فلسطين.
- الاتحاد التعاوني العربي.(2011): على الرابط.http//arabcoop.org/ma3lomat.htm .
- أفيوني , ع. (2010) :الحركة التعاونية والتقدم العلمي والتكنلوجي، لبنان.
- الأمم المتحدة.(2001) :دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، الجمعية العامة،الـدورة56 البند11 تقرير الامين العام.
- الأمم المتحدة.(2008):دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، قرار الجمعية العامة الـدورة 62.
- الأمم المتحدة.(2009): دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية الـدورة الرابعـة والـستين للجمعية العامة البند 62 ب من القائمة الأولية.
- أيوب، م. (2007) :التعاونيات المصرية وآفاقها المستقبلية. القاهرة: منـشورات الاتحـاد العام للتعاونيات.
- البرتاوي ، م . (2010): التعاون و التعاونيات، بحث منشور في الموسوعة العربية. المجلد السادس ، العلوم القانونية و الاقتصاد، الاقتصاد.
- البرغوثي، ع. (2011): الدراسة التشخيصية لواقع الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانيـة و اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية في الضفة الغربية، دراسة مقدمـة إلـى الإدارة العامة للتعاون. وزارة العمل، ضمن برنامج مشروع دعم القدرات المؤسسية و الاقتصادية للجمعيات التعاونية.

- جمعه، س. (2010): طرق اختيار الفرصة الاستثمارية الـسليمة. طـولكرم: منـشورات مؤسسة محاور الشبابية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة والفقر في الأراضي الفلـسطينية 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2011.
- الجوابرة ,ط.(2009): الأسلوب الامثل لتدعيم برامج تدعيم الشباب من منظور المنظمات العمالية في الوطن العربي ورقة مقدمه للمؤتمر العربي الأول لتـشغيل الـشباب الجزائـر 15_17 تشرين ثاني 2009, والمنظم من قبل منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي , الجزائر.
- حنني، ف. (2008) : دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شـمال الـضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- الحيالي , و.(2007) : محاسبة الجمعيات التعاونية ,منشورات الأكاديمية العربية المفتوحـة في الدنمارك.
- الزرو، ص. (2012) : واقع الحركة التعاونية الفلسطينية وسبل تطويرها من وجهة نظر اصحاب القرار وصانعي السياسات، مجلة جامعة النجاح للأبحاث_العلوم الانسانية، مجلـد رقم26(1)، نابلس،فلسطين.
- الزرو، ص. وآخرون (2007) مسرد مصطلحات مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني، مؤسسة التعاون الفني الألماني (GTZ)، بيروت : مطبعة صادر.
- الزغموري، ع. (1991): الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضـي المحتلـة. القـدس: منشورات مركز العمل التنموي (معا).
- الزواتي ,ع. (1994) : الحركة التعاونية في الاردن . واقع ومستقبل الحركـة التعاونيـة الفلسطينية . مشروع التنمية التعاونية وانيرا ، فلسطين .
- السكري، ز .(2010): اتجاهات الإصلاح والتطوير في التعاونيات ورقـة مقدمـه إلـى الندوة القومية حول دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية دمـشق 23_25 نوفمبر 2010، منشورات منظمة العمل الدولية.
- شوشة، ف. (1978) : محاضرات في مبادئ علم التعاون. القـاهرة: منـشورات المعهـد العالي للتعاون الزراعي.
- شيس، س. (بدون تاريخ): قصة رواد روتشديل. تعريب اسحق القطب & محمود الرشدان . المعهد التعاوني الأردني. عمان.

- صرصور، ش. (2009) : قضايا واستراتيجيات بناء قدرات الجمعيات التعاونية الفلسطينية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية في الفلسطينية المنعقد في رام الله بتاريخ 30 نيسان 2009 والمنظم من قبل وزارة العمل الفلسطينية.
- عبد الظاهر ,أ. (2010):الدور الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات ورقة مقدمه إلى الندوة القومية حول دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية دمشق 23_25 نوفمبر 2010، منشورات منظمة العمل الدولية.
- عبيدات , ع.(2005): التعاونيات الفلسطينية التنموية التاريخ والوضع الحالي والتوصيات, بحث ممول من ال UNDP.
- عبيدات , ع.(1989): لمحة عامه عن التنمية التعاونية في الأراضي المحتلة من الضفة الغربية و قطاع غزه .
- عبيدات، ع. (2007): التعاونيات الفلسطينية الواقع والمستقبل، ورقة علمية مقدمة لمنظمة العمل الدولية، فلسطين.
- العتيبي، م. (2009): أضواء علي الحركة التعاونية عالميا ومحليا. مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2701، 2009/7/8.
- العتيبي، م. (2010):المرأة المعيلة والمنظمات التعاونية النسوية كحاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة مقدمة الى مؤتمر منتدى المرأة العاملة.
- العجمي، س. (2011): البطالة. الرياض: منشورات وزارة العمل السعودية، المملكة العربية السعودية.
- عدوان ي، ونوفل، س. (2010) :الجمعيات التعاونية الزراعية في الاراضي الفلسطينية الواقع وسبل التطوير. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- الغامدي ,أ . (2000) : الجمعيات التعاونية واثرها على التنمية في الاقتصاد الاسلامي ، مع التطبيق على الجمعيات التعاونية في مصر والمملكة العربية السعودية . جامعة ام القرى ، السعودية.
- الفقي، م. (2010): معلومات عن الاتحاد التعاوني العربي. القاهرة: منشورات لاتحاد التعاوني العربي.
- فلسطين، وزارة العمل. (2008):التقرير السنوي، الادارة العامة للتعاون، فلسطين.
- فلسطين، وزارة العمل. (2009):التقرير السنوي، الادارة العامة للتعاون، فلسطين.
- فلسطين، وزارة العمل.(2008): دراسة واقع الجمعيات التعاونية في فلسطين، تقرير مقدم الى الادارة العامة للتعاون.

- فلسطين، وزارة العمل.(2010): تقرير خاص حول القروض للجمعيات التعاونية، الادارة العامة التعاون ،غير منشور.
- فلسطين، وزارة العمل.(2010):التقرير السنوي، الادارة العامة للتعاون،فلسطين.
- فلسطين، وزارة العمل.(2008): واقع الجمعيات التعاونية في فلسطين المشاكل والتوقعات. رام الله: منشورات وزارة العمل الفلسطينية (الإدارة العامة للتعاون).
- فلسطين، وزارة العمل.(2009): الجمعيات التعاونيـة مـن منظـور النـوع الاجتمـاعي واحتياجات تطوير الجمعيات التعاونية النسوية. رام الله: منشورات وزارة العمل الفلسطينية.
- فلسطين، وزارة العمل.(2010) :الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. رام الله: منشورات وزارة العمل الفلسطينية (الإدارة العامة للتشغيل).
- فلسطين، وزارة العمل.(2010) :الخطة الاستراتيجية للقطاع التعاوني. رام الله: منشورات وزارة العمل الفلسطينية (الإدارة العامة للتعاون).
- قادوس، ن. (2009): تمويل الجمعيات التعاونية ودور الاتحـادات التعاونيـة الفلـسطينية والمؤسسات الداعمة في تطور الحركة التعاونية . ورقة مقدمة إلى مؤتمر واقـع وآفـاق تطور الحركة التعاونية في فلسطين المنعقد في رام الله بتاريخ 30 نيسان 2009 والمـنظم من قبل وزارة العمل الفلسطينية.
- كسبري، ر. (2008) : التحديات الإدارية والمالية التي تواجه جمعيات التوفير والتـسليف النسوية التعاونية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القـدس أبـو ديس.
- الكفري، م.(2004) :المنظمات التعاونية في الوطن العربي، الحوار المتمدن، العـدد701، محور الادارة والاقتصاد.
- المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.(2011): واقع التعاونيـات الزراعيـة النباتية في الضفة الغربية . دراسة تشخيصية ، مقدمة للإدارة العامة للتعاون .
- منصور، م. (2010): وحدة العمل التعاوني ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي التعاوني. إصدارات منظمة العمل العربية، القاهرة.
- منصور، م.(2010): التعاونيات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي ورقة مقدمه إلى الندوة القومية حول دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية دمـشق 23_25 نوفمبر 2010، منشورات منظمة العمل الدولية.
- منظمة العمل الدولية.(2002): التعاونيات. جنيف: منشورات منظمة العمل الدولية.
- ناصر، ر. (2009) :البحث الكمي، كليـة الدراسـات العليا،جامعـة بيرزيـت، رام الله، فلسطين.

- وحدة التنمية التعاونية . (2002) : تعزيز مفهوم الديمقراطية داخل الجمعيات التعاونية . مشروع الديمقراطية والمجتمع المدني . ايلول _ تشرين اول 2002 . مؤسـسة تمكـين ، فلسطين.
- وزارة العمل الأردنية.(2005): مسرد مصطلحات مختاره من مصطلحات : سوق العمـل والتعليم والتدريب المهنيين والسلامة والصحة المهنية في المملكة الأردنية الهاشمية.

مراجع أجنبية:

- A web of English History. (2011) in: http://www.historyhome.co.uk/peel/economic/owencoop.htm
- A web of International co-operative alliance. (2011) in : http//www.ica.coop/al-ica
- Dogarawa, Ahmad Bello(2005): The Role of cooperative Socities In Economic Development. Published in: the Nigerian journal of administrative studies. , Vol,3, No. 2. in: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/23161/
- Philip, kate(2003).co-operative in south Africa: Their role in job creation and poverty reduction.South Africa foundation. in: http://www.sarpn.org/documents/d0000786/index.php
- Polat, Huseyin(2010): Cooperatives in the Arab World. Paper discussed in ILO Sub-Regional Workshop, Beirut, 23-26 Novemeber 2010. in: http://www.ilo.org/public/english/region/arpro/beirut/downloads/events/coop2010/pres5_en.pdf
- Sriram(2005). Financial Co-operatives in Quebec, Canada:A study of the Desjardins Movement. Indian Institute of Management, Vastrapur. in: http://www. iimhd. ernet. in/~mmssriram

ملحق1.3: الاستبانة

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
برنامج بناء المؤسسات

أخي الكريم أختي الكريمة.... السلام عليكم ورحمة الله ،،، وبعد

يسعدنـي أن أضـع بين أيديكـم هـذه الاستبانة التي تهـدف إلى التعرف على:

" دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني "

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية - بناء المؤسسات، آمل التكرم بتعبئة المعلومات الواردة في هذه الاستبانة، علماً بأن البيانات والمعلومات التي يجري تقديمها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط .

"ولكم جزيل الشكر والعرفان"

الباحث:عبد الكريم دراغمة
جوال:0599787971
بريد الكتروني:
addaraghmeh@yahoo.com

القسم الأول: بيانات تعريفية (يرجى وضع اشاره x في المربع المقابل للاجابه المناسبه):

البند الأول : البيانات الشخصية:

- **الجنس:**

(1) ذكر ☐ (2) أنثى ☐

- **العمر**

(1) أقل من 30 سنة ☐ (2) من 30-45 سنة ☐ (3) أكثر من 45 سنة ☐

- **المستوى العلمي:**

(1) ثانوية عامة فما دون ☐ (2) دبلوم كلية مجتمع ☐ (3) بكالوريوس ☐

(4) ماجستير فأعلى ☐

- **سنوات الخبرة في العمل التعاوني:**

(1) أقل من 5 سنوات ☐ (2) من 5-10 سنوات ☐ 3) أكثر من 10 سنوات ☐

- **طبيعة العمل (المهمة) في الجمعية التعاونية:**

(1) رئيس لجنة إدارة ☐ (2) مدير جمعية ☐ (3) عضو لجنه إدارة ☐

(4) أخرى_____

البند الثاني : بيانات حول الجمعية:

1. **مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل:**

(1) زراعي ☐ (2) إسكاني ☐ (3) حرفي ☐ (4) خدماتي ☐

(5) استهلاكي ☐ (6) أخرى حدد_____

2. **عمر الجمعية التعاونية:**

(1) أقل من 10 سنوات ☐ (2) من 10-15 سنة ☐ 3) أكثر من 15 سنة ☐

3. **المنطقه من الضفه الغربيه :**

(1) محافظات الشمال ☐ (2) محافظات الجنوب ☐) محافظات الوسط ☐) محافظه القدس ☐

4. **نطاق عمل الجمعية:**

(1) مدينة ☐ (2) قرية ☐ (3) مخيم ☐

5. **عدد العاملين في الجمعية بأجر:**

(1) اقل من 5 موظفين ☐ (2) 5-10 موظفين ☐ (3) 11موظف فأكثر ☐

6. **عدد المتطوعين في الجمعية:**

(1) أقل من 10 متطوعين ☐ (2) 10-15 متطوعين ☐) 15متطوع فأكثر ☐

7. **عدد أعضاء الهيئة العامة:**

(1) أقل من 100 عضو ☐ ((2)100 - 200 عضو ☐) أكثر من 200 عضو ☐

8. **نتيجة أنشطة الجمعية:**

(1) تحقق أرباح ☐ (2) تحقق خسائر ☐ (3) تغطي تكلفتها ☐

9. **موجودات الجمعية حسب آخر سنة مالية:**

(1) 20 ألف دينار فأقل ☐ (2) 21 – 50 ألف دينار ☐) 51 – 100 ألف دينار ☐

(4) 100ألف دينار فأكثر ☐

القسم الثاني: ضع اشاره(x) في الخانه التي تعبر عن مدى موافقتك على كل مما يلي:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	أ- الإنجازات التي حققتها الجمعية					
1	اقامت مشاريع اقتصاديه					
2	قدمت خدمات اجتماعيه للاعضاء					
3	ساهمت في تنميه قدرات الاعضاء					
4	ساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي للاعضاء					
5	ساهمت في تحسين شروط عمل الاعضاء					
6	قدمت ضمانات قروض للاعضاء					
7	نشرت الفكر التعاوني بين الاعضاء					
8	قدمت خدمات للمجتمع المحلي					
9	دعمت اقامه مشاريع صغيره					
10	اقامت شبكه علاقات مع مؤسسات داعمه					
11	وفرت خدمات باسعار منخفضه					
12	وفرت سلع باسعار منخفضه					
13	وفرت فرص عمل مباشره للاعضاء					
14	وفرت فرص عمل غير مباشره					
15	ساهمت في تامين تشغيل ذاتي للاعضاء					
16	وفرت فرص عمل موسميه					
17	وفرت فرص عمل جزئيه					
18	ساهمت في بقاء اعضائها في اعمالهم					
19	وفرت دخل سنوي للاعضاء (توزيع فائض)					
20	وفرت مبالغ ماليه على الاعضاء					
	ب-العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعيه في توفير فرص العمل					
1	عدم تفرغ أعضاء الهيئة الإدارية					
2	المستوى العلمي لأعضاء الهيئة الإدارية					
3	عدم تحويل الفائض في رأس المال إلى استثمارات					
4	عدم وجود موازنة سنوية					
5	ضعف الرقابه الداخليه					

6	عدم التوظيف وفق عملية تنافسية					
7	عدم وجود خطه سنويه					
8	غياب الانسجام بين الهيئة العامة والهيئة الإدارية					
9	ضعف التفاعل مع المجتمع المحلي					
10	عدم وجـود بنيـة تحتيـة ملائمـة (أجهـزة، معدات...)					
11	ضعف الوعي التعاوني للاعضاء					
	ج- العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعيه في توفير فرص العمل					
1	غياب الاستثمارات الخارجية					
2	ضعف القوانين المحلية					
3	ضعف الرقابة الخارجية					
4	ضعف الوعي التعاوني للمجتمع					
5	عدم وجود بنك تعاوني					
6	عدم وجود معهد تدريب تعاوني					
7	ضعف الاتحادات التعاونية					
8	ضعف الدعم الحكومي					
9	ضعف الدعم من نقابات العمال					
10	ضعف الدعم من القطاع الخاص					
11	اجراءات الاحتلال					
	د- الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة					
1	ساهمت في بـرامج تنميـة المـوارد البـشرية للجمعيه					
2	ساهمت في خدمات البحوث التعاونية					
3	ساعدت في حصول الجمعية على التمويل					
4	ساعدت في قيام الجمعية بالاستثمار					
5	قدمت خدمات المحاسبة					
6	قدمت خدمات المعلومات الإدارية					
7	قدمت خدمات استشارية بشأن التكنولوجيا					
8	قدمت خدمات قانونية					
9	قدمت تسهيلات ضريبية					
10	قدمت خدمات لدعم التسويق					
11	قدمت منح ومساعدات مختلفة					
	هـ- الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية					
1	ساهمت بخلق بيئة مواتية لتنمية العمل التعاوني					

	للجمعيه					
2	قدمت خدمات التدريب					
3	فتحت أسواق جديدة					
4	مثلت الحركة التعاونية					
5	وفرت تبادل خبرات					
6	نشرت الإحصاءات حول الحركة التعاونية					
7	أقامت علاقات تجارية بين التعاونيات					
8	أقامت تحالفات وشراكات دولية بين التعاونيات					
9	عززت القيم والمبادئ التعاونية					
	و- الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدوليةالعامله في المجال					
1	تبنت برامج بناء قدرات الجمعيه					
2	قدمت منح للجمعيه					
3	تبنت برامج إقراض للجمعيه					
4	تبنت برامج البحوث والدراسات					
5	أقامت شراكات مع الجمعيه					
6	فتحت آفاق للتعاون الدولي مع ممثلي التعاونيات					
7	زودت الجمعيه بالخبرات والتجـارب الناجحـة دولياً					
8	مكنت من تبـادل المعلومـات والإحـصاءات التعاونية					
	ز- القروض التي حصلت عليها الجمعيه التعاونيه (اذا حصلت على قروض) استخدمت لاغراض					
1	بناء مقر جديد للجمعية					
2	إعادة تأهيل مقر الجمعية القائم					
3	شراء معدات حديثة					
4	إقامة مشروع اقتصادي					
5	تشغيل أيدي عاملة					
6	لم تصرف في أي نشا ط					
7	إعادة الاقراض للأعضاء					
8	تقديم خدمات اجتماعيه للاعضاء					
9	بناء قدرات الاعضاء					
10	مصاريف اداريه					
	ح- المنح التي حصلت عليها الجمعيه التعاونيه (اذا حصلت على منح) استخدمت لاغراض					
1	خدمات اجتماعيه للاعضاء					
2	بنيه تحتيه للجمعيه					

3	تدريب الاعضاء					
4	الاطلاع على تجارب تعاونيه					
5	لخدمه البيئه					
6	اجور عمال					
7	مبالغ ماليه وزعت على الاعضاء					
8	دعم شراكات ثنائيه مع الجمعيه					

القسم الثالث: ما المقترحات لتحسين قدرة الجمعية في توفير فرص العمل ؟

_____

_____

_____

مع خالص شكري لحسن تعاونكم

ملحق 2.3: قائمة المقابلات

.1	د. أحمد مجدلاني	وزير العمل
.2	د. صلاح الزرو	وكيل مساعد , وزارة العمل
.3	غازي أبو ظاهر	مدير عام التعاون، وزارة العمل
.4	د. باسم قدوره	رئيس الاتحاد التعاوني العام
.5	تميم الريماوي	رئس اتحاد الإسكان
.6	أكرم الطاهر	المركز الفلسطيني للتنمية
.7	مدراء التعاون	وزارة العمل
.8	رؤساء جمعيات تعاونية	مناطق مختلفة.

ملحق 3.3: قائمة المحكمين

.1	د. زياد قنام	جامعة القدس
.2	د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
.3	أحمد حرز الله	جامعة القدس
.4	د. عبد المجيد سويلم	جامعة القدس
.5	د. صلاح الزرو	وزارة العمل
.6	د. بهاء طه	وزارة العمل
.7	د. محمد غضيه	المدير الوطني لمشروع الحـوار الاجتمـاعي ILO
.8	د. باسم قدورة	رئس الاتحاد التعاوني
.9	د. محمد الأعرج	مدير تعاون رام الله
.10	نزيه عرمان	جامعة القدس المفتوحة
.11	محمود المصري	الجهاز المركزي للإحصاء
.12	يوسف زغلول	وزارة العمل

ملحق 1.4: جداول تأثير المتغيرات على محاور الدراسة

جدول 10.4: المتوسط الحسابي واختبار t لقياس تأثير الجنس على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	الجنس	المتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة	الاختلافـات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	ذكر	3.63	-1.17	0.242	لا يوجد
	أنثى	3.71			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مـساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	ذكر	3.25	3.22	0.001	يوجد لصالح الذكور
	أنثى	2.95			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	ذكر	3.11	-3.04	0.003	يوجد لصالح الاناث
	أنثى	3.37			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	ذكر	3.84	-0.3	0.765	لا يوجد
	أنثى	3.86			
الخدمات المقدمة للجمعيـة مـن الاتحـادات التعاونية	ذكر	2.78	-1.9	0.058	لا يوجد
	أنثى	2.96			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	ذكر	2.74	-0.57	0.569	لا يوجد
	أنثى	2.79			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	ذكر	3.09	-0.58	0.56	لا يوجد
	أنثى	3.14			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	ذكر	2.89	-0.23	0.817	لا يوجد
	أنثى	2.92			
الدرجة الكلية	ذكر	3.25	-1.08	0.28	لا يوجد
	أنثى	3.34			

جدول 11.4: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير العمر على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	فترة العمر	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	أقل من 30	3.45	6.17	0.002	يوجد فروق بين اقل من 30 وكل من 30-45 وأكثر من 45
	30 – 45	3.69			
	أكثر من 45	3.75			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 30	3.31	3.03	0.05	يوجد فروق بين اقل من 30 و 30-45
	30 – 45	3.04			
	أكثر من 45	3.21			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 30	3.30	3.05	0.049	يوجد فروق بين 30-45 وكل من أقل من 30 وأكثر من 45
	30 – 45	3.09			
	أكثر من 45	3.28			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	أقل من 30	3.74	3.15	0.044	يوجد فروق بين اقل من 30 و 30-45
	30 – 45	3.95			
	أكثر من 45	3.79			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	أقل من 30	2.99	2.4	0.093	لا يوجد فروق
	30 – 45	2.75			
	أكثر من 45	2.87			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	أقل من 30	2.77	4.59	0.011	يوجد فروق بين 30-45 وأكثر من 45
	30 – 45	2.62			
	أكثر من 45	2.92			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 30	3.13	2.84	0.06	لا يوجد فروق
	30 – 45	3.00			
	أكثر من 45	3.23			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 30	3.15	5.13	0.006	يوجد فروق بين اقل من 30 وكل من 30-45 وأكثر من 45
	30 – 45	2.91			
	أكثر من 45	2.73			
الدرجة الكلية	أقل من 30	3.27	2.89	0.027	يوجد فروق بين 30-45 وأكثر من 45
	30 – 45	3.25			
	أكثر من 45	3.32			

جدول 12.4- أ: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير المؤهل العلمي على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	المؤهل العلمي	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	ثانوي فأقل	3.61	4.41	.005	يوجد فروق بين أعلى من بكالوريوس مع كل من المؤهلات الثلاثة الأخرى، وبين ثانوي فأقل ودبلوم متوسط
	دبلوم متوسط	3.78			
	بكالوريوس	3.65			
	ماجستير فأعلى	3.34			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	ثانوي فأقل	3.16	0.37	0.776	لا يوجد
	دبلوم متوسط	3.11			
	بكالوريوس	3.18			
	ماجستير فأعلى	3.29			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	ثانوي فأقل	3.10	2.11	0.098	لا يوجد
	دبلوم متوسط	3.32			
	بكالوريوس	3.13			
	ماجستير فأعلى	3.31			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	ثانوي فأقل	3.91	4.75	0.003	يوجد فروق بين أعلى من بكالوريوس مع كل من المؤهلات الثلاثة الأخرى
	دبلوم متوسط	3.87			
	بكالوريوس	3.88			
	ماجستير فأعلى	3.36			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	ثانوي فأقل	2.69	5.46	0.001	يوجد فروق بين أعلى من بكالوريوس وكل من ثانوي وبكالوريوس، وبين دبلوم متوسط وكل من ثانوي فأقل وبكالوريوس
	دبلوم متوسط	2.97			
	بكالوريوس	2.74			
	ماجستير فأعلى	3.28			

جدول 12.4- ب: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير المؤهل العلمي على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	المؤهل العلمي	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	ثانوي فأقل	2.36	14.93	0.000	يوجد فروق بين ثانوي وكل من دبلوم متوسط وبكالوريوس وأعلى من بكالوريوس
	دبلوم متوسط	2.97			
	بكالوريوس	2.89			
	ماجستير فأعلى	3.02			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	ثانوي فأقل	2.92	4.24	0.006	يوجد فروق بين ثانوي وكل من دبلوم متوسط وبكالوريوس وأعلى من بكالوريوس
	دبلوم متوسط	3.14			
	بكالوريوس	3.18			
	ماجستير فأعلى	3.47			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	ثانوي فأقل	2.83	0.86	0.46	لا يوجد
	دبلوم متوسط	2.91			
	بكالوريوس	2.91			
	ماجستير فأعلى	3.14			
الدرجة الكلية	ثانوي فأقل	3.17	5.88	0.001	يوجد فروق بين ثانوي فأقل وكل من دبلوم متوسط وبكالوريوس وأعلى من بكالوريوس
	دبلوم متوسط	3.37			
	بكالوريوس	3.29			
	ماجستير فأعلى	3.30			

جدول 13.4: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير سنوات الخبرة على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	سنوات الخبرة	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	أقل من 5	3.59	1.51	0.222	لا يوجد
	5-10	3.72			
	أكثر من 10	3.66			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 5	3.11	0.47	0.629	لا يوجد
	5-10	3.15			
	أكثر من 10	3.22			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 5	3.12	1.13	0.324	لا يوجد
	5-10	3.23			
	أكثر من 10	3.25			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	أقل من 5	3.91	0.89	0.411	لا يوجد
	5-10	3.80			
	أكثر من 10	3.84			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	أقل من 5	2.73	2.41	0.091	لا يوجد
	5-10	2.95			
	أكثر من 10	2.82			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	أقل من 5	2.58	4.90	0.008	يوجد فروق بين أقل من 5 مع كل من 5-10 وأكثر من 10
	5-10	2.80			
	أكثر من 10	2.91			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 5	2.98	2.42	0.090	لا يوجد
	5-10	3.13			
	أكثر من 10	3.22			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 5	2.75	4.98	0.007	يوجد فروق بين أكثر من 10 مع كل من 5-10 وأقل من 5
	5-10	2.87			
	أكثر من 10	3.14			
الدرجة الكلية	أقل من 5	3.20	5.58	0.004	يوجد فروق بين أقل من 5 مع كل من 5-10 وأكثر من 10
	5-10	3.31			
	أكثر من 10	3.34			

جدول 14.4– أ: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير طبيعة عمل المبحـوث علـى محـاور الدراسة

المحاور الرئيسية	طبيعة العمل	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافـــات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	رئيس لجنة ادارة	3.75	4.93	0.002	يوجد فروق بـين أخرى وكل مـن رئـيس لجنـة ومدير وعـضو لجنة
	مدير جمعية	3.62			
	عضو لجنة ادارة	3.72			
	اخرى	3.39			
العوامل الداخلية التـي تـؤثر سـلبا علـى مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	رئيس لجنة ادارة	3.19	0.22	0.884	لا يوجد
	مدير جمعية	3.10			
	عضو لجنة ادارة	3.16			
	اخرى	3.14			
العوامل الخارجية التي تـؤثر سـلبا علـى مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	رئيس لجنة ادارة	3.03	8.70	0.000	يوجد فروق بـين أخرى وكل مـن رئـيس لجنـة ومـدير وبـين عضو لجنة مـع كل مـن رئـيس ومدير
	مدير جمعية	3.05			
	عضو لجنة ادارة	3.46			
	اخرى	3.42			
الخـدمات المقدمـة للجمعية من الحكومة	رئيس لجنة ادارة	2.90	4.09	0.007	يوجد فروق بـين عضو لجنة وكل من مدير وأخرى وبـين مـدير ورئيس لجنة
	مدير جمعية	3.69			
	عضو لجنة ادارة	4.00			
	اخرى	3.70			
الخـدمات المقدمـة للجمعية من الاتحادات التعاونية	رئيس لجنة ادارة	2.67	4.13	0.007	يوجد فروق بـين رئيس لجنة وكل من عضو لجنـة وأخرى
	مدير جمعية	2.85			
	عضو لجنة ادارة	2.95			
	اخرى	3.08			

جدول 14.4– ب : المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير طبيعة عمل المبحوث على محـاور الدراسة

المحاور الرئيسية	طبيعة العمل	المتوسط	قيمة F	مـــستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الخدمات المقدمة للجمعيـة من منظمـات المجتمـع المدني المحلية والدوليـة العاملة في المجال	رئيس لجنة ادارة	2.86	3.23	0.023	يوجد فـروق بـين أخـرى وكـل مـن عضو لجنة ومـدير وبين عضو لجنة مع رئيس لجنة
	مدير جمعية	2.64			
	عضو لجنة ادارة	2.60			
	اخرى	2.93			
القروض التـي حـصلت عليها الجمعية التعاونية	رئيس لجنة ادارة	3.24	4.70	0.003	يوجد فـروق بـين عضو لجنة وكل من رئيس لجنـة مـدير جمعية وأخرى
	مدير جمعية	3.09			
	عضو لجنة ادارة	2.85			
	اخرى	3.20			
المنح التي حصلت عليهـا الجمعية التعاونية	رئيس لجنة ادارة	2.92	7.44	0.000	يوجد فـروق بـين أخـرى وكـل مـن عضو لجنة ومـدير جمعية ورئيس لجنة
	مدير جمعية	2.74			
	عضو لجنة ادارة	2.74			
	اخرى	3.40			
الدرجة الكلية	رئيس لجنة ادارة	3.30	2.70	0.045	يوجد فـروق بـين أخرى ومدير جمعية
	مدير جمعية	3.20			
	عضو لجنة ادارة	3.30			
	اخرى	3.33			

جدول 15.4– أ: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير نوع النشاط الذي تمارسه الجمعية على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	نشاط الجمعية	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	زراعي	3.67	3.16	0.008	يوجد فروق اسكاني وكل من زراعي وحرفي وخدماتي واخرى
	اسكاني	3.37			
	حرفي	3.69			
	خدماتي	3.86			
	استهلاكي	3.73			
	اخرى	3.77			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	زراعي	3.16	1.25	0.285	لا يوجد فروق
	اسكاني	3.19			
	حرفي	3.18			
	خدماتي	2.92			
	استهلاكي	3.83			
	اخرى	3.16			
العوامل الخارجية التـي تـؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	زراعي	3.06	5.50	0.000	يوجد فروق بين اسكاني وكل من زراعي وحرفي واستهلاكي واخرى، ويوجد فرق بين زراعي وخدماتي
	اسكاني	3.64			
	حرفي	3.17			
	خدماتي	3.41			
	استهلاكي	2.86			
	اخرى	3.24			
الخدمات المقدمة للجمعية مـن الحكومة	زراعي	3.82	2.88	0.014	يوجد فروق بين استهلاكي وكل من زراعي واسكاني وحرفي وخدماتي واخرى، ويوجد فرق بين خدماتي وكل من زراعي واسكاني
	اسكاني	3.82			
	حرفي	3.83			
	خدماتي	4.13			
	استهلاكي	3.05			
	اخرى	3.94			

جدول 15.4- ب: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير نوع النشاط الذي تمارسه الجمعية على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	نشاط الجمعية	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	زراعي	2.69	4.40	0.001	يوجد فروق بين زراعي وكل من اسكاني وحرفي، ويوجد فرق بين حرفي وخدماتي
	اسكاني	3.03			
	حرفي	3.22			
	خدماتي	2.81			
	استهلاكي	2.52			
	اخرى	2.98			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	زراعي	2.67	3.12	0.009	يوجد فروق بين أخرى وكل من زراعي واسكاني وحرفي واستهلاكي، ويوجد فرق بين خدماتي وكل من زراعي واستهلاكي
	اسكاني	2.72			
	حرفي	2.74			
	خدماتي	3.03			
	استهلاكي	2.17			
	اخرى	3.12			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	زراعي	3.08	2.34	0.041	يوجد فروق بين أخرى وكل من زراعي واسكاني وحرفي، ويوجد فرق بين خدماتي واسكاني
	اسكاني	2.87			
	حرفي	3.05			
	خدماتي	3.32			
	استهلاكي	3.20			
	اخرى	3.41			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	زراعي	2.77	4.90	0.000	يوجد فروق بين خدماتي وكل من زراعي واسكاني وحرفي واستهلاكي وأخرى
	اسكاني	2.98			
	حرفي	3.03			
	خدماتي	3.55			
	استهلاكي	2.58			
	اخرى	2.79			
الدرجة الكلية	زراعي	3.22	4.44	0.001	يوجد فروق بين خدماتي وكل من زراعي واسكاني واستهلاكي، ويوجد فروق بين زراعي وكل من حرفي وأخرى
	اسكاني	3.26			
	حرفي	3.33			
	خدماتي	3.52			
	استهلاكي	3.02			
	اخرى	3.41			

جدول 16.4: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير عمر الجمعية على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	عمر الجمعية بالسنوات	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	أقل من 10	3.75	7.41	0.001	يوجد فروق بين أقل من 10 مع كل من 10-15 وأكثر من 15
	10-15	3.55			
	أكثر من 15	3.48			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 10	3.06	3.94	0.020	يوجد فروق بين أقل من 10 سنوات مع أكثر من 15 سنة
	10-15	3.25			
	أكثر من 15	3.35			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 10	3.18	1.51	0.223	لا يوجد فروق
	10-15	3.07			
	أكثر من 15	3.30			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	أقل من 10	3.93	5.38	0.005	يوجد فروق بين أقل من 10 سنوات مع أكثر من 15 سنة
	10-15	3.80			
	أكثر من 15	3.65			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	أقل من 10	2.80	0.87	0.419	لا يوجد فروق
	10-15	2.95			
	أكثر من 15	2.88			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	أقل من 10	2.69	2.12	0.122	لا يوجد فروق
	10-15	2.85			
	أكثر من 15	2.88			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 10	3.10	5.43	0.005	يوجد فروق بين 10-15 سنة وكل من أقل من 10 سنوات وأكثر من 15 سنة
	10-15	3.40			
	أكثر من 15	2.93			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 10	2.77	7.49	0.001	يوجد فروق بين أقل من 10 مع كل من 10-15 وأكثر من 15 سنة
	10-15	3.28			
	أكثر من 15	3.01			
الدرجة الكلية	أقل من 10	3.29	1.72	0.180	لا يوجد فروق
	10-15	3.33			
	أكثر من 15	3.23			

جدول 17.4 - أ: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير مكان عمل الجمعيـة علـى محـاور الدراسة

المحاور الرئيسية	مكـــان عمـــل الجمعية	المتوسط	قيمـــة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	شمال الضفة	3.74	3.32	0.020	يوجد فروق بين جنوب الضفة وكل من وسـط الضفة وشمال الضفة
	جنوب الضفة	3.45			
	وسط الضفة	3.67			
	القدس	3.54			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	شمال الضفة	2.95	7.09	0.000	يوجد فروق بين شمال الضفة وكل من وسـط الضفة وجنوب الضفة
	جنوب الضفة	3.46			
	وسط الضفة	3.30			
	القدس	3.14			
العوامل الخارجية التـي تـؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	شمال الضفة	3.33	4.22	0.006	يوجد فروق بين شمال الضفة وكل من وسـط الضفة وجنوب الضفة
	جنوب الضفة	2.94			
	وسط الضفة	3.12			
	القدس	3.26			
الخدمات المقدمة للجمعية مـن الحكومة	شمال الضفة	4.06	12.01	0.000	يوجد فروق بين شمال الضفة وكل من وسـط الضفة وجنوب الضفة، وبين وسـط الـضفة والقدس
	جنوب الضفة	3.67			
	وسط الضفة	3.63			
	القدس	3.98			

جدول 17.4- ب: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير مكان عمل الجمعيـة علـى محـاور الدراسة

المحاور الرئيسية	مكان عمل الجمعية	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الخدمات المقدمة للجمعيـة من الاتحادات التعاونية	شمال الضفة	2.67	6.16	0.000	يوجد فروق بين شمال الضفة وكل من وسط الضفة والقدس وبين جنوب الضفة والقدس
	جنوب الضفة	2.76			
	وسط الضفة	3.01			
	القدس	3.23			
الخدمات المقدمة للجمعيـة مـن منظمـات المجتمـع المدني المحليـة والدوليـة العاملة في المجال	شمال الضفة	2.56	5.49	0.001	يوجد فروق بين شمال الضفة وكل من وسط الضفة والقدس وجنوب الضفة
	جنوب الضفة	2.91			
	وسط الضفة	2.90			
	القدس	2.94			
القروض التـي حـصلت عليها الجمعية التعاونية	شمال الضفة	3.11	1.19	0.312	لا يوجد فروق
	جنوب الضفة	3.18			
	وسط الضفة	3.11			
	القدس	2.80			
المنح التي حصلت عليهـا الجمعية التعاونية	شمال الضفة	2.78	3.11	0.026	يوجد فروق بين شمال الضفة ووسط الضفة
	جنوب الضفة	2.88			
	وسط الضفة	3.09			
	القدس	2.71			
الدرجة الكلية	شمال الضفة	3.30	1.14	0.331	لا يوجد فروق
	جنوب الضفة	3.18			
	وسط الضفة	3.30			
	القدس	3.28			

جدول 18.4: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير نطاق عمل الجمعية على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	نطاق عمل الجمعية	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	مدينة	3.63	0.37	0.691	لا يوجد فروق
	قرية	3.69			
	مخيم	3.67			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	مدينة	3.15	0.54	0.581	لا يوجد فروق
	قرية	3.10			
	مخيم	3.23			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	مدينة	3.34	4.86	0.008	يوجد فروق بين مدينة وكل من قرية ومخيم
	قرية	3.08			
	مخيم	3.11			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	مدينة	3.93	17.68	0.000	يوجد فروق بين مخيم وكل من قرية ومدينة
	قرية	4.02			
	مخيم	3.50			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	مدينة	2.85	0.20	0.821	لا يوجد فروق
	قرية	2.80			
	مخيم	2.87			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	مدينة	2.76	9.59	0.000	يوجد فروق بين مدينة وكل من قرية ومخيم، وبين قرية ومخيم
	قرية	2.53			
	مخيم	3.02			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	مدينة	3.09	0.66	0.516	لا يوجد فروق
	قرية	3.06			
	مخيم	3.18			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	مدينة	3.01	3.70	0.026	يوجد فروق بين مدينة وقرية
	قرية	2.71			
	مخيم	2.95			
الدرجة الكلية	مدينة	3.31	2.21	0.111	لا يوجد فروق
	قرية	3.24			
	مخيم	3.27			

جدول 19.4: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير حجم الجمعية على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	عدد أعضاء الجمعية	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	أقل من 100	3.65	1.03	0.357	لا يوجد فروق
	100-200	3.77			
	أكثر من 200	3.59			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 100	3.15	1.50	0.225	لا يوجد فروق
	100-200	3.03			
	أكثر من 200	3.32			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 100	3.21	1.99	0.138	لا يوجد فروق
	100-200	3.01			
	أكثر من 200	3.30			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	أقل من 100	3.86	3.04	0.049	يوجد فروق بين 100-200 عضو وأكثر من 200 عضو
	100-200	3.99			
	أكثر من 200	3.65			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	أقل من 100	2.82	3.72	0.025	يوجد فروق بين أكثر من 200 عضو وكل من 100-200 عضو وأقل من 100 عضو
	100-200	2.66			
	أكثر من 200	3.10			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	أقل من 100	2.74	0.59	0.555	لا يوجد فروق
	100-200	2.72			
	أكثر من 200	2.87			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 100	3.05	6.04	0.003	يوجد فروق بين 100- 200 عضو وكل من أقل من 100 عضو وأكثر من 200 عضو
	100-200	3.48			
	أكثر من 200	3.02			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 100	2.83	3.53	0.030	يوجد فروق بين 100-200 عضو وأقل من 100عضو
	100-200	3.15			
	أكثر من 200	3.06			
الدرجة الكلية	أقل من 100	3.26	1.19	0.306	لا يوجد فروق
	100-200	3.35			
	أكثر من 200	3.30			

جدول 20.4 : المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير نتائج أنشطة الجمعيات من حيث الربحية على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	نتيجة أنشطة الجمعية	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	تحقق ارباح	3.77	6.52	0.002	يوجد فروق بين تحقق أرباح وكل من تحقق خسائر وتغطي كلفتها
	تحقق خسائر	3.51			
	تغطي كلفتها	3.56			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	تحقق ارباح	3.08	1.79	0.168	لا يوجد فروق
	تحقق خسائر	3.31			
	تغطي كلفتها	3.21			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	تحقق ارباح	3.10	7.85	0.000	يوجد فروق بين تحقق خسائر وكل من تحقق أرباح وتغطي كلفتها
	تحقق خسائر	3.59			
	تغطي كلفتها	3.19			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	تحقق ارباح	3.83	2.43	0.089	لا يوجد فروق
	تحقق خسائر	4.06			
	تغطي كلفتها	3.81			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	تحقق ارباح	2.84	0.07	0.929	لا يوجد فروق
	تحقق خسائر	2.80			
	تغطي كلفتها	2.86			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	تحقق ارباح	2.79	2.13	0.120	لا يوجد فروق
	تحقق خسائر	2.52			
	تغطي كلفتها	2.78			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	تحقق ارباح	3.17	2.99	0.051	لا يوجد فروق
	تحقق خسائر	2.84			
	تغطي كلفتها	3.10			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	تحقق ارباح	2.85	3.83	0.023	يوجد فروق بين التي تغطي كلفتها وكل من التي تحقق أرباح والتي تحقق خسائر
	تحقق خسائر	2.66			
	تغطي كلفتها	3.05			
الدرجة الكلية	تحقق ارباح	3.30	0.18	0.837	لا يوجد فروق
	تحقق خسائر	3.24			
	تغطي كلفتها	3.27			

جدول 21.4- أ : المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير قيمة الموجودات في الجمعيات حسب آخر سنة مالية (بآلاف الدنانير) على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	قيمة الموجودات	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	20 فأقل	3.65	0.33	0.805	لا يوجد فروق
	21-50	3.63			
	51-100	3.74			
	أكثر من 100	3.68			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	20 فأقل	3.07	3.18	0.024	يوجد فروق بين أكثر من 100 وكل من 20 فأقل و 21-50
	21-50	3.03			
	51-100	3.37			
	أكثر من 100	3.34			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	20 فأقل	3.16	2.45	0.063	لا يوجد فروق
	21-50	3.03			
	51-100	3.27			
	أكثر من 100	3.36			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	20 فأقل	3.91	5.67	0.001	يوجد فروق بين 20 فأقل وكل من 51-100 وأكثر من 100، ويوجد فروق بين 21-50 وكل من 51-100 وأكثر من 100
	21-50	4.07			
	51-100	3.61			
	أكثر من 100	3.68			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	20 فأقل	2.75	8.18	0.000	يوجد فروق بين 20 فأقل وكل من 51-100 وأكثر من 100، ويوجد فروق بين 21-50 وكل من 51-100 وأكثر من 100
	21-50	2.53			
	51-100	3.20			
	أكثر من 100	3.07			

جدول 21.4- ب : المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير قيمة الموجودات في الجمعيات حسب آخر سنة مالية (بآلاف الدنانير) على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	قيمة الموجودات	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	20 فأقل	2.65	2.10	0.100	لا يوجد فروق
	21-50	2.81			
	51-100	2.94			
	أكثر من 100	2.86			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	20 فأقل	3.06	0.86	0.461	لا يوجد فروق
	21-50	3.07			
	51-100	3.10			
	أكثر من 100	3.22			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	20 فأقل	2.73	8.38	0.000	يوجد فروق بين 20 فأقل وكل من 51-100 وأكثر من 100، ويوجد فروق بين 21-50 و 51-100
	21-50	2.82			
	51-100	3.43			
	أكثر من 100	3.11			
الدرجة الكلية	20 فأقل	3.23	6.62	0.000	يوجد فروق بين 20 فأقل وكل من 51-100 وأكثر من 100، ويوجد فروق بين 21-50 وكل من 51-100 وأكثر من 100
	21-50	3.24			
	51-100	3.39			
	أكثر من 100	3.36			

جدول 22.4 : المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير عدد المتطوعين في الجمعيات على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	عدد المتطوعين	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	أقل من 10	3.61	13.72	0.000	يوجد فروق بين 10-15 وكل من أقل من 10 وأكثر من 15
	10-15	3.99			
	أكثر من 15	3.43			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 10	3.15	0.55	0.577	لا يوجد فروق
	10-15	3.22			
	أكثر من 15	3.04			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 10	3.33	17.57	0.000	يوجد فروق بين 10-15 وكل من أقل من 10 وأكثر من 15
	10-15	2.74			
	أكثر من 15	3.07			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	أقل من 10	3.87	7.88	0.000	يوجد فروق بين أكثر من 15 وكل من أقل من 10 و 10-15
	10-15	3.97			
	أكثر من 15	3.42			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	أقل من 10	2.84	0.03	0.974	لا يوجد فروق
	10-15	2.85			
	أكثر من 15	2.81			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	أقل من 10	2.65	11.38	0.000	يوجد فروق بين كل مجموعتين من المجموعات الثلاث
	10-15	2.92			
	أكثر من 15	3.29			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 10	3.06	1.38	0.253	لا يوجد فروق
	10-15	3.21			
	أكثر من 15	3.23			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 10	2.92	1.04	0.356	لا يوجد فروق
	10-15	2.93			
	أكثر من 15	2.69			
الدرجة الكلية	أقل من 10	3.27	0.96	0.383	لا يوجد فروق
	10-15	3.35			
	أكثر من 15	3.19			

جدول 23.4: المتوسط الحسابي واختبار F لقياس تأثير عدد العاملين بأجر في الجمعيات على محاور الدراسة

المحاور الرئيسية	عدد المتطوعين	المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة	الاختلافات المعنوية
الإنجازات التي حققتها الجمعية	أقل من 5	3.65	0.77	0.47	لا يوجد فروق
	5-10	3.6			
	11 فأكثر	3.76			
العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 5	4.1	1.539	0.216	لا يوجد فروق
	5-10	4.06			
	11 فأكثر	4.2			
العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل	أقل من 5	3.2	0.33	0.72	لا يوجد فروق
	5-10	3.25			
	11 فأكثر	3.12			
الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة	أقل من 5	3.88	3.67	*0.03	توجد فروق لصالح 5-10
	5-10	3.91			
	11 فأكثر	3.6			
الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات التعاونية	أقل من 5	2.76	5.66	*0.004	توجد فروق لصالح 5-10
	5-10	3.12			
	11 فأكثر	3.11			
الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال	أقل من 5	2.65	16.44	*0.000	توجد فروق لصالح أكثر من 11
	5-10	2.82			
	11 فأكثر	3.36			
القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 5	3	11.39	*0.000	توجد فروق لصالح أكثر من 11
	5-10	3.44			
	11 فأكثر	3.51			
المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية	أقل من 5	2.87	1.46	0.23	توجد فروق لصالح أكثر من 11
	5-10	2.83			
	11 فأكثر	3.11			
الدرجة الكلية	أقل من 5	3.25	5.16	*0.006	توجد فروق لصالح أكثر من 11
	5-10	3.36			
	11 فأكثر	3.43			

ملحق2.4: جداول اختبار (LSD)

نتائج اختبار LSD

العمر: ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية حيث النتائج كانت كما يلي:

أولا: مجال الإنجازات التي حققتها الجمعية

جدول (1): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 30-45 سنة	أكثر من 45 سنة
أقل من 30 سنة		-0.24*	-0.30*
من 30-45 سنة			-0.06
أكثر من 45 سنة			

ثانيا: مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (2): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 30-45 سنة	أكثر من 45 سنة
أقل من 30 سنة		0.21*	0.02
من 30-45 سنة			-0.19*
أكثر من 45 سنة			

ثالثا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (3): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 30-45 سنة	أكثر من 45 سنة
أقل من 30 سنة		*0.21-	0.05-
من 30-45 سنة			0.16
أكثر من 45 سنة			

رابعا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال

جدول (4): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 30-45 سنة	أكثر من 45 سنة
أقل من 30 سنة		0.15	0.15-
من 30-45 سنة			*0.30-
أكثر من 45 سنة			

خامسا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (5): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 30-45 سنة	أكثر من 45 سنة
أقل من 30 سنة		*0.25	*0.42
من 30-45 سنة			0.17
أكثر من 45 سنة			

2. المؤهل العلمي:

أولا: مجال الانجازات التي حققتها الجمعية

جدول (6): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلـسطيني تبعـا لمتغيـر المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوية فما دون	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية فما دون		*0.18-	0.05-	*0.27
دبلوم كلية مجتمع			0.13	*0.44
بكالوريوس				*0.31
ماجستير فأعلى				

ثانيا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (7): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونيـة الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلـسطيني تبعـا لمتغيـر المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوية فما دون	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية فما دون		0.04	0.03	*0.54
دبلوم كلية مجتمع			0.01-	*0.51
بكالوريوس				*0.51
ماجستير فأعلى				

ثالثا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات الدولية

جدول (8): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونيـة الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوية فما دون	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية فما دون		*0.28-	0.05-	*0.59-
دبلوم كلية مجتمع			*0.23	0.31-
بكالوريوس				*0.54-
ماجستير فأعلى				

رابعا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملـة فـي المجال

جدول (9): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونيـة الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلـسطيني تبعـا لمتغيـر المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوية فما دون	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية فما دون		*0.61-	*0.53-	*0.66
دبلوم كلية مجتمع			0.08	0.05-
بكالوريوس				0.13-
ماجستير فأعلى				

خامسا: مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (10): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوية فما دون	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية فما دون		*0.22-	*0.26-	*0.55-
دبلوم كلية مجتمع			0.05-	0.33-
بكالوريوس				0.29-
ماجستير فأعلى				

سادسا: الدرجة الكلية

جدول (11): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوية فما دون	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
ثانوية فما دون		*0.20-	*0.12-	0.13-
دبلوم كلية مجتمع			0.09	0.08
بكالوريوس				0.01-
ماجستير فأعلى				

3. سنوات الخبرة في العمل التعاوني:

أولا: مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (12): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير سنوات الخبرة في العمل التعاوني

سنوات الخبرة في العمل التعاوني	أقل من 5 سنوات	10-5	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات		*0.19-	*0.23-
10-5			0.35-
أكثر من 10 سنوات			

ثانيا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال

جدول (13): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير سنوات الخبرة في العمل التعاوني

سنوات الخبرة في العمل التعاوني	أقل من 5 سنوات	10-5	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات		*0.23-	*0.33-
10-5			0.11-
أكثر من 10 سنوات			

ثالثا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (14): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر سنوات الخبرة في العمل التعاوني

سنوات الخبرة في العمل التعاوني	أقل من 5 سنوات	10-5	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات		0.12-	*0.38-
10-5			*0.26-
أكثر من 10 سنوات			

رابعا: الدرجة الكلية

جدول (15): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغيـر سنوات الخبرة في العمل التعاوني

سنوات الخبرة في العمل التعاوني	أقل من 5 سنوات	10-5	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات		*0.11-	*0.14-
10-5			0.03-
أكثر من 10 سنوات			

4. طبيعة العمل في الجمعية:

أولا: مجال الإنجازات التي حققتها الجمعية

جدول (16): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		0.13	0.03	*0.36
مدير جمعية			0.10-	*0.23
عضو لجنة إدارة				*0.33
أخرى				

ثانيا: مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (17): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		0.07-	*0.16-	0.35-
مدير جمعية			0.87-	0.40-
عضو لجنة إدارة				0.12
أخرى				

ثالثا: مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (18): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		0.02-	*0.43-	*0.39-
مدير جمعية			*0.40-	*0.37-
عضو لجنة إدارة				0.04
أخرى				

رابعا: الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (19): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		*0.20	0.11-	0.20
مدير جمعية			*0.31-	0.001
عضو لجنة إدارة				*0.31
أخرى				

خامسا: الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات الدولية

جدول (20): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		0.18-	*0.28-	*0.42-
مدير جمعية			0.10-	0.23-
عضو لجنة إدارة				0.14-
أخرى				

سادسا: الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال

جدول (21): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		0.22	*0.26	0.07-
مدير جمعية			0.04	*0.29-
عضو لجنة إدارة				*0.33-
أخرى				

سابعا: القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (22): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		0.15	*0.39	0.04
مدير جمعية			*0.24	0.11-
عضو لجنة إدارة				*0.36-
أخرى				

ثامنا: المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (23): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير طبيعة العمل في الجمعية

طبيعة العمل في الجمعية	رئيس لجنة إدارة	مدير جمعية	عضو لجنة إدارة	أخرى
رئيس لجنة إدارة		0.18	0.18	*0.48-
مدير جمعية			0.001	*0.66-
عضو لجنة إدارة				*0.66
أخرى				

5. مجال العمل:

أولا: مجال الانجازات التي حققتها الجمعية

جدول (24): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		*0.29	0.02-	0.19-	0.07-	0.10-
إسكاني			*0.31-	*0.49-	0.36-	*0.40-
حرفي				0.18-	0.05-	0.08-
خدماتي					0.13	0.09
استهلاكي						0.04-
أخرى						

ثانيا: مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (25): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		*0.58-	0.10-	*0.35-	0.20	0.18-
إسكاني			*0.47	0.23	*0.78	*0.40
حرفي				0.24-	0.30	0.08-
خدماتي					0.55	0.17
استهلاكي						0.38-
أخرى						

ثالثا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (26): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		0.001	0.01-	*0.31-	*0.78	0.12-
إسكاني			0.02-	*0.31-	*0.77	0.12-
حرفي				0.30-	*0.79	0.10-
خدماتي					*1.08	0.19
استهلاكي						*0.89-
أخرى						

رابعا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات الدولية

جدول (27): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحـسابية لـدور الحركـة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		*0.34-	*0.53-	0.13-	0.17	0.29-
إسكاني			0.18-	0.22	0.15	0.05
حرفي				*0.40	0.70	0.24
خدماتي					0.30	0.16-
استهلاكي						0.46
أخرى						

خامسا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة فـي المجال

جدول (28): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغيـر مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		0.04-	0.07-	*0.36-	0.15	*0.44-
إسكاني			0.02-	0.32-	0.55	*0.40-
حرفي				0.29-	0.57	*0.38-
خدماتي					*0.87	0.08-
استهلاكي						*0.95-
أخرى						

سادسا: مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (29): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		0.21	0.03	0.24-	0.12-	*0.33-
إسكاني			0.18-	*0.45-	*0.33-	*0.54-
حرفي				0.27-	0.15-	*0.36-
خدماتي					0.12	0.09-
استهلاكي						0.21-
أخرى						

سابعا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (30): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		0.21-	0.26-	*0.78-	0.19	0.02-
إسكاني			0.05-	*0.57-	0.40	0.19
حرفي				*0.52-	0.45	0.24
خدماتي					*0.97	*0.76
استهلاكي						0.20-
أخرى						

ثامنا: المجال الكلي

جدول (31): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغيـر مجال عمل الجمعية التعاونية حسب التسجيل

مجال عمل الجمعية	زراعي	إسكاني	حرفي	خدماتي	استهلاكي	أخرى
زراعي		0.05-	0.11-	*0.31-	0.20	*0.19-
إسكاني			0.07-	*0.26-	0.24	0.15-
حرفي				*0.19-	0.31	0.08-
خدماتي					*0.51	0.11
استهلاكي						*0.39-
أخرى						

6. عمر الجمعية:

أولا: مجال الانجازات التي حققتها الجمعية

جدول (32): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر عمر الجمعية التعاونية

عمر الجمعية	أقل من 10 سنوات	من 10-15	أكثر من 15 سنة
أقل من 10 سنوات		*0.20	*0.27
من 10-15			0.08
أكثر من 15 سنة			

ثانيا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (33): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عمر الجمعية التعاونية

عمر الجمعية	أقل من 10 سنوات	من 10-15	أكثر من 15 سنة
أقل من 10 سنوات		0.13	*0.28
من 10-15			0.15
أكثر من 15 سنة			

ثالثا: مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (34): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عمر الجمعية التعاونية

عمر الجمعية	أقل من 10 سنوات	من 10-15	أكثر من 15 سنة
أقل من 10 سنوات		-0.30*	0.17
من 10-15			0.47*
أكثر من 15 سنة			

رابعا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (35): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عمر الجمعية التعاونية

عمر الجمعية	أقل من 10 سنوات	من 10-15	أكثر من 15 سنة
أقل من 10 سنوات		-0.51*	-0.23*
من 10-15			0.28
أكثر من 15 سنة			

7. المنطقة:

أولا: مجال الانجازات التي حققتها الجمعية

جدول (36): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر المنطقة من الضفة الغربية

المنطقة من الضفة الغربية	محافظات الشمال	محافظات الجنوب	محافظات الوسط	محافظة القدس
محافظات الشمال		*0.29	0.07	0.19
محافظات الجنوب			*0.22-	0.10-
محافظات الوسط				0.13
محافظة القدس				

ثانيا: مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (37): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغيـر المنطقة من الضفة الغربية

المنطقة من الضفة الغربية	محافظات الشمال	محافظات الجنوب	محافظات الوسط	محافظة القدس
محافظات الشمال		*0.39	*0.21	0.08
محافظات الجنوب			0.18-	0.31-
محافظات الوسط				0.14-
محافظة القدس				

ثالثا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (38): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير المنطقة من الضفة الغربية

المنطقة من الضفة الغربية	محافظات الشمال	محافظات الجنوب	محافظات الوسط	محافظة القدس
محافظات الشمال		*0.40	*0.44	0.08
محافظات الجنوب			0.04	0.31-
محافظات الوسط				*0.35-
محافظة القدس				

رابعا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات الدولية

جدول (39): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير المنطقة من الضفة الغربية

المنطقة من الضفة الغربية	محافظات الشمال	محافظات الجنوب	محافظات الوسط	محافظة القدس
محافظات الشمال		0.09-	*0.34-	*0.56-
محافظات الجنوب			0.25-	*0.46-
محافظات الوسط				0.21-
محافظة القدس				

خامسا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة فـي المجال

جدول (40): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغيـر المنطقة من الضفة الغربية

المنطقة من الضفة الغربية	محافظات الشمال	محافظات الجنوب	محافظات الوسط	محافظة القدس
محافظات الشمال		*0.35-	*0.34-	*0.38-
محافظات الجنوب			0.01	0.03-
محافظات الوسط				0.04-
محافظة القدس				

سادسا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (41): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغيـر المنطقة من الضفة الغربية

المنطقة من الضفة الغربية	محافظات الشمال	محافظات الجنوب	محافظات الوسط	محافظة القدس
محافظات الشمال		0.09-	*0.31-	0.07
محافظات الجنوب			0.21-	0.17
محافظات الوسط				0.38
محافظة القدس				

8. نطاق عمل الجمعية:

أولا: مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (42): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نطاق عمل الجمعية

نطاق عمل الجمعية	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		*0.26	*0.23
قرية			0.03-
مخيم			

ثانيا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (43): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نطاق عمل الجمعية

نطاق عمل الجمعية	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		0.09-	*0.43
قرية			*0.52
مخيم			

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الفئات الأخرى.

ثالثا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال

جدول (44): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نطاق عمل الجمعية

نطاق عمل الجمعية	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		*0.23	*0.26-
قرية			*0.49-
مخيم			

رابعا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (45): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نطاق عمل الجمعية

نطاق عمل الجمعية	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		*0.29	0.05
قرية			0.24-
مخيم			

9. عدد العاملين بأجر:

أولا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (46): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد العاملين في الجمعية باجر

عدد العاملين	اقل من 5 موظفين	من 5 - 10 موظفين	11موظف فأكثر
اقل من 5 موظفين		0.02-	*0.29
من 5 - 10 موظفين			0.31
11موظف فأكثر			

ثانيا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات الدولية

جدول (47): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد العاملين في الجمعية باجر

عدد العاملين	اقل من 5 موظفين	من 5 - 10 موظفين	11موظف فأكثر
اقل من 5 موظفين		*0.35-	*0.35-
من 5 - 10 موظفين			0.001
11موظف فأكثر			

ثالثا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في المجال

جدول (48): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد العاملين في الجمعية باجر

عدد العاملين	اقل من 5 موظفين	من 5 - 10 موظفين	11موظف فأكثر
اقل من 5 موظفين		0.17-	*0.71-
من 5 - 10 موظفين			*0.54-
11موظف فأكثر			

رابعا: مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (49): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد العاملين في الجمعية باجر

عدد العاملين	اقل من 5 موظفين	من 5 - 10 موظفين	11موظف فأكثر
اقل من 5 موظفين		*0.44-	*0.51-
من 5 - 10 موظفين			0.06-
11موظف فأكثر			

خامسا: الدرجة الكلية

جدول (50): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد العاملين في الجمعية باجر

عدد العاملين	اقل من 5 موظفين	من 5 - 10 موظفين	11موظف فأكثر
اقل من 5 موظفين		0.11-	*0.18-
من 5 - 10 موظفين			0.07-
11موظف فأكثر			

10عدد المتطوعين في الجمعية:

أولا: مجال الانجازات التي حققتها الجمعية

جدول (51): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر عدد المتطوعين في الجمعية

المسمى الوظيفي	أقل من 10 متطوعين	من 10 -15 متطوع	من 15 متطوع فأكثر
أقل من 10 متطوعين		*0.38-	0.17
من 10 -15 متطوع			*0.56
من 15 متطوع فأكثر			

ثانيا: مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (52): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد المتطوعين في الجمعية

المسمى الوظيفي	أقل من 10 متطوعين	من 10 -15 متطوع	من 15 متطوع فأكثر
أقل من 10 متطوعين		*0.59	0.26
من 10 -15 متطوع			*0.33-
من 15 متطوع فأكثر			

ثالثا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (53): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد المتطوعين في الجمعية

المسمى الوظيفي	أقل من 10 متطوعين	من 10 -15 متطوع	من 15 متطوع فأكثر
أقل من 10 متطوعين		0.09	*0.46
من 10 -15 متطوع			*0.55
من 15 متطوع فأكثر			

رابعا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملـة فـي المجال

جدول (54): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغيـر عدد المتطوعين في الجمعية

المسمى الوظيفي	أقل من 10 متطوعين	من 10 -15 متطوع	من 15 متطوع فأكثر
أقل من 10 متطوعين		*0.28-	*0.65-
من 10 -15 متطوع			*0.37-
من 15 متطوع فأكثر			

11. عدد أعضاء الهيئة العامة:

أولا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (55): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر عدد أعضاء الجمعية

عدد أعضاء الجمعية	أقل من 100 عضو	من 100 - 200 عضو	أكثر من 200 عضو
أقل من 100 عضو		0.13-	0.21
من 100 - 200 عضو			*0.34
أكثر من 200 عضو			

ثانيا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات الدولية

جدول (56): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر عدد أعضاء الجمعية

عدد أعضاء الجمعية	أقل من 100 عضو	من 100 - 200 عضو	أكثر من 200 عضو
أقل من 100 عضو		0.17	*0.27-
من 100 - 200 عضو			*0.44-
أكثر من 200 عضو			

ثالثا: مجال القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (57): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعـا لمتغيـر عدد أعضاء الجمعية

عدد أعضاء الجمعية	أقل من 100 عضو	من 100 - 200 عضو	أكثر من 200 عضو
أقل من 100 عضو		*0.42-	0.04
من 100 - 200 عضو			*0.46
أكثر من 200 عضو			

رابعا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (58): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير عدد أعضاء الجمعية

عدد أعضاء الجمعية	أقل من 100 عضو	من 100 - 200 عضو	أكثر من 200 عضو
أقل من 100 عضو		*0.32-	0.24-
من 100 - 200 عضو			0.08
أكثر من 200 عضو			

12. نتيجة أنشطة الجمعية:

أولا: مجال الانجازات التي حققتها الجمعية

جدول (59): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نتيجة أنشطة الجمعية

أنشطة الجمعية	تحقق أرباح	تحقق خسائر	تغطي تكلفتها
تحقق أرباح		*0.27	*0.21
تحقق خسائر			0.06-
تغطي تكلفتها			

ثانيا: مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (60): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نتيجة أنشطة الجمعية

أنشطة الجمعية	تحقق أرباح	تحقق خسائر	تغطي تكلفتها
تحقق أرباح		*0.24	*0.12
تحقق خسائر			0.11
تغطي تكلفتها			

ثالثا: مجال العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (61): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نتيجة أنشطة الجمعية

أنشطة الجمعية	تحقق أرباح	تحقق خسائر	تغطي تكلفتها
تحقق أرباح		-0.49*	-0.09
تحقق خسائر			*0.40
تغطي تكلفتها			

رابعا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (62): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نتيجة أنشطة الجمعية

أنشطة الجمعية	تحقق أرباح	تحقق خسائر	تغطي تكلفتها
تحقق أرباح		0.19	-0.20*
تحقق خسائر			-0.39*
تغطي تكلفتها			

13. موجودات الجمعية:

أولا: مجال العوامل الداخلية التي تؤثر سلبا على مساهمة الجمعية في توفير فرص العمل

جدول (63): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير نتيجة أنشطة الجمعية

موجودات الجمعية	من 20 ألف دينار فأقل	21-50 ألف	51-100 ألف	100 ألف فأكثر
من 20 ألف دينار فأقل		0.11-	*0.23-	*0.16-
21-50 ألف			0.12	0.04-
51-100 ألف				0.07
100 ألف فأكثر				

أولا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الحكومة

جدول (64): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير موجودات الجمعية حسب آخر سنة مالية

موجودات الجمعية	من 20 ألف دينار فأقل	21-50 ألف	51-100 ألف	100 ألف فأكثر
من 20 ألف دينار فأقل		0.16-	*0.30	*0.23
21-50 ألف			*0.46	*0.39
51-100 ألف				0.07-
100 ألف فأكثر				

ثانيا: مجال الخدمات المقدمة للجمعية من الاتحادات الدولية

جدول (65): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير موجودات الجمعية حسب آخر سنة مالية

موجودات الجمعية	من 20 ألف دينار فأقل	21-50 ألف	51-100 ألف	100 أف فأكثر
من 20 ألف دينار فأقل		0.22	*0.45-	*0.32-
21-50 ألف			*0.67-	*0.54-
51-100 ألف				0.13
100 ألف فأكثر				

ثالثا: مجال المنح التي حصلت عليها الجمعية التعاونية

جدول (66): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير موجودات الجمعية حسب آخر سنة مالية

موجودات الجمعية	من 20 ألف دينار فأقل	21-50 ألف	51-100 ألف	100 أف فأكثر
من 20 ألف دينار فأقل		0.10	*0.70-	*0.38-
21-50 ألف			*0.60-	0.29-
51-100 ألف				0.31
100 ألف فأكثر				

رابعا: الدرجة الكلية

جدول (67): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل الفلسطيني تبعا لمتغير موجودات الجمعية حسب آخر سنة مالية

موجودات الجمعية	من 20 ألف دينار فأقل	21-50 ألف	51-100 ألف	100 أف فأكثر
من 20 ألف دينار فأقل		0.001	*0.16-	*0.12-
21-50 ألف			0.16-	0.12-
51-100 ألف				0.04-
100 ألف فأكثر				

فهرس الملاحق

فهرس الجداول

فهرس المحتويات